الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكرة بعنوان:

إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر

-دراسة حالة الجزائر (2000-2016)-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعداد الطلبة:
- بن الشيهب فيروز
- قاجة كنزة

إشراف الأستاذة:
- عيساوي سهام

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوبكر ياسين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
طويل حدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
عيساوي سهام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد والثناء

الحمد لله رب العالمين ....

<< الحمد لله فاطر السماوات و الأرض جاعل الملائكة رسلا أولي أجنحة مثنى وثلاث و رباع يزيد في الخلق ما يشاء أن الله على كل شيء قدير >> الآية (1) من سورة فاطر

الحمد لله مصور الأجنة في الأرحام , منزل الكتاب , هازم الأحزاب , رب كل شيء ومليكه ....

اللهم لك الحمد حتى ترضى , ولك الحمد ادا رضيت ....

اللهم لك الحمد حق حمدك شكرا واستزادة .....

اللهم لك الحمد والثناء , لا نحصي عليك ثناءا كما أثنيت أنت على نفسك ....

اللهم لك المنة العظمى علينا في أن وفقتنا في الوصول إلى هدا المستوى ولإتمام هده المذكرة , وما كنا نهتدي لولا أن هدانا الله .....

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

شكر و عرفان

نتقدم بشكرنا الخالص:

لله عز و جل و نحمده و نشكره على هذه النعمة .

أستاذتي المشرفة الدكتورة عيساوي سهام ، التي كان لها الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل ، كما نشكرها كثيرا على تشجيعاتها و تفهمها.

و كذلك جميع أساتذتي الكرام و أعضاء لجنة المناقشة .

~ فيروز. كنزة ~.

إهداء

بدأنا باكثر من يد وقاسينا اكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام و خلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الامي الذي علم العالمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة "فاطيمة " وجدتي الطيبة " الياقوت " رحمة الله عليها .

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيئ من أجل دفعي في طريق النجاح الدي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز " الطيب " و جدي الغالي " علي ".

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي " ناصر و أسامة "

إلى من أرى التفاؤل بعينه ..والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى خطيبي الغالي " عبدالمالك " حفظه الله .

إلى من كتبها الله أن تكون عائلتي الثانية " نمرش "

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع رفيقات الدرب " كنزة الحبيبة و أمينة الغالية " .

~ فيروز ~

إهداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء...

إلى من ربتني بلطف ومنحتني الحنان..

إلى التي غمرتني بفيض حنانها، وسقتني من نبع رقتها...

إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة العين....

~ أمي الحبيبة فهيمة ~ حفظها الله .

إلى من علمني الكفاح والصبر...

إلى رمز الرجولة والتضحية والعطاء...

إلى من رصد الأشواك عن دربي ليدفعني إلى العلم....

إلى الذي تعب كثيرا من اجل راحتي وتعليمي ، إلى ذلك الرجل الكريم...

~ أبي العزيز بوهلالة ~ رعاه الله .

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي ، أمينة , منال , أسامة

إلى من جمعني بها منبر العلم الصديقة فيروز .

إلى كل الأصدقاء .منال.. مريوة.. أميرة.. نوال.. مروة ..أمينة ....

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي تذكارا وتقديرا خطيبي حمزة حفظه الله

.

إلى كل من , أعمامي وأخوالي ، أهلي وأقاربي ، صغيرا وكبيرا...

إلى كل من اعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي أن يذكرهم قلمي....

إلى كل من هم أهل للتقدير والاحترام والإهداء...

~ كنزة ~

الملخص باللغة العربية

الملخص

تعتبر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات قضية إستراتجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي ، والجزائر هي من بين الدول التي تقوم بعمليتي الاستيراد والتصدير ، كما أنها اتبعت استراتيجيات لترقيتها حيث اتبعت أولا إستراتيجية إحلال الواردات ، ثم ترقية الصادرات وتشجيعها فمن خلال تحليل البنية السلعية للصادرات نجد أن أهم ما نصدره هو المحروقات رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ثم تليها المواد نصف المصنعة . أما من حيث التوزيع الجغرافي نجد أن الاتحاد الأوروبي هو الأكثر تعاملا في عملية التصدير . ومن تحليل رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2008) حقق فائض مستمر ، وفي سنة 2009 انخفض الفائض بسبب انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية إلى أن يستمر الانخفاض حتى سنة 2013 ويظهر العجز في ميزان المدفوعات في سنة 2014 وسنة 2015 و 2016.

و أهم نتيجة متحصل عليها: تؤثر قيمة الصادرات البترولية و الواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات ، و بالتالي أي تغير يحدث على مستوى سوق البترول، سعر الصرف، العملة، الدخل، أذواق المستهلكين سيكون له أثر على وضعية ميزان المدفوعات .

الكلمات المفتاحية :ترقية الصادرات ، ميزان المدفوعات .

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract

The promotion of exports outside the hydrocarbons sector is a strategic issue for the economies of the oil-exporting developing countries at present. Algeria is one of the countries that carry out the import and export operations. It has also adopted strategies for upgrading it. First, it followed the import substitution strategy and then promoted and promoted exports. We find that the most important thing we export is hydrocarbons, despite efforts to promote exports outside the hydrocarbons sector, followed by semi-processed materials. In terms of geographical distribution, the European Union is the most involved in the export process. The balance of payments balance during the period $(2000-2008)$ achieved a continuous surplus. In 2009, the surplus was reduced due to the decline in oil prices due to the global financial crisis until the decrease continues until 2013 and the balance of payments deficit is shown in 2014 and 2015.

Keywords: export promotion, balance of payments, exports outside the hydrocarbons sector.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
الملخص باللغة العربية.....I
الملخص بالغة الانجليزية..... II
فهرس المحتويات IV
فهرس الأشكال.....VIII
فهرس الجداول.....IX
مقدمة عامة .....أ
الفصل الأول :الإطار النظري لإستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .
المبحث الأول : ماهية ترقية الصادرات **3**
المطلب الأول : ماهية التصدير..... **3**
الفرع الأول: مفهوم التصدير وأنواعه.....3
الفرع الثاني: دوافع التصدير ومؤشراته..... 5
الفرع الثالث: مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين 7
المطلب الثاني: ترقية الصادرات 8
الفرع الأول: أهم ملامح نجاح ترقية الصادرات 9
الفرع الثاني : اثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي 9
المبحث الثاني :استراتيجيه ترقية الصادرات **11**
المطلب الأول: ماهية إستراتيجية ترقية الصادرات 11

فهرس المحتويات

الفرع الأول: مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات و أهدافها.....11
الفرع الثاني: وسائل تنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات.....12
الفرع الثالث : مزايا إستراتيجية ترقية الصادرات 13
المطلب الثاني :أساليب ترقية الصادرات 14

الفرع الأول: ترقية الصادرات وإحلال الواردات 14
الفرع الثاني: إستراتيجية التوجه نحو التصدير.....15
الفرع الثالث: تطبيق استراتيجيه ترقية الصادرات في الدول العربية 18
الفرع الرابع: عوائق تطبيق استراتيجيه ترقية الصادرات في الدول العربية 19
المطلب الثالث : مبررات اللجوء إلى استراتيجيه ترقية الصادرات 19
المبحث الثالث : الاقتصاد الريعي وقطاع المحروقات في الجزائر 22
المطلب الأول : الاقتصاد الريعي 22
الفرع الأول: مفهوم الريع وتقسيماته 22
الفرع الثاني : أثار الريع ومشكلة تأكله 23
الفرع الثالث: مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه 25
الفرع الرابع: ملاحظات حول الاقتصاد الريعي 26
المطلب الثاني : الجزائر دولة نفطية 27
الفرع الأول: المراحل الأولى للبترول الجزائري.....27
الفرع الثاني: تأميم المحروقات 29
المطلب الثالث :قطاع المحروقات الجزائري 34

فهرس المحتويات

الفرع الأول: مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري 34
الفرع الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات 35
الفرع الثالث: تطور نسبة إنتاج المحروقات خلال (2000–2010).....36
خلاصة الفصل الأول.....40
الفصل الثاني : ماهية ميزان المدفوعات
المبحث الأول : ميزان المدفوعات 43
المطلب الأول : تقديم ميزان المدفوعات 43
الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات 43
الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات ووظائفه 44
الفرع الثالث: نظام القيد المزدوج في ميزان المدفوعات 45
المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات 47
المطلب الثالث : تحليل ميزان المدفوعات 53
الفرع الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات 53
الفرع الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات.....54
المبحث الثاني : توازن واختلال ميزان المدفوعات 58
المطلب الأول : التوازن في ميزان المدفوعات 58
الفرع الأول: التوازن الاقتصادي والمحاسبي لميزان المدفوعات 58
الفرع الثاني : التوازن في مختلف المدارس 58
المطلب الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات 61

فهرس المحتويات

الفرع الأول : مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات 61
الفرع الثاني : أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات 62
المطلب الثالث : طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات 63
المبحث الثالث : تجارب تنموية ناجحة 66
المطلب الأول : تجربة الأردن.....66
المطلب الثاني : تجربة الصين.....67
خلاصة الفصل الثاني.....79
الفصل الثالث : تحليل تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على ميزان المدفوعات
المبحث الأول : مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري 72
المطلب الأول : تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات (2000–2016) 72
الفرع الأول: تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات(2000– 2016).72
الفرع الثاني: تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات (2000–2016.).....74
المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات(2000–2016).77
واهم الدول المتعامل معها
المبحث الثاني : الإجراءات والهيئات الفاعلة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 80
المطلب الأول : الإجراءات المحفزة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 80
الفرع الأول: الإجراءات الجبائية والجمركية 80
الفرع الثاني : الإجراءات التنظيمية 84
الفرع الثالث: إجراءات ترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي 86

فهرس المحتويات

المطلب الثاني : الهيئات المساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 88
المبحث الثالث : تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بالنسبة للصادرات 91
المطلب الأول : تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2008).....91
المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2009-2016).....93
المطلب الثالث : مشاكل واقتراحات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات 95
الفرع الأول : مشاكل ترقية الصادرات 95
الفرع الثاني : اقتراحات ترقية الصادرات 96
خلاصة الفصل الثالث.....98
خاتمة.....100
قائمة المراجع.....104

قائمة الجداول و الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم(1) : مكونات ميزان المدفوعات أفقيا	50
شكل رقم (2) : مكونات ميزان المدفوعات عموديا	50
شكل رقم (3) : هيكل الصادرات الجزائرية (2000 – 2016)	74
شكل رقم (4) : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (2000 – 2016)	76
شكل رقم (5) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2008)	93

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1) : توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة و المستوردة خلال الفترة (2000 – 2004)	**25**
جدول رقم (2) : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 –2015)	**35**
جدول رقم (3) : تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة (2000 – 2010)	**36**
جدول رقم (4) : تطور إنتاج البترول الخام ، مكثفات ، غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي خلال الفترة (2000 – 2010)	**38**
جدول رقم (5) : نموذج لميزان المدفوعات	**52**
جدول رقم (6) : تطور الصادرات و الواردات و الميزان التجاري للصين	**67**
جدول رقم (7) :هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)	**72**
جدول رقم (8) : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية بالنسبة المئوية خلال الفترة (2000 – 2016)	**75**
جدول رقم (9) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2016)	**77**
جدول رقم (10) : نسبة أهم زبائن الجزائر سنة 2016	**79**
جدول رقم (11) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2008)	**91**
جدول رقم (12) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2009 – 2016)	94

المقدمة

مقدمة

تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الاستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج السلعي وإنما التنوع في الطلب على السلع المستوردة . فصادرات النفط كانت تحقق اكبر نسبة دخل للدولة و الذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط. الأمر الذي أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات نظرا للتذبذب الذي تعرفه الأسعار النفطية في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 1986 أوجدت سياسة التصدير الجزائرية عدة عوائق، منها المديونية عجز في ميزان المدفوعات و كذا عجز في الميزان التجاري..... الخ، وهذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات و تغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، و إنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها واتخاذ عدة تدابير وإجراءات من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

حيث قامت الجزائر بانتهاج استراتيجيات للتنمية والنهوض باقتصادها، و ذلك بإتباع إستراتيجية إحلال الواردات، وعندما أصبحت عبئا على التنمية، أخذت بانتهاج إستراتيجية لتشجيع صادراتها .و هذا لأن التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء .فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة التنوع في صادراتها، والذي كان سببا في تقدمها، ومن خصائص صادرات الدول النامية التخصص، والذي كان سببا في تخلفها .ويؤدي إلى عدم استقرار الميزان التجاري .و تعد الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97 % من إجمالي الصادرات. هدف هده الدراسة تحليل الميزان التجاري الجزائري ، بعد تحليل التركيبة السلعية والتوزيع الجغرافي للصادرات .ومن هنا جاءت فكرة هده الدراسة التي تتناول إستراتيجية ترقية الصادرات وأثرها على ميزان المدفوعات وبالتحديد في الجزائر . وعلى هدا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

هل يمكن أن تساهم إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر ؟

ويندرج تحت هدا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية عديدة سنحاول الإجابة عنها من خلال هده الدراسة لعل أهمها :

1- بما يتميز هيكل الصادرات الجزائرية ؟

2- ما الضرورة الداعية لتبني إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟

3- ما هي العلاقة التي تربط بين الصادرات وميزان المدفوعات في الجزائر ؟

فرضيات البحث :

تحقيقا لأهداف الدراسة وعلى ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات الصلة بالموضوع يمكن صياغة أهم الفرضيات التالية :

1- يتميز هيكل الصادرات في الجزائر بعدم التنوع , ولتنويعه يجب التحول من الأنشطة المحمية القائمة على الإحلال للإنتاج الوطني محل الواردات إلى الأنشطة التنافسية المنتجهة إلى التصدير .

2- تعتبر تنمية الصادرات ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية مند أن أعلنت الجزائر انتهاجها لهده الاستراتيجة .

3- هناك علاقة تبادلية بين نمو الصادرات وميزان المدفوعات .

أسباب اختيار هدا الموضوع

يرجع اختيارنا لهدا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع التي نوجزها في النقاط التالية :

- ✓ تدخل موضوع الدراسة في هدا الموضوع في صميم التخصص .
- ✓ الشعور بأهمية الموضوع وإمكانية طرحه حاليا خصوصا مع الاضطرابات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .
- ✓ السعي إلى المساهمة في النقاش حول ضرورة تخلي الاقتصاد الجزائري عن بوابة النفط ، والبحث عن بدائل

أهمية البحث :

يكتسي هدا الموضوع أهمية من خلال الضرورة الملحة في إعادة هيكلة قطاع الصادرات الوطنية لتنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بعيدة على المدى البعيد باعتبار البترول طاقة زائلة تخضع للتقلبات الدولية ، كما تتجلى كذلك أهمية هدا البحث من خلال موقع الصادرات خارج المحروقات لاقتصاد الدولة الجزائرية .

أهداف البحث :

إن الاهداف التي نصب إليها من خلال تناولنا لهدا الموضوع هي كالآتي :

- تقديم واقع للصادرات الجزائرية خارج المحروقات .
- معرفة الدور الذي تلعبه الصادرات في تحديد وضعية ميزان المدفوعات .
- تحليل وضعية ميزان المدفوعات للصادرات في الجزائر .

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

تكيفا مع متطلبات الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها انتهجنا مناهج مختلفة في معالجة الإشكالية المطروحة حيث اعتمدنا في دلك على :

- المنهج الوصفي : فمن خلال هدا المنهج قمنا بإلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية والصادرات وميزان المدفوعات .
- المنهج التاريخي : تم الاستعانة به في تتبع أهم المحطات التي عرفها تطور الصادرات وميزان المدفوعات .
- المنهج التحليلي : استخدمنا هدا المنهج الذي استند إلى استخدام الأدوات والجداول والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات إضافة إلى استخدام برنامج EXEL.

صعوبات الدراسة:

– تضارب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بميزان المدفوعات الجزائري .

– قلة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة .

– صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الرسمية .

الدراسات السابقة :

يبقى موضوع ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات موضوع لم يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام اذ نجد أن الدراسات التي تناولناها محدودة نذكر على سبيل المثال :

– منهوم بالقاسم ، اثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات ، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2009) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية دولية ، جامعة وهران ، 2012–2013 ، وفيها حاول إبراز العلاقة بين سعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال دراسة أثار التخفيض من منضور مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب , ومن خلال دراستنا سنحاول التعرف على اهمية ميزان المدفوعات ووظائفه واهم مكوناته وكدا الارصدة الرئيسية فيه .

– بن يوسف حسينة ، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000–2010) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011–2012 ، فيها حاول إبراز موقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في اقتصاد الدولة الجزائرية إذ تمثل مصدر أساسي للموارد المالية من العملة الصعبة للخروج من أزمة الاقتصاد أحادي

المصادر المالية , في حين سنتعرف من خلال دراستنا أهم ملامح نجاح ترقية الصادرات ومبررات اللجوء إلى هده الإستراتيجية .

- عيسى مقليد , قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , قسم العلوم الاقتصادية , فرع اقتصاد التنمية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2007-2008 , حيث طرح إشكالية مدى إمكانية الدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها و رقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقية في ظل هذا التوجه , أما في هده الدراسة سيتم التطرق إلى مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومساهمته في حجم الصادرات .

الفصل الأول:الإطار النظري لإستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد

تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ،أدى لها وظيفة مزدوجة , تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هده الدول ، وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة ، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي , مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الاقتصادي في الإنتاج ومن تم التكاليف ، وتلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي ومن تم التنمية الاقتصادية مما جعل دلك الدور موضوعا للعديد من الدراسات التي سعت إلى تحديده ، فقد احتلت الصادرات دورا بارزا في مختلف المدارس الفكرية ، كما أجريت عدة دراسات تطبيقية للتأكد من نوعية العلاقات بين نمو الصادرات ونمو الدخل شملت العديد من الدول لدا أصبح موضوع ترقية الصادرات ضرورة ملحة لكل اقتصاديات دول العالم .

كما يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني ، خاصة وان الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة ،غير أن هده الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من اجل صناعة وطنية قوية حيث تساهم صادرات المحروقات نسبة 97% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بحيث يعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية ومن هدا المنطلق قسمنا هدا الفصل إلى :

المبحث الأول : ماهية ترقية الصادرات.

المبحث الثاني : إستراتيجية ترقية الصادرات .

المبحث الثالث: الاقتصاد الريعي وقطاع المحروقات في الجزائر .

المبحث الأول:ماهية ترقية الصادرات

يعتبر التصدير من زمن طويل من القضايا الأساسية التي أعطتها الدول أهمية كبيرة ودلك بالنظر إلى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة ، حيث برزت أهم أفكار التجاريين في هدا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول .

المطلب الأول:ماهية التصدير

وفي ما يلي سنتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالتصدير :

الفرع الأول : مفهوم التصدير وأنواعه .

أهم تعار يف التصدير كما يلي :

أولا:مفهوم التصدير:

1 : تعريف التصدير:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي :

- يمكن **تعريف الصادرات** على أنها : عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج.
- **كما تعرف أيضا** على أنها : انتقال السلع و سواها من الخيرات و الممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية .[1]
- **وبصيغة أخرى** : تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق اثر المضاعف .[2]
- **وكتعريف شامل** : يمكن القول بان الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها , وتمثل الصادرات حقلا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج .[3]

---

[1]) بالقالة إبراهيم ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ,2008_ 2009، ص 88 .

[2]) حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية ,في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، لجامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012–2013، ص 50 .

[3]) بالقالة إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 89 .

2:أهمية التصدير:

يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول وهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية ، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة ، كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة . فأهميته كذلك مرتبطة بالطلب العالمي الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق .[1]

الجدير بالذكر إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لها.[2]

3:أهداف التصدير

أ- الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة .
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

ب- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المرد ودية والإيرادات المالية.
- رفع مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

ج- الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- استغلال الامتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية. [3]

ثانيا : أنواع الصادرات:

يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي :

---

[1]) نعيمي فوزي ، **التجارة الدولية دروس في قانون الأعمال الدولي** ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر,1999، ص 67

[2]) محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى ،**الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1999 ، ص 98 .

[3]) ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 ، ص 43 .

أ- **الصادرات المنظورة** : التي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية مثل القمح السيارات.....الخ وتنتقل من المقيمين من دولة إلى المقيمين في الخارج ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.

ب- **الصادرات الغير المنظورة** : تتمثل في صادرات الخدمات وتشمل المواصلات والاتصالات ,السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة إيرادات استثمارية ، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو آمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع.

ج- **الصادرات المؤقتة** : هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

- المنتوجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات أو الصالونات الدولية .
- مواد وأجهزة وآلات وأشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج .
- إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

د- **الصادرات النهائية** : هي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقاتها بالمصدر بجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد. [1]

الفرع الثاني : دوافع التصدير و مؤشراته .

أولا : دوافع التصدير:

- عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل. أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الإستراتيجية لتنمية اشمل .
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية.
- نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها :

- **عوامل تجارية** :تتمثل في تشبع السوق، ركود السوق، موسمية السوق تخصص المؤسسة.
- **عوامل مالية** :تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات. وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- **عوامل بيئية** :تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.

[1]) بالقالة إبراهيم, مرجع سابق , ص 89 .

- يمنح الدفاع عن جود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.[1]

ثانيا :مؤشرات الصادرات

سنتناول فيها أهم مؤشرات الصادرات باعتبار أن القدرة التصديرية هي من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الاستيراد من جهة أخرى فإنها تعكس بصورة مباشرة طبيعة البنية الاقتصادية للدولة فيما يلي نذكر أهم هده المؤشرات :

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:

و ذلك باعتبار أنها كلما خصصت الدولة قدرا اكبر من إنتاجها للتصدير، كان ذلك دليل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي في مدا خيلها و على اندماجها في التقسيم الدولي للعمل .غير انه يجب الاحتياط من التفسيرات الميكانيكية لارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ، فقد ترتفع هده الأخيرة عند رغبة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية و التقنية لإقامة قاعدة إنتاجية ممهدة لاستقلالها على المدى الطويل .فالعبرة هنا تكمن في نمط حصيلة الصادرات, و ثمة عامل أخر يجب الاحتياط له وهو نوعية الصادرات إذ ما كانت سلع أولية أو صناعية.

ب- نسبة تغطية الصادرات للواردات :

وذلك باعتبار أن العبرة ليست بارتفاع الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة الواردات وحدها ، و إنما يجب أن يضاف إليهما معا عامل أخر يتمثل في مدى التناسب بين الصادرات و الواردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة ما تحتاجها الدولة من واردات ، حتى لا تضطر إلى الاستدانة و الوقوع في أزمة الدين الخارجي و التبعية و ربما يكون من المناسب في بعض الظروف إيجاد حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية أي جملة الواردات بعد استبعاد الواردات من السلع الاستثمارية الرأسمالية.

تتوقف قيمة هدا المؤشر على مدى قدرة المنتجات القابلة للتصدير و كذلك على مدى فعالية سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير.

ج- درجة التركيز السلعي للصادرات :

نقصد به غلبة الوزن النسبي للسلعة أو مجموعة من السلع المصدرة على جملة الصادرات , فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع المصدرة إلى جملة صادرات الدولة, ارتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن اعتبارها نسبة مأمونة ، تزداد احتمالات الحرج في وضع الدولة و تزداد احتمالات ضعف مقدرتها على المساومة و تزداد احتمالات التبعية للخارج . الأهم إنها عند النظر إلى درجة التركيز السلعي للصادرات ، هو التميز بين السلع الأولية و السلع الصناعية ،فالخطر يكون كبير في حالة السلع الأولية، بينما لا يدعو ارتفاع التركيز للسلع الصناعية للحذر يعتمد في تحليل هدا المؤشر على مجموعة أخرى من المؤشرات التي أعدتها " الانكتاد "، و من

[1]) حمشة عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 55

بينها مؤشر تنوع الصادرات ، الذي يقيس مدى انحراف هيكل صادرات الدولة عن هيكل الصادرات العالمية، و قيمتها تكون محصورة بين الصفر و الواحد الصحيح، كما يساهم في التميز بين الدول التي لها هيكل صادرات أكثر تنوعا.

د- النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعة السلعية الرئيسية :

بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج للاستخدام المحلي ، سواء لأغراض استهلاك نهائي أو لأغراض التصنيع.

يعتبر من المؤشرات ذات الأهمية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج و نمط الاستهلاك .فالأصل أن لا تعزل الصادرات عن الطلب المحلي و إنما تكون امتداد طبيعي له.[1]

الفرع الثالث : مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين

أ- الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري:

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة ، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وان تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج ، واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج ، وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

- الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل.
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية.
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج.
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المخفضة.
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير.
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

ب- الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين ، وبدأت أفكار الكلاسيكي التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية ، و أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير، وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال

[1]) إبراهيم العيسوي ، **قياس التبعية في الوطن العربي ,مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة الأولى، بيروت ، لبنان ، نوفمبر 1989 ، ص ص 43-44

الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية ، فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار ر كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل تعتبر عندهم قوة . [1]

ج- الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة أما "Myrdal" يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية ، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة -وغالبا ما تكون مواد خام أو أولية تتصف بعدم المرونة - ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها .أما "Nurkse" فانه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا واستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين ، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية، وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة . [2]

المطلب الثاني : ترقية الصادرات .

سنوضح في هدا المطلب لأهم ملامح النجاح واثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي

الفرع الأول : أهم ملامح النجاح في ترقية الصادرات

قبل ذكرها نبرز أهم **عوامل نجاح عملية التصدير :**

- الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير.
- طرق ومنهجية التسويق .
- التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير .

---

[1]) سامية سرحان ، **اثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية دراسة لأثار متوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2010 –2011 ، ص44 .

[2]) المرجع نفسه ، ص 45 .

- متطلبات جودة السلعة .

أما ملامح النجاح فهي:

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر اكبر من التنوع.
- مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، و بالتالي مدى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط اقتصادية و سياسية.
- مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع و خدمات تقليدية و جديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.
- مدى استقرار و انتظام و التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

بالنظر لما تقدم، فان البلد مجبر على التصدير بواسطة تنمية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير خاصة في الظرف الراهن الذي يتميز بتداول كثيف للنشاطات الإنتاجية وكذا تفاقم حدة المنافسة الدولية التي خلفتها الشركات المتعددة الجنسيات . [1]

الفرع الثاني :اثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي .

إن الفائدة التي تنتج عن إستراتيجية ترقية الصادرات في الدول النامية تعتبر دون شك ذات أهمية كبرى ,فقد لجا تاليها عند اصطدامها بأزمة السيولة ، و هدا كان هدفها التصدير بأي ثمن ونظرا لدعمها من طرف إلهيات الدولية (البنك العالمي و صندوق النقد الدولي) فان هده السياسة قد تكون حلا لمشاكل السيولة ولكن في المدى القصير فقط .كما أن غياب إستراتيجية واضحة تتخذ من خلالها قرارات الاستثمار ، الاقتراض والتخفيض لا يزيد في تعقيد تسيير اقتصاديات هده الدول و الإخلال بوضعيتها , ولهدا لابد أن تكون إستراتيجية ترقية الصادرات وفق سلسلة من القرارات منسجمة مع الوقت في المدى الطويل وليس قرارات منفصلة عن بعضها البعض وفي المدى القصير فقط . ولهدا يرجع السبب في إخفاق هده الإستراتيجية في بعض الدول إلى النظرة الضيقة التي اعتمدتها هده الدول في ما يخص هده الإستراتيجية دائما .

وقد أوضح BALASSA ثلاثة أثار ايجابية لهده الإستراتيجية على النمو:

أ- إن ترقية الصادرات تؤدي إلى استغلال الطاقة الإنتاجية غير المستعملة , بشرط أن تكون هناك طاقة استيعاب لدى الدول المستوردة .

ب- إن ترقية الصادرات تؤدي إلى ارتفاع الادخار الوطني مما يسمح بدوره بارتفاع الإنتاج المحلي .

ج- ارتفاع عائدات الصادرات يسمح بتخفيض قيد العملات الصعبة اد يصبح البلد قادرا على تمويل وارداته

[1]) محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية** ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،المنعقد في تونس ،2007 ، ص 139 .

وفي دراسة قام بها نفس الباحث على 11 دولة نامية بين الفترة الممتدة بين سنتي 1966 و 1973 أثبتت آن النمو الاقتصادي مرتبط ارتباطا كبيرا مع مستوى الصادرات (معامل الارتباط يساوي0,93) وفي مرحلة سابقة (1960–1966) أين كانت هده الدول في أول تجربة لها مع ترقية الصادرات ،(معامل الارتباط كان يعادل 0,86) فاستنتج أن الأثر الايجابي لترقية الصادرات على الاقتصاد يميل إلى الارتفاع مع مرور الزمن,وهناك من أشار إلى إن الصادرات في أول الأمر تميل إلى الانخفاض ثم تبدأ في الارتفاع .

ورغم أنها تبدو ايجابية إلا أنها تواجه عدة صعوبات في الميدان التطبيقي ففي الدول النامية هناك تبعية مزدوجة فنمو الصادرات يتوقف بصفة عامة على المنتجات الوسيطة المستوردة، وكدا على الوضعية الاقتصادية للبلدان المصنعة ولكن بعض الباحثين يرون انه من الأفضل أن ترفق هده الإستراتيجية بإجراءات تسمح أولا بإنشاء ثم إشباع الأسواق الداخلية .[1]

[1]) يوسفي عبد الباقي ، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2001 ، ص ص 72– 73 .

المبحث الثاني : إستراتيجية ترقية الصادرات

تهدف إستراتيجية ترقية الصادرات إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشيط بالنظر آلية على انه القطاع الذي يقود عملية التنمية .

المطلب الأول :ماهية إستراتيجية ترقية الصادرات

لقد تعددت الاستراتيجيات المنتهجة في تحقيق التنمية المتبعة في ظل التجارة الخارجية خاصة في الدول النامية فمنها من اتبع إستراتيجية إحلال الواردات والبعض الأخر اعتمد على إستراتيجية تنمية الصادرات وهدا ما سيتم تناوله في هدا المبحث .

الفرع الأول : مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات وأهدافها

تتبع أهمية دراسة سلوك التصدير من الدور الذي يلعبه التصدير في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يعتمد التصدير على مواجهة أعباء التنمية الاقتصادية .

أولا : مفهوم إستراتيجية ترقية الصادرات

أطلق هذا المصطلح من قبل اقتصاديون ويقصد به الاتجاه للخارج،" Outward looking" وهو عكس إستراتجية إحلال الواردات المتوجهة للداخل Inward looking" .

تعرف هذه الإستراتجية على أنها" **:** تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة ، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها ، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق العالمية.

يعود موضوع تنمية الصادرات من أحد المحركات الرئيسية للتنمية في أي دولة ، وبدون نجاح التصدير تتقلص أفاق التنمية وتقل فرص العمل وينخفض معها مستوى المعيشي للأفراد ، وهذا ما يمثل التحدي الذي تواجهه الكثير من الدول العربية.

وعليه أصبحت خيارا استراتيجيا نحو تحقيق النمو و التنمية لأن معدل نمو الصادرات ينعكس عل نحو ايجابي على المحل الإجمالي ، على مستوى معيشة المواطنين في الدولة ، وقد أثبتت تجارب الكثير من الدول العالم الدور الهام الذي يساهم فيه التصدير في نمو ارتقاء هذه المجتمعات.

ولذلك يأتي هذا الاهتمام بهذا القطاع الحيوي ليؤدي دوره الفاعل في مسيرة التنمية المتوازنة والمستدامة .ويأتي في إطار هذا الاهتمام الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدول للشركات والمنتجين والمصدرين من خلال تقديم الدعم المادي والمؤسسي لها لرفع مستوى أدائها وزيادة قدرتها على التنافسية في الأسواق العالمية. [1]

وقد أولت الحكومات العربية اهتمام كبير بهذه الإستراتجية لتعزيز الصادرات وتنويعها حيث قمت بتقديم العديد من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير ، حيث تمكنهم من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها للمنافسة لهذه الأسواق فهذه الإستراتجية تعمل زيادة قدرة المنتج المحلي في المنافسة المنتجات في الخارج.

---

[1]) مصطفى بن ساحة ، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر , دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2010-2011 ، ص 90 .

وترتكز أساسا هذه الإستراتجية على التوسع في الاستثمار الإنتاجي بغرض التصدير كإعفاء من التعريفات الجمركية للسلع الوسيطة الداخلة في إنتاج سلع التصدير ، إضافة إلى الإعفاء من الضريبة المحلية المباشرة وغير المباشرة على نشاطات التصدير ، وتأمين عمليات التصدير والمصدرين.

كما نجدا أن تنويع و تنمية الصادرات السلعية من شأنه أن يساهم في ارتفاع وزيادة عروض الصادرات ، وهذا بسبب أن الطلب الخارجي سيكون متميزا نسبيا بمرونة سعريه ومرونة الدخل وهو ما يكسب اقتصاد الدولة نوعا من الثبات في مواجهة تذبذب الأسعار العالمية والتقلبات في الأسواق الدولية [1]

ثانيا :أهداف الإستراتيجية

ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الإستراتيجية في اعتماد التصدير غير النفطي أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لزيادة حجم وقيمة الصادرات غير النفطية وبدرجة أساسية مخرجات الصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية ومنتجات الثروة السمكية من خلال فتح المجال للقطاع الخاص لزيادة استثماراته في القطاعات التصديرية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ولتحقيق هدا الهدف الاستراتيجي في الآجل الطويل يجب العمل والتركيز على تحقيق جملة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الأتي :

- يجب الاعتماد على نشاط التصدير لتحقيق نمو سريع في التشغيل وإيجاد فرص عمل جديدة واعتباره الحل الحاسم لمشكلة البطالة في الجزائر من خلال التخصص في فروع إنتاج السلع كثيفة العمل , وتصنف فروع الإنتاج حسب درجة كثافة عنصر العمل كما يلي : الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج والجلود ، المصنوعات الخشبية والفلين ، صناعة الورق ، الصناعة الكيماوية والصناعات الكهربائية .
- يجب أن تكون الأنشطة الإنتاجية التصديرية هي الأنشطة التي تتركز فيها الاستثمارات وتستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة الدور الذي تلعبه هده الأخيرة في إتاحة فرص لتوسع هده الأنشطة الإنتاجية، وما يترتب عليها من تحفيز ونمو أنشطة إنتاجية أخرى تتمثل في مرحلة ثانية إضافة لقاعدة التصدير ، ويتم دلك من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار التصديري.
- ضرورة تنويع قطاع التصدير من خلال أحداث تغيرات نوعية وكمية على المنتجات التصديرية خصوصا المنتجات الزراعية والسمكية هدا من جانب ، ومن جانب أخر التخلص من التركيز الجغرافي للصادرات غير النفطية عن طريق استهداف مناطق جغرافية جديدة كالدول الإفريقية والمنطقة العربية.[2]

<u>الفرع الثاني: وسائل تنفيذ استراتيجيه ترقية الصادرات</u>

ا- تخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات والمحافظة عليها.

ب- خلق المؤسسات التي تسهل عملية التصدير تهتم بتدليل الصعوبات والعراقيل التي تتعرض العملية التصديرية سواء تعلق الأمر بدعم الصادرات ، أو المنتجات الموجهة للتصدير ، أو ما يتعلق بتمويل الصادرات

---

[1]) المرجع نفسه ، ص 91 .

[2]) قاسمي الأخضر ، **<u>اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2001</u>** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص 157.

ج - الاهتمام بجودة المنتجات الموجهة للتصدير في الأسواق الخارجية وذلك بإقامة نظام فحص لهذه السلع ونظام للجودة مع إقامة المعارض والندوات لترويج جودة السلع وجودة التصاميم.

د- توفير تمويل اللازم للصادرات وذلك من خلال منح تسهيلات للمصدرين كإعفائهم من الرسوم البنكية المرتبطة بعمليات التصدير وكذلك من الإعفاءات الجمركية على واردات المصدريين ، كما تستفيد من تخفيض فوائد منخفضة وقد تلغى أحيانا .

هـ- إنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتملة للعملية التصديرية إعتمادات التصدير ، وتقلبات سعر الصرف وضمانات التصدير.

و- إنشاء مناطق الحرة والمناطق الصناعية التصديرية والغرض منها جذب الاستثمارات الموجهة للتصدير والعمل على توفير البيئة المناسبة التي تحتاجها هذه الصناعات.

ز - القيام بتنويع أسواقها و إعطاء الأولوية لتطوير وتحرير علاقات التبادل التجاري فيما بينها. [1]

<u>الفرع الثالث : مزايا إستراتيجية ترقية الصادرات :</u>

يمكن إدراج أهم مزايا إستراتيجية تنمية الصادرات في النقاط التالية:

- تقوم إستراتجية تنمية الصادرات برفع كفاءة الاستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة ، وذلك من خلال الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الذي وجد إعانات و دعما حتى زادت قوته التنافسية، و بالتالي إمكانية التصدير بتكاليف اقل و بأسعار منافسة في الأسواق العالمية :.

أ - إن تنمية الصادرات دور كبير في تمويل التنمية الاقتصادية فهي تعمل علي التخفيف من آثر التقلبات الاقتصادية السيئة علي الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال تدعم قوه العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و ذلك يسهل من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد، و التي تعتبر مؤشر جيد لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول العربية.

ب - تطبيق هذه الإستراتجية يمكن الدول العربية من تطوير صناعاتها الذي سينعكس سيعزز مكانتها ويقوى موقفها للانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية الهادفة لتحرير التجارة الخارجية وتمكينها من الوصول مراكز التسويق العالمي.

ج - تساعد هذه الإستراتجية الدول العربية في تعزيز منافسة صادراتها في السوق الدولية ، بتخصيصها للمواد وتركيزها على جودة المنتجات الصناعية التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها مما يؤدي لتوسيع قاعدتها التصديرية.

د - تساعد هذه الإستراتجية الدول العربية على التخفيف من مشكلة البطالة من خلال استخدامها للعنصر البشري في الصناعات كثيفة العمل نسبيا وبشكل رئيسي. [2]

---

[1]) سميحة بن محياوي ،**<u>دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية</u>** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، الطور الثالث في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2014-2015 ، ص 181 .

[2]) المرجع نفسه ، ص 182 .

المطلب الثاني :أساليب ترقية الصادرات .

وأهمها كالتالي :

الفرع الأول : ترقية الصادرات وإحلال الواردات:

في سنوات الخمسينيات كان اختيار الإستراتيجية المناسبة للتجارة موضوع مختلف الملتقيات والمنتديات التي تفضل إحدى الإستراتيجيتين والمتمثلتين في ترقية الصادرات وإحلال الواردات فهناك من يركز على إستراتيجية إحلال الواردات مستدلا بقيود المرونة وهناك من يركز على ترقية الصادرات ويعتبرها أفضل اختيار.

وفي تعريفها يمكن القول أن إستراتيجية إحلال الواردات تعتبر كسياسة تهدف إلى تقليص التبعية الاقتصادية اتجاه الخارج وتتخذ عموما لحماية الصناعات المحلية.

وقد **عرفها A KRUEGER** على أنها كل إستراتيجية تهدف إلى تخفيض قيمة الواردات بالنسبة للإنتاج المحلي , وأشارت إلى أن نسبة سعر الصرف للصادرات على سعر الصرف للواردات تمثل مؤشرا لمعرفة مدى أو درجة تطبيق إحدى الإستراتيجيتين بالنسبة للأخرى ، فمثلا ادا كانت هده النسبة اكبر من الوحدة فهدها يبين أن البلد يتبع إستراتيجية ترقية الصادرات ، هده الأخيرة تعرف على أنها كل إجراء يهدف إلى الرفع من الصادرات.

وقد اختارت معظم الدول النامية خلال سنوات الخمسينيات إستراتيجية الإحلال , هدا الاختيار كان يهدف إلى إنشاء سوق داخلية , وقد كانت النتائج حسنة كنظرة جماعية لهده الدول ففي دول أمريكا اللاتينية ارتفع معدل النمو بنسبة 5% إلى 6% سنويا والإنتاج الصناعي تضاعف بست مرات ولكن كنظرة جزئية فقد كانت لها نتائج سلبية .

ولهدا أهملت البلدان النامية هده الاستراتيجة , وهناك الكثير من الباحثين ومن بينهم BHAGWATI و KRUEGER ممن يجمعون على حدود هده الإستراتيجية والتي نوجزها في ما يلي:

أ- إن السوق الداخلية الضيقة نسبيا لا تسمح بتوسع صناعات إحلال الواردات وغالبا ما تصطدم هده الأخيرة بعدم مرونة الاستثمارات.

ب- تقديم التكاليف ضمن إستراتيجية ترقية الصادرات يكون أسهل وقابلا للمراقبة ,هده التكاليف تكون ظاهرة في شكل دعم مثلا, بينما ضمن إحلال الواردات تكون معقدة التحديد والمراقبة كونها تكون محملة على المستهلك أو المؤسسات .

ج- إن المؤسسات المصدرة تواجه المنافسة الدولية (السعر والنوعية) وهو ما يجعلها تركز مجهوداتها على أن تكون أكثر تنافسية , أما في حالة إحلال الواردات فغياب سوق تنافسية والاحتكار الذي تعمل في ظله المؤسسات المحلية بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين المنتجين المحليين يؤثر سلبا على نمو الإنتاجية.

د- في ظل استراتيجيه إحلال الواردات التقييد الكمية والرسوم المطبقة على الواردات غالبا ما تجر إلى معاملات غير قانونية كما أن ندرة المنتجات المستوردة وارتفاع أسعارها يؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسلع والخدمات والعملات الصعبة مما يساهم بدرجة كبيرة في تسرب أو تهريب رؤوس الأموال.

هـ- إن إستراتيجية إحلال الواردات غالبا ما تفسر في الدول النامية على أنها وسيلة الحد من تبعيتها الاقتصادية نحو الخارج لكن يحدث العكس فالأنشطة المتواجدة ضمن هده الإستراتيجية كثيرا ما تستعمل منتجات وسيطية مستوردة وهو ما يجعل الاقتصاد يعاني من نزيف في انخفاض العملات الصعبة .

- ❖ وقد تبين من تجارب البلدان النامية التي انتهجت سياسة تنموية معتمدة على ترقية الصادرات لان معدل النمو كان مرفوضا بنمو سريع في الصادرات كما انه ارتفع خاصة مع إتباع استراتيجيات موجهة نحو الصادرات وقد دعم هده الفكرة BALASSA حيث اثبت أن الدول المتبعة لإستراتيجية موجهة نحو الخارج ، مديونيتها اقل من التي تكون إستراتيجيتها موجهة نحو الداخل .
- ❖ لكن الدول النامية التي اختارت إستراتيجية ترقية الصادرات غالبا ما تصطدم بعدة صعوبات ، فمعظم هده الدول صادراتها مركزة في منتوج واحد أو اثنين و أسعار صادراتها تحدد بالعملات الصعبة وفي الأسواق الدولية ولهدا فان ترقية الصادرات في مثل الحالات تفقد معناها ولا تصل إلى مبتغاها . [1]

الفرع الثاني : إستراتيجية التوجه نحو التصدير

وهدا الفرع سيوضح أهم استراتيجيات التوجه نحو التصدير :

أولا : إحلال محل الواردات:

في ظل التراكم الرأس مالي ، كان التركيز على سياسة إحلال محل الواردات في كثير من الدول النامية .حيث كان التصدير يعتمد على المنتجات المحولة بدرجات مختلفة ، بدلا من تصديرها على شكلها الطبيعي خاصة في مجال المنتجات التي عرفت قيمتها التبادلية تراجع كبير, كما هو الحال في الدول التي تنتج منتجات .غير أن هدا التثمين للمواد الأولية تم تحقيقها في إطار شركات التصدير التي لها اثر خلفي على وتيرة التصنيع.

إن الدول الناشطة في مجال البترول حاولت مراقبة مجموع الشركات البترولية بإتباع هده الإستراتيجية و بالمثل للدول التي تزخر بثروات طبيعية معتبرة وتتمتع بقاعدة صناعية وفق نموذج إحلال محل الواردات كمصر البرازيل و المكسيك ، غير أنها فشلت في تطبيق هدا النموذج .

اعترف R BREBICH منذ 1964 ، بمحدودية إحلال محل الواردات التي تعزل السوق المحلية عن المنافس الدولية , حيث تؤدي إلى النمو المستمر للاستيراد.

إن هده الإستراتيجية تتميز بصغر بقعة السوق و تزييف الأسعار المحلية مقارنة بمثيلتها في الدول الأخرى . مما يؤدي إلى خلق مدا خيل لبعض الصناعات ، و ارتفاع مدا خيل طبقة اجتماعية محظوظة و توسع نطاق استهلاك السلع الكمالية و تراجع قطاع السلع التجهيزية ، و مما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد للحصول على مثل

[1]) يوسفي عبد الباقي ، مرجع سابق، ص 67 ص69 .

هده السلع و ينتج عنه عدم التوازن في ميزان المدفوعات و تزايد التناقضات الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة تفشي ظاهرة التبعية المالية للخارج الناتجة عن النموذج الاستهلاكي و للخروج من هده الوضعية أصبح التوجه نحو تصدير السلع المصنعة الحل الوحيد لذلك ، كإحدى الدعوات التي دعت إليها المنظمات الدولية كالبنك العالمي خلال السبعينات.

قام A KRUEGER بالتأكيد على أهمية إستراتيجية التصدير من خلال مقارنة معدل النمو المحقق في الدول المتبعة لنموذج إحلال محل الواردات و معدل النمو في الدول التي إنتهجت نشاط التصدير, وكذا القيام بنفس المقارنة في الدولة التي اعتمدت على التجربتين في نفس الوقت ، انتهت المقارنة لغير صالح نموذج إحلال محل الواردات. [1]

مما استوجب حلا ، تمثل في تنمية الصناعات الموجهة للتصدير والذي انتهج في بعض دول أمريكا الجنوبية ابتداء من (1965إلى1970) بتحويل النشاطات التي تعتمد في صناعاتها على اليد العاملة كالصناعة النسيجية و الالكترونية...الخ استعانة بالاستثمار الأجنبي للاستفادة من اختلاف معدلات الأجور و محاولة الحفاظ على الإرباح وهو ما يبين أفضلية الإستراتيجية المعتمدة في صناعات التصدير.

ثانيا : إحلال الصادرات:

إن هده الإستراتيجية هدفها تعويض صادرات المنتجات الأولية بمنتجات أخرى المصنعة منها نصف المصنعة أو منتجات المواد الأولية المصنعة .و ذلك من خلال المصانع الخارجية، الموجهة لإنتاجها إلى أسواق الدول المتقدمة اعتمادا على السلع النصف المصنعة المستوردة و اليد العاملة المحلية المنخفضة الأجر، باعتبار ها تمثل الميزة النسبية المتوفرة ، خاصة في بعض الصناعات المعتمدة على مثل هده الميزة كصناعة النسيج , التركيب و الألبسة...الخ .و ذلك ينعكس بصورة مباشرة على تكلفة الإنتاج و القدرة على المنافسة و خاصة على الربح.

و من جهة يلخص BALASSA **ايجابيات** هده الإستراتيجية من خلال ما يلي:

إن سياسة ترقية الصادرات تؤدي إلى تثمين الموارد حسب المزايا النسبية و الاستعمال الأفضل لإمكانيات الإنتاج بالإضافة إلى تحقيق و وفرات الحجم و التطور التكنولوجي في ظل المنافسة الخارجية و منه المساهمة في التقليل من البطالة.

هدا يعني أن الدول النامية تتوفر على ميزة نسبية في العمل , حيث انخفاض الأجور مما يمكنها من التخصص في تصنيع منتجات تتطلب هذا العنصر بصورة مكثفة، تمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي ، و ينعكس في نمو و تطور معدل صادراتها، التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل مع زيادة المداخيل الموزعة و عليها توسع الطلب المحلي .بالإضافة إلى أن المنافسة تسمح بزيادة عدد المؤسسات الناشطة و بالتالي تكوين نسيج صناعي.

إن ممارسة نشاط التصدير يسمح بتدريب و تعويد اليد العاملة على استخدام التكنولوجيات المتطورة , مما يؤثر على باقي الأنشطة.

---

[1]) بن يوسف حسينة ، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 3, 2011-2012 ، ص ص 33 - 34 .

عرفت هده السياسة في المكسيك , كما تميزت بها كل من : هونغ كونغ في 1945 تايوان منذ1959، كوريا الجنوبية في 1961 , سنغافورة منذ 1965 أما في الوقت الراهن فقد انتشرت في الكثير من الدول المعروفة بالدول "حديثة التصنيع", كماليزيا ، اندونيسيان الصين، الهند و تونس...الخ .حيث بينت النتائج أن هده الاختبارات سمحت بمضاعفة الإنتاج الصناعي بأكثر من أربعة مرات خلال الفترة الممتدة بين 1970–1980 في كوريا الجنوبية, ثلاثة مرات في سنغافورة ، خمسة مرات في هونغ كونغ و مرتين بالنسبة للمكسيك. [1]

إن انتهاج هده الإستراتيجية حسن ميزان المدفوعات كما خلق مؤسسات ذات قدرة تنافسية كبيرة ، ومع غياب الحواجز الجمركية سهل التموين للصناعات التصديرية بتكاليف اقل .و عليها توفير إيرادات من العملة الصعبة المستخدمة في استيراد التجهيزات الضرورية .إلا أن هذا النموذج يتطلب إطار مدعم و محفز للصادرات كتخفيض العملة, التسهيلات الضريبية، توفير القروض...الخ

تتلخص **فوائد إستراتيجية إحلال الصادرات** كالتالي:

- هده الإستراتيجية، تسمح بتحقيق إيرادات من العملة الصعبة، أكثر من إستراتيجية إحلال محل الواردات ، باعتبار هده الأخيرة منفقة أكثر.و عليه كان بالإمكان استخدام مواد من هده الإستراتيجية الأخيرة , للحصول على كمية اكبر من العملة الصعبة من جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر . مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات و التقليص من المديونية الخارجية.
- سياسة التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات غير محدودة بالسوق المحلية ، بل تتحدد بالطلب العالمي على الصادرات ، لهدا فإنها ملائمة أكثر للحصول على وفرات الحجم.
- بهذه السياسة يمكن الاستفادة من المنافسة و غياب الرقابة الإدارية ، ويرى KRUEGER أن: " الأسعار العالمية لا يمكن أن تكون إدارية و لا يمكن وضع رقابة كمية ، بل أن أسعار الصرف الحقيقية هي التي يجب أن تطبق."
- تساهم في توفير فرص العمل و التوزيع الأحسن للدخل ، لان التصنيع في ظل هده الإستراتيجية أجل التصدير، يمتص و يدرب اليد العاملة على التكنولوجيات الحديثة.
- تسمح بتنويع الصادرات و تحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة ، بالإضافة إلى أن الدفع بالصادرات في ظل هده الإستراتيجية ، يستوجب مناخ ملائم, كالسياسات المكملة لسياسة إحلال الصادرات للدول النامية و المتقدمة في أن واحد أي التنسيق في السياسات الدولية التجاري , من خلال توفير التسهيلات و المعاملة التفضيلية للصادرات المصنعة المتوجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، و كذا التخفيف من القيود الكمية على تلك الصادرات كما هو الحال في الحصص المخصصة من صادرات الأنسجة مثلا. [2]

[1]) المرجع نفسه ، ص35 .

[2]) المرجع نفسه ،ص36 .

الفرع الثالث : تطبيق إستراتيجية ترقية الصادرات في الدول العربية

لتطبيق هذه الإستراتجية في الدول العربية لابد من العمل على نحو فعال وسريع لتبني السياسات والإجراءات الخاصة بتسهيل وانسياب الصادرات العربية في الأسواق الدولية والتي يمكن إدراج أهمها فيما يلي :

أ - الاستفادة من الموانئ في دول العربية لتصبح منفذاً آخر بجانب المنافذ البرية لدعم الصادرات الصناعية.

ب - العمل على إيجاد جهاز متخصص في كل دولة من دول العربية، يعمل على تقديم حزمة متكاملة من وسائل الدعم والمساندة للصادرات .

ج- الاستفادة من مؤسسات وهيئات ضمان الصادرات بما يدعم الصادرات الصناعية، وتطوير وتوسعة شبكة متطورة من المكاتب التجارية الخارجية ، وتفعيل دور الملحقات التجارية.

د- الارتقاء بجودة المنتجات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية، وذلك بالعمل على بناء قاعدة تقنية صلبة، والاهتمام بقضايا البحث والتطوير، والمواصفات والمقاييس العالمية.

هـ- الاهتمام بقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دوراً في تعزيز الصادرات .

و- تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإغراق بما يعزز التجارة البينية والتجارة الدولية.

ز - تحقيق الفائدة القصوى من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك من الخبرات الأجنبية في عملية الإنتاج والتسويق والتصدير وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ر - الاستفادة من التسهيلات المتاحة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالصادرات، والعمل على تشكيل لجنة فنية متخصصة لدراستها وتعميم نتائجها على كافة المصدرين في المنطقة .

ط- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت نجاحاً في عملية التصدير :مثل كوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا والبرازيلى وغيرها.

ي- إعداد دليل شامل حول المنتجات الصناعية القابلة للتصدير، وأوضاع أسواق التصدير العالمية على مستوى دول العربية ، يحدث دورياً. حث الحكومات والمؤسسات والمنتجين والمصدرين على استعمال قواعد وآليات منظمة التجارة العالمية في تطوير الصادرات ، والعمل على رفع مستوى معرفة القطاع الخاص بالتشريعات والنظم وإجراءات التنفيذ المحلية والإقليمية والدولية . [1]

الفرع الرابع : عوائق تطبيق استراتيجيات ترقية الصادرات في الدول العربية

يتسم هيكل الصادرات العربية يعتمد بدرجة أساسية على مورد النفط بنسبة فان الاعتماد عليه يشكل خللاً كبيراً لابد من تصحيحه بأقصى سرعة ، من خلال تنويع الصادرات غير النفطية وتطويرها. ويمكن توضيح أهم الصعوبات والعوائق أمام الصادرات وندرج أهمها فيما يلي:

[1]) عبد العزيز بن حمد العقيل ، **توصيات تبني سياسات واجرائات لتسهيل وانسياب الصادرات الخليجية لتعزيز التجارة البينية** ،مؤتمر الصناعيين ، الاردن ، مارس 2014 ، ص 51

أ - مشاكل مرتبطة بالجودة والمواصفات مثل ضعف الالتزام للمواصفات القياسية الخاصة بالجودة وتخلف إمكانيات الغرز والتجميع والتعبئة والتغليف والتخزين تؤدي إلى عدم قدرة السلع العربية على المنافسة مع السلع الأجنبية وعدم وجود شركات متخصصة للتسويق والتصدير وضعف الخبرات الفنية والتسويقية.

ب - مشاكل مرتبطة بالنقل منها ارتفاع تكاليف النقل بأنواعه ضعف القنوات التوزيعية.

ج- مشاكل مرتبطة بالتمويل والخدمات المتصلة بها كالتأمين وضمان ائتمان الصادرات وهي مشكلة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

د - ضعف الأنشطة الترويجية وعدم كفاءتها نظراً لعدم توفر الإعتمادات والموارد المالية.

هـ - مشاكل أخرى مرتبطة بالإجراءات الجمركية والضريبية وحوافز التصدير ومنها الصعوبة الإدارية المرتبطة بنظام استعادة الرسوم الجمركية والسماح المؤقت على المواد الداخلة في المنتجات المصدرة ، والاعتماد على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج وشراء المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج.[1]

المطلب الثالث : مبررات اللجوء الى إستراتيجية ترقية الصادرات

تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايد للعجز في حين أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضا في العجز في الحساب الجاري .والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات كان نتيجة الاضطرابات النقدية التي شهدها هذا العقد وكنتيجة لتبني مجموعة الدول النامية برامج طموحه بالنظر إلى مواردها المحدودة المتاحة لتمويل تلك البرامج هذا بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط، وانهيار نظام أسعار الصرف الثابتة واتجاه الأسعار العالمية لواردات الدول النامية إلى الارتفاع . أما عقد الثمانينات فقد شهد عوامل أخرى، كان من شأنها اتجاه عجز الحساب الجاري للدول النامية إلى الانخفاض، من هذه العوامل اتجاه معدلات النمو إلى الإنخفاض في الثمانيات نتيجة_الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في بداية هذا العقد مما حدا بالدول النامية إلى ضغط الواردات أن هذا الإنخفاض قد أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو و زيادة حالة الركود التضخمي وإرتفاع الأسعار مع تزايد حدة البطالة في نفس الوقت، وكان نتيجة تراكم هذه المشاكل زيادة حدة الضغوط و تدهور مستويات المعيشة في عدد كبير من الدول النامية وخاصة منخفضة الدخل، مما قد يعصف بالنظم السياسية لهذه البلدان، هذا ويرجع تراكم عجز موازين مدفوعات الدول النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل إلى مجموعة من الإعتبارات نذكر منها: [2]

أ- النزعة الحمائية:

---

[1]) نعمان محمد املصي ، **دراسة تحليلية للصادرات اليمنية غير النفطية والآفاق المستقبلية** ، ندوة حول تنمية الصادرات من اجل تنمية القدرات التصديرية للمنتجات غير النفطية ، مجلة سبتمبر ، العدد 1099 ، الصادر في 30 أكتوبر 2003 ، ص 18 .

[2]) وصاف السعيد ، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2002 ، ص 8 .

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة الترعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية ، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات ، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر النجاحات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية. ويرجع الاتجاه المتزايد للترعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة ، بل هي منبعها ، غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما ، حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع المر الذي يحد وبالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

ب- معدل التبادل:

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية ، إلى الدول النامية ، إلى الارتفاع الشديد ، مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية ، باستثناء البترول إلى الانخفاض .ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة ، بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

ج- الدين الخارجي:

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة ، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات ، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز ، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية، وبالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما تترتب عليها إلتزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية ، الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري ، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض .وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

- ❖ مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له ، ولا شك أن العالم اليوم يموج بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضفي المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية . [1]

[1]) المرجع نفسه ، ص 9 .

المبحث الثالث : الاقتصاد الريعي وقطاع المحروقات

لقد اكتسب مفهوم الدولة الريعية أهمية بالغة مع ظهور عصر النفط في بعض دول العالم الثالث بصفة عامة و العالم العربي بصفة خاصة وقد كانت المحروقات ولا تزال الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري والدوافع نحو التقدم والتطور الاقتصادي ودلك مند اكتشاف البترول والغاز عام 1956 .

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد الريعي

قبل التحدث عن الاقتصاد الريعي لابد من الإشارة إلى الريع أولا:

الفرع الأول : مفهوم الريع وتقسيماته:

من أهم مفاهيم الريع نذكر ما يلي :

أولا : مفهوم الريع:

التعريف الأول : تعرف النظرية الاقتصادية الريع بدلك الجزء من الدخل الذي يفوق التكلفة الحدية للإنتاج شاملتا هامشا معينا للربح .

ومن ناحية أخرى يمكن تعريف الريع بكل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق كما يؤكد ادم سميت على أهمية التمييز بين الأجر أو الربح كعناصر تدخل في تكوين السعر والريع الذي ينتج عن السعر .[1]

التعريف الثاني : غير ا ن أول من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا هو ديفيد ريكاردو في كتابه حول مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب .

والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي في الأرض الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس العرض , أي ما يتجاوز الكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال وينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية . ومن هدا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط و الغاز عندما تكون كلفة الإنتاج اقل بكثير من سعر التكلفة .[2]

التعريف الثالث : الريع هو مفهوم اقتصادي ، يعني إيرادا دون سعي أو عمل ,عرفه العلامة ابن خلدون في مقدمته على انه كسب وميزة عن الرزق الذي يتطلب جهدا ، ونظر إليه دافيد ريكاردو على انه ثالث مكونات الثروة بعد الأجور والإرباح .[3]

ثانيا : تقسيمات الريع:

يمكن تقسيم الريع إلى :

الريع الطبيعي :ويتمثل بالموارد الطبيعية كالثروات المعدنية والغابات والنفط .

---

[1]) خالد عبد الله ، **الاقتصادي السياسي للدولة الريعية** ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2012/10/86 ، الإسكندرية ، 2012، ص 80

[2])عدنان الجنابي ، **الدولة الريعية والدكتاتورية** ، معهد دراسات عراقية ، الطبعة الأولى ، بغداد، 2013 ، ص ص7-8 .

[3]) جورج قرم ، **إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي** ، مجلة ألقيس ، العدد 6 ، لبنان ، ابريل 2010، ص 49 .

الريع الاستراتيجي: ويتحقق دلك نتيجة لميزة ترتبط بموقع الدولة من حيث موانئها أو تحكمها في طرق التجارة أو لميزة جيو سياسية كالإشراف على الممرات المائية ، أوقد تكون كمنتجع سياحي.

الريع التحويلي : ويشمل هدا الريع ما تتلقاه الدول من معونات ومنح وهبات وتحويلات العاملين ، فضلا عن إشكال الدعم الأخرى .

ويميز الاقتصاديون بين الربح الرأسمالي وبين الريع ، فالأول وليد العمل والمبادرة والمخاطرة ، في حين إن الثاني لا يفترض كل ذلك وبالتالي فلا يعد أصحاب الريع مساهمين بشكل فعال في النشاط الاقتصادي ، إما الانتقاد الآخر الذي يوجهه الاقتصاديون للاقتصاد الريعي ، فهو يوفر مدا خيل للسكان من غير مشاركة في النشاط الإنتاجي وخلق الثروة ، إذن هو نشاط اقتصادي غير إنتاجي ، وعليه تعد الدول النفطية دول ريعية من الطراز الأول كونها تحقق مداخليها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية ، أي أن الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي ، كما إن ما يميز هذه الدول مشاركة نسبة من (2 – 3 %) من سكانها في تحقيق هذا الريع في حين إن مدا خيله تمثل 90% من إيرادات الخزينة في هذه البلدان ، كما تشكل صادراته 95 % من قيمة مجموع صادراته و (60–80%) من قيمة الناتج المحلي الإجمالي, كما أن الدول الريعية هي التي تتولى مدا خيل النفطية لتوزيعها مركزيا على السكان , وبالتالي فالاقتصاد الريعي اقتصاد اقتصاد ينشغل قسم ضئيل من سكانه بإنتاج الثروة ، في حين تهتم غالبية الساحقة في توزيع الريع و استخدامه ويحكم الاقتصاديون على تجارب الدول النفطية على أساس المقدرة في مدى الاستفادة من الريع النفطي لتطوير قاعدتها الإنتاجية ,وهو حكم ايجابي في حال استثمار المداخيل الريعية في تنويع وتطوير مقدرتها الإنتاجية , وهو حكم سلبي في حالة عجزها عن تحقيق دلك وبقائها معتمدة على الريع النفطي في تحقيق مداخيلها.[1]

<u>الفرع الثاني : أثار الريع ومشكلة تآكله:</u>

سنوضح في ما يلي أهم أثار الريع ومشكلة تأكله :

أولا :آثار الريع :

أ– الفساد: لأن هذا ، ينشأ الفساد كخلل أخلاقي و اجتماعي النوع من الاقتصاديات يعتبر بيئة خصبة للفساد والسبب هنا لا يتناول الجانب المالي والإداري الأخلاقي لمجتمع بقدر ما يتناول ما تفرزه السياسات التي تتبعها الأنظمة من تناقضات وما ينتج عنها من انحرافات .و تبرز هذه الظاهرة جلية مع كل التقارير الدولية التي تقارن بين الدول الرأسمالية المنتجة والدول ذات الاقتصاديات الريعية لتوضيح الخلل الناجم عن عدم إعادة توزيع الدخل وهيكلة البيئات المسؤولة عن عملية توزيع الموارد.

[1]) مايح شبيب ألشمري ، **<u>تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي</u>**، مجلة ألغزي للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد الأول، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ص 3 .

ب-المرض الهولندي والفقاعات : المرض الهولندي أو لعنة المصدر الطبيعي هو الوضع المميز بانتقال الموارد أو عنصري الإنتاج العمل وأرس المال من قطاع لآخر عندما ترتفع على نحو مفاجئ عائدات الصادرات في قطاع اقتصادي معين ، متسببة في نمو سريع لهذا القطاع ، وبدرجة أقل في قطاع السلع غير الداخلة في التبادل على المستوى الدولي، مقابل انحدار وتدهور في قطاعات السلع الداخلة في التبادل غير تلك المستفيدة من العوائد المرتفعة، كما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية نتيجة زيادة العوائد من العملة الصعبة في القطاع الذي عرف توسعا، وعندما تتراجع تلك العوائد عمى نحو مفاجئ تنعكس الظاهرة حيث تتدهور أسعار الصرف الحقيقية ، وتتسع تقلبات الناتج الإجمالي كلما كانت درجة الانفتاح اكبر .

هذه الظاهرة هي أكثر تجسدا في ظل الاقتصاديات الريعية، لأن نمو القطاع النفطي خاضع للانفجار السعري الذي ينتقل من الخارج إلى الداخل، أي أنه رد فعل لفعل الصدمة التي يحدثها تقلب الأسعار في السوق العالمي. يمكن للاقتصاد الريعي أن يحقق أيضا فقاعة مالية أو غير مالية، بسبب العوائد المتزايدة التي توجه إلى قطاع محدد، يتميز مؤقتا بارتفاع معدل العائد على استثماراته ، بما يزيد في حدة ارتفاع الأسعار، إلى الحد الذي تتراجع فيه محدثة آثار عكسية قد تتطور إلى مستوى الأزمة الشاملة[1].

ثانيا :مشكلة تآكله:

يتسم النفط باعتباره موردا طبيعيا ناضبا بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له ، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضائل نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح ، ويعرف الريع النفطي أنه " الفرق بين الكلفة الكلي(إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج و سعر النفط الخام) و بين حكومات الدول المستوردة(معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات المكررة) ، وترى الدول المنتجة للنفط أن ما تحصل عليه كنصيب من الريع يعوضها جزئيا عن نضوب ثرواتها، ولذلك فهي تطالب دوما بنصيب عادل لثرواتها باعتبارها ثروة ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يربط بتكلفة الإنتاج التي لا يعتمد بها في تسعير المواد الناضبة ، والجدول التالي يوضح توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة والمستوردة خلال الفترة(2000 -2004).

[1]) لمياء عماني ، **إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر**، مقال التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، العدد 38، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2014 ، ص 53.

جدول رقم 1 : توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة والمستوردة خلال الفترة (2000-2004)

السنة	السعر النهائي للمستهلك	صافي الربح	نصيب الدول المصدرة		نصيب الدول المستوردة	
			نسبة	دولار	نسبة	دولار
2000	103,20	79,9	%25	20,20	%75	59,70
2001	98,00	72,9	%22	16,70	%78	59,70
2002	97,9	74,70	%22	16,50	%78	58,20
2003	103	84,30	%25	21,10	%75	63,20
2004	116,6	11,90	%34	33,90	%66	66,00

المصدر : موري سمية ، **اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,مدرسة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بالقايد، 2009-2010 ، ص163

إن توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة والمستوردة يتم تبعا لارتفاع أو انخفاض في سعر النفط ، حيث ارتفع نصيب الدول المصدرة من الريع النفطي بدءا من عام2000 نتيجة تطبيق آلية ضبط الأسعار التي تبنتها الأوبك. اما سنة 2001 و 2002 انخفض نصيب الدول المصدرة وارتفع في سنة 2003 ، و تميزت سنة 2004 بثورة في أسعار النفط حيث ارتفع نصيب الدول المصدرة للنفط من صافي الريع من % 25 عام 2003 إلى % 34 عام 2004 ، إلا أنه من الخطأ النظر إلى الزيادة في الأسعار النفطية كأرقام مطلقة لأنها لا تعكس الزيادة الحقيقية في القدرة الشرائية لهذه العائدات ، فالسعر الحقيقي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بع استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معامل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية.

الفرع الثالث : مفهوم الاقتصاد الريعي و خصائصه

سنتطرق في ما يلي إلى مفهوم الريع واهم خصائصه :

أولا : مفهوم الاقتصاد الريعي :

هو الاقتصاد الذي يشكل فيه الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويكون لأكثرية السكان دور في توليد الريع واستغلاله (كما هو الحال لجزيرة سياحية تعتمد إيراداتها على السياحة لظروفها الجغرافية والمناخية) ادن الاقتصاد الريعي هو اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي. [1]

[1]) **مايح شبيب الشمري** ، مرجع سابق ، ص 28 .

ثانيا :خصائص الاقتصاد الريعي :

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدول فيما يخص إدارتها للاقتصاد وأضفت صفة الدولة الريعية عليها، فالبلدان المصدرة للبترول تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة إنتاجية الآبار النفطية المحلية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين القطاع النفطي وبقية قطاعات الاقتصاد .وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام ، وبما أنه يمثّل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، فإن تخصيص هذه الموارد على مختلف الاستعمالات الممكنة سيحدد كيفية التطور المقبل.

يتميز الاقتصاد الريعي بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، قد يؤدي عدم التحكم فيها إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، فالرهان السياسي والاقتصادي الوطني لا يتمثل في السعي نحو تحقيق الفعالية الإنتاجية بقدر ما يسعى إلى التحكم في رقابة الريع وفي كيفية توزيعه. [1]

الفرع الرابع : ملاحظات حول الاقتصاد الريعي:

– **الملاحظة الأولى** : الاقتصاد الريعي لا يؤدّي ، بالضرورة، إلى الانكشاف الاقتصادي على الخارج .إذْ توجد اقتصاديات ريعية دون وجود علاقات اقتصادية قوية مع الخارج .وبالعكس، هناك دول منكشفة على الخارج دون أن يكون اقتصادها ريعيًا.

– **الملاحظة الثانية** : تفاقم الديْن العام لا ينجم، بالضرورة، عن الاقتصاد الريعي.

– **الملاحظة الثالثة** : إنّ نشوء ظاهرة الاقتصاد الريعي لا يرتبط فقط بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها، وإنما بطبيعة الدولة ونوع المؤسّسات السائدة والثقافة المجتمعية المسيطرة.

– **الملاحظة الرابعة** : هناك علاقة إيجابية قوية بين المنظومة القيمية و الثقافية المشجّعة على احترام العمل وبذل الجهد والتضحية والتقشف والادخار وتحقيق الإنجاز وبين الإنجاز الاقتصادي .وبالتالي فثقافة الريع المتمثّلة بالخمول الإنتاجي والإبداعي تتناقض مع مضمون تلك المنظومة الثقافية.

– **الملاحظة الخامسة** : الاقتصاد الريعي ليس اقتصادًا سلبيًا بالمطلق .فقد ينشأ عن نشاطٍ غير إنتاجي كالثروة الطبيعية، كما قد ينشأ عن نشاطٍ إنتاجي في صورة فائض قيمة كبير كالسعر المرتفع جدًّا عن التكلفة .فالرأسمالية نشأت و ترسّخت وتطورت على طريق تعاملها مع ذلك الفائض في القيمة .ويبدو أنّ المسألة تتعلّق بكيفية تعامل الأفراد والمؤسسات الاجتماعية والدول مع ذلك الفائض .

بمعنى آخر :الرأسمالية، في أصل نشأتها ومن ثم تطورّها لم تستهلك مدّخراتها من فائض القيمة على استهلاك تفاخري وتبذيري، وإّنما على الاستثمار في مزيد من الأصول الرأسمالية المنتجة .وقد بلغ من حرص الرأسمالية على اعتماد السلوك المنافي للإسراف الاستهلاكي، أحيانًا، درجة البخل الشحيح المتعلّق بقيم الادخار. إذن، كيفية تحقق الفائض وكيفية إنفاقه بين الاستهلاك والاستثمار، تلعب دورًا حاسمًا في الحكم على الاقتصاد الريعي ، فيما إذا كان سلبيًا أو إيجابيًا، أيّ غير منتجًا أو منتجًا.

---

[1]) ناجي بن حسين , التنمية **المستدامة في الجزائر , حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد** , مجلة الاقتصاد والمجتمع , العدد 5 , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة منتوري قسنطينة , 2008 , ص 30 .

– **الملاحظة السادسة :** إن المفهوم الواسع لاقتصاد الريع لا يتمثّل في الخمول الإنتاجي وغياب الجهد والتضحية فقط، وإّنما في هدر الطاقات العلمية والفكرية والعقلية أيضًا.

– **الملاحظة السابعة :** مشكلة الاقتصاد الريعي لا تكمن في هذا الاقتصاد بحد ذاته، وإنما في الركون إليه والاستسلام له وبالتالي عدم إيجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر موّلدة للدخل.

بمعنى آخر :لا يُعتبر الريع مشكلة اقتصادية بحد ذاته، وإنمّا فشل أو إخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطة غير ريعية.

–**الملاحظة الثامنة :** لا يحمل الاقتصاد الريعي بحد ذاته أيّ طابع سلبي، بل الذهنية أو الثقافة الريعية التبريرية المرتبطة به أو الناجمة عنه.[1]

المطلب الثاني: الجزائر دولة نفطية

سنوضح في ما يلي ما يخص النفط في الجزائر :

الفرع الأول : المراحل الأولى للبترول الجزائري:

تاريخ وجود النفط في الجزائر أو تاريخ اكتشافه ، فهو طبعا موجود جيولوجيا منذ القدم، وتمت ملاحظته على الطبيعة باستغلال" عيون النفط " منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك وطوال هذه العصور، كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة.

وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة وتقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها ، فكان ظهور أثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية ستكون واعدة مستقبلا في إنتاج المحروقات ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

المرحلة الأولى :اكتشاف النفط في الجزائر:

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض ، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915 ، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) .هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.

أما تاريخ إنتاج النفط ، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام1956 إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب ، فباشرت الاستكشاف من جديد وتم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية.

[1]) غسان إبراهيم ,**الأبعاد الاجتماعية الاقتصاد الريعي في سورية** , محاضرة , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق , ص13 ص 15 .

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر .ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول(CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (SN REPAL) ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS)

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل" عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود "وذلك في جوان 1956وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر .وكان لقيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا) , وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من % 80 من مساحة القطر الجزائري المقدرة ب 2.381.741 كلم2 ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة . 1962 ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة . 1969 ويقدر إنتاج الجزائر حاليا سنة 2005 من البترول الخام 63 مليون طن سنويا حوالي 1.350 مليون برميل يوميا والإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي 152 مليار متر مكعب القابل للتسويق منه يقدر ب 89.2 مليار متر م3 سنويا والصادرات حوالي 64.3 مليار متر مكعب.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوربية والأمريكية .وتهدف أن تصل بصادراتها من الغاز إلى100 مليار متر مكعب بحدود 2010 ، ومن البترول (الخام والمكرر) إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون برميل يومي

في الأخير، وبعد أن بينا الأهمية النظرية للتصدير ومختلف الحجج التي استندت عليها والحديث عن الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدول النامية لترقية .[1]

المرحلة الثانية : تأسيس الشركة الوطنية" سونطراك" :

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

SONATRACH بتاريخ 1964/12/31، إذ لابد لكل دولة مصدرة للبترول أن تكون لها سياستها البترولية المستقلة وشركتها الوطنية تكون قادرة على الصمود في وجه الاحتكارات وتحمي مصالحها. وكان من مهام شركة سونطراك القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية .هذه الشركة التي بدأت بإمكانيات قليلة خاصة الإطارات المدربة، استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر بل وتحتل الآن المرتبة الأولى أفريقيا والمرتبة 12 في مجال البترول عالميا .

يجب أن نشير أنه قبل قرارات التأميم الشهيرة 1971/02/24 كانت الجزائر قد باشرت سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة

[1]) عيسى مقليد , **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , قسم العلوم الاقتصادية , فرع اقتصاد التنمية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2011–2012 , ص 26 .

سونطراك .منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم(B. P.) في جانفي 1967 ، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967 ، كما قامت بعملية شراكة بنسبة% 5149 (الأولى من نوعها في الجزائر) بين سونطراك وشركة" غيت "الأمريكية .وعند نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف حوالي 75%من النقل و 65% من البحث و التكرير و كامل الرقابة على التوزيع .[1]

الفرع الثاني : تأميم المحروقات :

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها .والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية ، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها ، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

أ :دواعي وأسباب التأميم في قطاع البترول :

يحظى النفط بالأولية في التأميم قبل الصناعات الأخرى لأن هناك من الدوافع والأسباب الهامة ما يجعل الدول المنتجة تقدم على تأميمه وضمه إلى القطاع العام، بغض النظر عن التوجهات الاقتصادية والسياسية لهذه الدولة أو تلك .ومن هذه الدوافع ما يلي:

- الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي.
- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول.
- تحقيق المساواة الاجتماعية بواسطة إعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط ، وهو أكبر مصدر. مالي يحقق هذه الغاية من غيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى.
- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار.
- توجيه الاستثمار، لأن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني وصناعة النفط على الخصوص مصدر التمويل الأساسي.

مع الإشارة أن زيادة العائدات المالية قد لا تتحقق دائما، وذلك بسبب موانع سياسية واقتصادية تحول دون التحكم في تحديد الأسعار، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه كذلك مشكلات تكنولوجية لا تستطيع الدول النامية توفيرها إلا بالمساعدة الأجنبية.

للأسباب المذكورة أعلاه ، كان هدف السيطرة على قطاع النفط من ضمن أولويات الدول النامية المصدرة باختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاقتصادية، وذلك توطيدا لاستقلالها السياسي والاقتصادي.

وهو ما عرف ب" الوطنية النفطية (Le nationalisme pétrolier) بمعني أن الاستقلال السياسي يبقى ناقصا ما دامت الدولة الوطنية لا تسيطر على كامل ثرواتها الطبيعية والنفطية بالخصوص .فعليها تحرير ثروة

[1]) المرجع نفسه , ص ص 27 – 28 .

البترول من الاستعمار (Dé-colonisation du pétrole) لأنه المصدر الأساسي للتنمية الاقتصادية، وهو أيضا أداة سياسية وذو أهمية إستراتيجية.

وبخصوص الجزائر التي اختارت النهج الاشتراكي منذ استقلالها، فقد كان العامل الأيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة. [1]

لقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن" اتفاقيات أيفيان "أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية تلزم الجزائر حفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري محدودا، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج حدود الوطن، كما أن فرنسا كانت قد وقعت اتفاقية مع الجزائر في جويلية 1965 منحتها امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من 1960الى 1970 ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 806 مليون م 3 سنة 1964إلى 2342 مليون م 3 عام 1968 وإنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.3 مليون طن، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية .ولذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

ومعلوم فقد كانت هناك حركة تأميمات من دول منتجة للبترول سبقت الجزائر، والكل يذكر قرار محمد مصدق رئيس وزراء إيران الذي قام بتأميم الصناعة البترولية الإيرانية عام 1951 ، ورغم أنه حظي بصدور حكم محكمة العدل الدولية مؤيدا لحق إيران، غير أن محاولته أسقطها كارتل البترول العالمي بتحالف مع المخابرات الأمريكية، لكن وقعها كان كبيرا على الدول المنتجة الأخرى .ومع أن هذا التأميم تحقق من الناحية القانونية فقط إلا أنه من الناحية العملية كان صوريا، إذ تم تكوين الكونسورسيوم الإيراني من شركات الكارتل البترولي العالمي الذي أبقى على راية التأميم من الناحية القانونية دون السيطرة الفعلية على البترول .هذه الخطوة الإيرانية شجعت لاحقا الكثير من الدول على أخذ المبادرة لاسترجاع الرقابة على ثرواتها النفطية من هيمنة الشركات العالمية بالنسبة للجزائر، فإن تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك. [2]

ب :قرارات تأميم المحروقات ونتائجه:

هذه القرارات كما جاءت في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين التي أعلن عنها خلال الاحتفالات بعيد العمال في 1971/02/24 وتنص على:

---

[1]) فريد النجار ,**إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة .** قراءة إستراتيجية , الدار الجامعية , الإسكندرية ,2006 ,ص 51 .

[2]) المرجع نفسه , ص52 .

أولا : أخذ حصة % 51 من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات .وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة % 56 من مجمل الإنتاج البترولي.

ثانيا : التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

ثالثا : تأميم النقل البري للبترول والغاز ، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.

ثم صدر بعد قرارات التأميم مباشرة، المرسوم التشريعي 71-22 الصادر في 12 افريل 1971 (أي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حدا لما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية وطبيعي أن لا تمر قرارات تأميم الشركات الفرنسية دون رد فعل، مع أن الجزائر أكدت أنها ستواصل تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد، ورغم ادعاء فرنسا عدم منازعة حق الجزائر في تأميم ثرواتها، لكنها اعتبرت القرار غير شرعي لأن الجزائر اتخذته من جانب واحد، وهذا يتعارض مع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المذكورة .كما أن قيمة التعويضات لم تكن موضوع تحديد مسبق بين البلدين وأنها(أي الجزائر) تمارس حضرا نفطيا عليها، إلا أن الشركات الفرنسية في الحقيقة هي التي باشرت في ممارسة حضر على الجزائر التي كانت في مرحلة تنفيذ المخطط الرباعي الأول 70-1973وحاجاتها الملحة إلى التمويل لتنفيذه، حيث قامت الشركات الفرنسية بأساليب مختلفة من الضغوط منها:

- رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي لكن لم يكتب له النجاح وتأكيدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا، و حتى من أجل بلوغه الأسواق الأوربية فلا بد له من المرور عبر فرنسا.
- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر، وحذرتها من مغبة التعامل معها، وطالبت بمقاطعة النفط الجزائري.
- بالإضافة إلى وسائل ضغط أخرى، حيث قامت بالتقليل من هجرة الجزائيين إليها بإلغاء عقود 10ألاف من العمال المرخص لهم بالعمل في فرنسا.

وقد واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر .يضاف إليها عوامل موضوعية تتعلق بنقص الإطار الوطني الكفء القادر على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلي الشركات الأجنبية عن مواصلة الاستغلال في قطاع البترول[1] .

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر .فكان منها مثلا العقد المبرم بين شركة سونطراك وشركة" ألبازو "الأمريكية ، واعتبر ذالك مكسبا للجزائر أكد ربحها لمعركة التأميم التي خاضتها للتخلص من هيمنة الشركات الاستعمارية.

أما النتائج الرئيسية التي يمكن استخلاصها، ليس فقط من قرارات التأميم الجزائرية، ولكن من حركات التأميم عامة التي قامت بها العديد من الدول المصدرة للنفط لاحقا، فهي :

[1]) المرجع نفسه , ص 53 .

- إن التأميمات أعطت للدول الصناعية المستهلكة إحساسا بأن تأمين وارداتها النفطية قد أصبح منذ الآن مهددا، إذ لم يعد النفط تحت مراقبة الشركات الكبرى الأمريكية خاصة التي كانت تسيطر في السابق على ما يتراوح بين % 70 و % 80 من حلقات الصناعة النفطية من البترول خارج الولايات المتحدة وقد أصبحت الآن الحلقات العليا من صناعة النفط خارج سيطرتها.
- التأميمات أصابت مباشرة وبسرعة هيكل السوق النفطية .ففي سنوات قليلة تحولت هذه السوق جذريا من سوق مدمجة عموديا تحت رقابة الشركات المتعددة الجنسيات إلى سوق بقطبين أو برأسين Bicéphale أغلب نشاط الحلقات العليا (الاستكشاف والإنتاج والاستغلال والنقل للبترول الخام) تحت رقابة الدول المنتجة، أما اغلب الحلقات السفلى(النقل و التخزين التكرير والتوزيع) تحت رقابة الشركات العالمية .هذه الوضعية الجديدة كانت بطريقة ما وراء عدم الاستقرار في أسواق النفط
- على العكس من الشركات الأجنبية التي كان همها الأساسي تعظيم الربح المالي فقط، فإن الدول الوطنية التي تهدف إلى زيادة الأرباح كانت تسعى أيضا للحصول على مزايا :اقتصادية، اجتماعية، سياسية وعسكرية.
- لقد أدخلت قرارات التأميم الدول المصدرة للبترول في حسابات العالم كقوة حقيقية وانعكس ذلك

على كيانها الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي بل حتى على الجانب النفسي، إذ أعطى التأثير السيكولوجي للتأميم قوة كبيرة للدول المنتجة في رفع ثقتها بنفسها وإحساسها بقدراتها في مقارعة أقوى قلاع الدول الاستعمارية وهي قلعة البترول التي تسيطر عليها شركات من أقوى الشركات الاحتكارية العالمية، بعد أن كان إعلان التأميم في حينه يعتبر مجازفة تنذر بالخطر.

ولذلك فبالرغم من الاعتقاد السائد أن ارتفاع أسعار البترول بأكثر من أربع مرات في بداية السبعينيات بعد الصدمة البترولية الأولى هو التحول الكبير في تاريخ النفط، لكن الحقيقة هي أن حركة التأميم –التي كانت تقريبا متزامنة معها –هي التحول الفاصل في مسيرته .فتحويل ملكية حقول النفط وأغلب أسهم الشركات العالمية إلى ملكيات الدول المضيفة غير تماما قواعد العمل السابقة في صناعة البترول من الناحية القانونية والاقتصادية والتنظيمي. [1]

ج: السياسة البترولية الجزائرية بعد التأميم

ارتبط مفهوم استعادة السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالبترول ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستوريا أقرته الجزائر في كل دساتيرها :من دستور 1976 في المادة 25 منه التي تنص على" حق الدولة في ممارسة سيادتها على مجموع ترابها الوطني والمجال الجوي والإقليم البحري ويشمل ذلك الموارد الطبيعية في باطن الأرض "وأكدها الميثاق الوطني ثم دستور 1989 وكذلك الدستور الحالي 1996 في المادة 17 التي تنص على أن" :الملكية العامة هي ملك المجموعات الوطنية .وتشمل باطن الأرض والمناجم والمقالع والموارد الطبيعية للطاقة، والثروات المعدنية، الطبيعية والحية، في مختلف مناطق الأملاك الوطنية البحرية

[1]) المرجع نفسه ، ص54 .

والمياه والغابات . ومن مجمل هذه النصوص المتعلقة بسيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية يمكن أن نستخلص نتيجتين رئيسيتين:

• السيادة الكاملة على قطاع المحروقات تؤول للدولة مباشرة أو عبر شركتها الوطنية سونطراك الوحيدة المخول لها الحصول على السندات المنجمية أو النفطية ويمنع لأي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي ممارسة النشاط إلا بالاشتراك مع سونطراك بنسبة لا تقل عن 51 % في مجال البترول فقط دون الغاز الذي يبقى ملكية تامة للدولة طبقا لقرارات التأميم.

• فتح مجال المحروقات للاستثمار للقطاع الخاص (المحلي أو الأجنبي)، إذا لم تكن الدولة مالكة عبر شركتها الوطنية للأغلبية في النشاط البترولي، إنما يعتر ذلك اعتداء على نص الدستور.

– ولذلك شكلت هذه النقطة محور خلاف في مناقشة قوانين المحروقات الجديدة التي ترمي إلى فتح المجال أمام الشركات الأجنبية.

أما الجانب التنظيمي، فكانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي .ومن الموضوعات التي تناولتها ما يلي:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تصليح الأسعار.
- وبموجب هذه المراسيم كذلك، تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958 ، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية .
- رغم تحديد الجزائر لمستوى أسعار بترولها (2.77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتداء من أول يناير إلى مارس 1971)، إلا أنها أضافت شرطا مقتضاه أنه يمكن تغيير الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، بمعنى أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف.

– وبما أن الجزائر عضو في منظمتي الأوبكOPEC والأوابك OAPEC منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليه الحكومات الأعضاء في منظمة أوبك خصوصا، وهي المنظمة التي وفرت قدرا كبيرا من الحماية للدول الأعضاء وحافظت على مصالحها من استغلال الشركات العالمية، ولذلك رأينا من الأهمية أن نتعرض في هذا الفصل لنشأة المنظمة ومشاكلها وإنجازاتها. [1]

المطلب الثالث: قطاع المحروقات الجزائري

يحتل قطاع المحروقات مكانة كبيرة في الاقتصاد الجزائري .

[1]) المرجع نفسه , ص ص55–56 .

الفرع الأول : مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة و بالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40 % من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من 60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، و يساهم ب 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا .و بسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من البترول خاصة ، مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط ، تسعى الجزائر إلى رفع القدرات الإنتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخيل ، خاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة ، مما جعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي .

الفرع الثاني : مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات:

يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن اغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي :

جدول رقم 2 : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)(الوحدة :مليار دولار)

السنة	لمحروقات	لإجمالي	لمتوسط السنوي لسعر المحروقات
2000	21،06	21،651	27،6
2001	18،53	19،091	23،12
2002	18،11	18،700	24،36
2003	23،99	24،469	28،1
2004	31،55	32،217	36،05
2005	45،59	46،334	50،59
2006	53,61	54،741	61
2007	59،61	60،590	69،04
2008	77،19	78،590	94،1
2009	41،44	45،186	60،86
2010	121،56	57،091	77،38
2011	661،71	72،888	107،46
2012	583،70	71،736	109،45
2013	663،63	64،714	105،87
2014	362،58	59،996	96,29
2015	08،33	54،34	49،49

المصدر :الديوان الوطني للاحصائيات .

المصدر: حاج قويدر عبد الهادي ,**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986-2009** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد , تخصص اقتصاد التنمية , كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية , جامعة وهران , 2011-2012 , ص 33 .

من خلال الجدول 2 نلاحظ :أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات والتي عرفت نمو متزايدا مند سنة 2003 إلى غاية 2008 وبلغت مستويات قياسية سنة 2008 ب:77,19 مليار دولار وهدا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي شهدتها أسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البترول سنة 2008 حوالي 94،1 دولار للبرميل, غير أن انخفاض وتقلبات الأسعار التي شهدتها سنة 2009 والتي انخفض على أثرها متوسط سعر البترول إلى 60،86 أدت إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات إلى 41،44 مليار دولار,اما من سنة (2011-2013) فقد عرفت اسعار البترول ارتفاعا حيث وصل السعر الى 105،86 دولار للبرميل اما سنة 2014 و 2015 فقد انخفض واصبح 49،49 دولار.

بالنسبة للصادرات الإجمالية فان قيمتها عرفت تزايدا مستمرا طوال فترة(2000-2012) مترافقة مع الزيادة المستمرة للصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول التي عرفت مستويات قياسية سنة 2008 لتنتقل قيمة الصادرات الإجمالية من 21،651 مليار دولار سنة 2000الى 78,59 مليار دولار سنة 2008 هدا التطور مرتبط بالتزايد المستمر لأسعار المحروقات والتي انتقلت من 21،6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94،1 دولار للبرميل سنة 2008 ,غير ان سنة 2009 عرفت انخفاض في قيمة الصادرات 45,18 مليار دولار وهدا بسبب انخفاض الصادرات النفطية المتأثرة بانخفاض أسعار البترول، اما في سنة 2015 فقد انخفض سعر البترول واصبح54،34 دولار [1]

الفرع الثالث : تطور نسبة إنتاج المحروقات خلال(2000-2010)

بعد عملية البحث و التنقيب وفي حالة اكتشاف آبار تجارية للغاز أو البترول فإنه تأتي كخطوة ثانية عملية إنتاج و استغلال هذه الآبار وتتم هذه العمليات من بحث و استثمار و إنتاج في منابع النفط و الغاز ضمن نشاط المنبع L'amont حيث تقوم بهذه العملية سونطراك لوحدها أو بمشاركة شركات نفطية أخرى و في ما يلي الجدول ، يوضح تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة(2000 -2010)

[1])حاج قويدر عبد الهادي ,**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986-2009** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد , تخصص اقتصاد التنمية , كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية , جامعة وهران , 2011-2012 , ص 33 .

الجدول رقم 3:تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010 (الوحدة :مليون طن برميل)

لإنتاج لسنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نتاج سوناطراك لوحدها	184	177	174	170	168	167	164	161	160	154	154,9
نتاج عبر الشراكة (شركات أجنبية)	18	25	32	42	55	65	66	72	72	66	59,1
نتاج كلي	202	202	202	212	223	232	230	233	232	220	213,9
سبة الإنتاج عبر الشراكة من الإنتاج الكلي %	8,91	12,37	15,53	19,81	24,66	28,01	28,69	30,9	31	30	28

المصدر: مبارك بوعشة ,**مجلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر** , كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 31 ، جامعة منتوري , قسنطينة , ,2012 , ص 73

يلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج المحروقات في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 2000إلى2010 ، حيث ارتفع حجم الإنتاج من 202 مليون ط.ب.م خلال سنة 2000 إلى 213.9 مليون سنة 2010 أي بزيادة تقدر ب 11.9 مليون ط.ب.م ، حيث بلغ أعلى مستوياته في سنة 2007 ب 232 مليون ط.ب.م بأقصى زيادة وصلت إلى 31 مليون ط.ب.م. [1]

ويلاحظ أن إنتاج سوناطراك في تناقص مستمر منذ سنة 2000 حتى 2010 ، حيث انخفض إنتاجها من 184 مليون ط.ب.م سنة 2000 إلى 161 مليون ط.ب.م سنة 2007 ثم إلى 154.8 مليون ط.ب.م سنة 2010 ، أي بانخفاض يقدر على التوالي 17 مليون ط.ب.م و 29.2 مليون ط.ب.م و في المقابل ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية من المحروقات من 18 مليون ط.ب.م سنة 2000 حتى وصلت إلى 59.1 مليون ط.ب.م سنة2010 ،أي بزيادة تساوي 41.1 مليون ط.ب.م ، و هذا يعني أن نسبة إنتاجها انتقلت من 8.91 % سنة 2000 من الإنتاج الكلي إلى% 28 سنة 2010 بعد أن بلغت أقصى مستوياتها % 31 سنة 2008 و هو ما يبين الدور الواضح للمشروعات الأجنبية في زيادة الإنتاج في قطاع المحروقات . وما يجدر الإشارة إليه أن انخفاض نسبة حجم إنتاج المحروقات من طرف الشركات الأجنبية قبل سنة 2005 ، يعود إلى صرامة القوانين المتعلقة بالمحروقات و المتبناة سابقا التي لم تسمح للشركات الأجنبية باستغلال وتطوير الآبار المكتشفة من قبل والتي كانت محتكرة من قبل سوناطراك

[1]) مبارك بوعشة ,**مجلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر** , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 31 , جامعة منتوري , قسنطينة , 2012 , ص 73 .

إلا أنه بعد تبني قانون05-07 المتعلق بالمحروقات ، وسع هذا القانون من إطار الشفافية والمنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين وغيرهم في منح الرخص ورفع الإحتكار في إستغلال منشآت نقل المحروقات وفتح المجال للإستثمار .وفيما يلي عرض لمساهمة الشركات الأجنبية في زيادة الإنتاج حسب كل منتج و ذلك ما يوضحه الجدول رقم 4 :

الجدول رقم 4: تطور إنتاج البترول الخام ، المكثفات ، غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي خلال الفترة (2000-2010)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بترول خام ومكثفات	إنتاج سوناطراك	49	47	44	43	43	42	41	41	39	–	35,2
	إنتاج الشركات الأجنبية	11	12	19	29	33	37	38	38	38	–	31,2
	إنتاج كلي	60	59	63	72	76	79	79	79	77	–	66,5
غاز البترول المميع GPL	إنتاج سوناطراك	7	8	8	7	7	7	6	3	6	–	7
	إنتاج الشركات الأجنبية	1	1	1	1	2	2	2	6	3	–	1,55
	إنتاج كلي	8	9	9	8	9	9	8	9	9	–	8,55
الغاز طبيعي GN م3	إنتاج سوناطراك	128	129	128	125	124	124	122	120	119	–	120
	إنتاج الشركات الأجنبية	12	12	12	13	20	28	20	33	35	–	26
	إنتاج كلي	140	141	140	138	144	152	150	153	154	–	146

المصدر : مبارك بوعشة ,**مجلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر** , كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ,العدد 31 , جامعة منتوري , قسنطينة ,2012 , ص 75 .

أ – تطور إنتاج البترول الخام و المكثفات:

يتضح من الجدول 04 أن إنتاج البترول الخام والمكثفات في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2010) , حيث ارتفع من 60 مليون ط.ب.م سنة 2000 إلى 79 مليون ط.ب.م .سنة 2007 أي بزيادة تساوي 19 مليون ط.ب.م ، ثم بزيادة تقدر ب 6.5 مليون ط.ب.م خلال سنة 2010 ، وتساهم الشركات الأجنبية في زيادة هذا الإنتاج

من البترول و المكثفات سنويا ، حيث انتقل حجم إنتاجها من 11 مليون ط.ب.م سنة 2000 إلى38 مليون ط.ب.م سنة 2007 ثم إلى 31.25 مليون ط.ب.م خلال سنة 2010 ، أي أن نسبة مساهمتها في الإنتاج البترولي ارتفعت من **%** 18.33 إلى **%** 48.10 كحد أقصى خلال الفترة الفاصلة بين 2000 و2007 و هي نسبة معتبرة وهذا يشير إلى دورها الكبير في المساهمة في زيادة إنتاج البترول و المكثفات و بالتالي زيادة حجم الصادرات.

ب - تطور إنتاج غاز البترول المميع GPL :

ينتج غاز البترول المميع أساسا من حقول الغاز الطبيعي ، إلى جانب استخلاصه من عملية معالجة البترول الخام ويلاحظ من الجدول 05 أن الإنتاج ثابت تقريبا عند 8 و 9 مليون ط.ب.م ، وبالرغم من أن إنتاج غاز البترول المميع في مستويات منخفضة بالمقارنة مع إنتاج البترول الخام و المكثفات ، إلا أن الشركات الأجنبية تساهم بنسب تتراوح ما بين **%** 12.5 سنة 2000 إلى **%** 33.33 كحد أقصى سنة 2007 من الإنتاج الكلي لل GPL.

ج - تطور إنتاج الغاز الطبيعي GN:

تتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي ، حيث تنتج ما يقارب % 66 من 80 مليار م 3 من الغاز الذي تقوم الجزائر بتسويقه ، خاصة من حقل الغاز العملاق" حاسي رميل "ويقدر احتياطي الغاز بحوالي 3% من مجموع الاحتياطي العالمي ، كما تقدر طاقة التصدير ب 38 مليار م 3 بالنسبة للغاز الطبيعي وما يقارب 27 مليار م 3 في شكله المميع ، وفيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي GN فانه يتم عن طريق الشركة الوطنية سوناطراك لوحدها و باستخدام إمكانياتها الذاتية أو عن طريق الشراكة الأجنبية

ويبدو واضحا من الجدول 05 أن مساهمة سوناطراك في إنتاج الغاز الطبيعي GN اكبر بكثير من إنتاجه عبر الشراكة ، كما أن إنتاج سوناطراك بالرغم من كبره ،إلا أنه يشهد انخفاضا طفيفا في كل سنة خلال الفترة 2000–2010 وفي المقابل يلاحظ ارتفاع حجم إنتاج GN عن طريق الشركات الأجنبية بعد أن كان مستقرا خلال السنوات من 2000 حتى 2002 عند 12 مليار م 3 ، ثم ارتفع إلى 35 مليار م 3 في سنة 2008 كحد أقصى، مقابل 119 مليار م 3 منتجة من طرف سوناطراك.

و إذا ما أردنا الحكم على مدى مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعيGN فيلاحظ أن نسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي في ارتفاع مستمر من % 8.57 سنة 2000 إلى حوالي % 13.88سنة 2004 ، ثم إلى نسبة % 21.56 سنة 2007 و 22.72 % سنة 2008 وهو ما يؤكد المساهمة الواضحة للشركات الأجنبية التي تعمل في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي GN. [1]

[1]) المرجع نفسه , ص 75 .

خلاصة الفصل:

تعتبر عملية ترقية الصادرات و تنويعها عملية مصيرية لأي دولة لأنها تتيح لها الفرصة في زيادة معدلات نمو اقتصادها، و تحقيق أهدافها في زيادة الطاقة الإنتاجية، و توفير فرص العمل، و استغلال مواردها الاستغلال الأمثل، كما تعد عملية ترقية الصادرات من العوامل المهمة في تدعيم ميزان المدفوعات و تحقيق التوازن الخارجي.

وعليه فان تنمية القدرات التصديرية يجب أن تحتل مكانة متقدمة في حيز الاهتمام الرسمي و اعتباره هدف يتطلب من الجميع و على كل المستويات تسخير كل الجهود المتاحة في سبيل الرفع من مستواه و إزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوره و تقدمه.

وهو نفس الكلام الذي يقال عن عملية تنويع الصادرات بشقيها الأفقي و العمودي الذي يعد بمثابة الحل المناسب و الطبيعي لإشكالية التبعية التي تفرض على الدول النامية ، و هو كذلك عنصرا جوهريا لتحقيق التنمية في الأجل الطويل من التركيز على زيادة حجم السلع المصنعة الكثيفة الاستخدام للعاملة. كما لا يفوتنا التنويه إلى أهمية توفير المحيط الملائم والظروف المساعدة على ترقية وتنويع الصادرات المتمثلة أساسا في وضع إستراتجية شاملة لتشجيع بشكل خاص على التصدير في الدول النامية ومدها يد العون خاصة في مجال صادراتها .

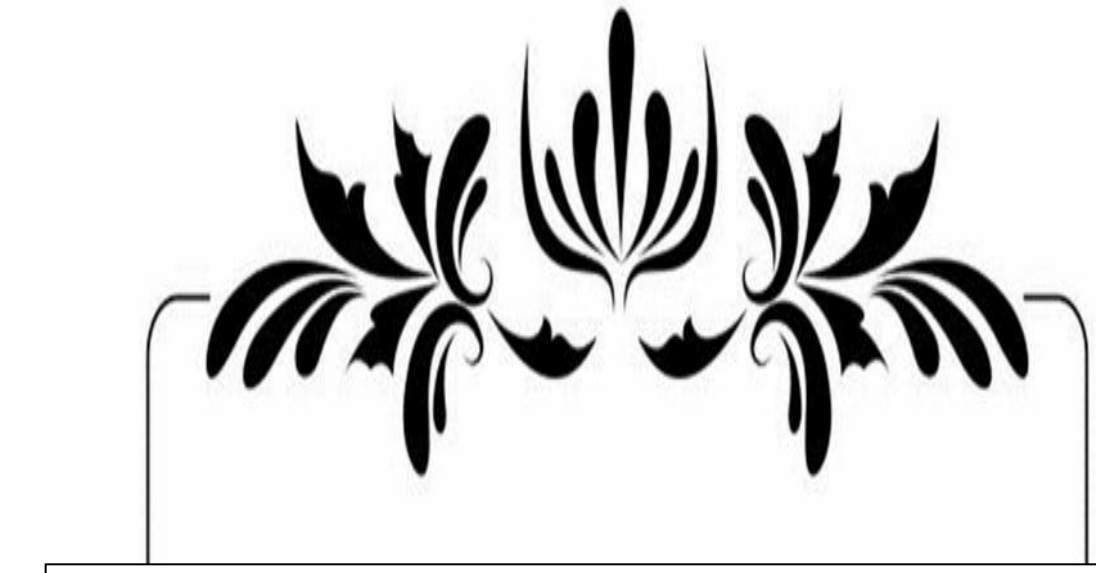

الفصل الثاني :

ماهية ميزان المدفوعات

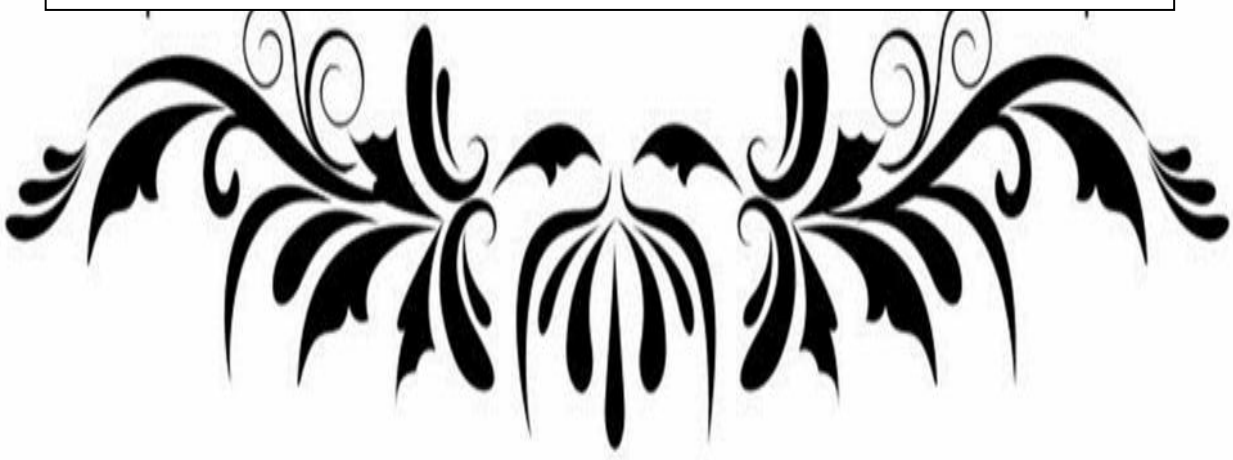

تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة تتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانات تسجل فيه حقوقها والتزاماتها هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث تعطي صورة واضحة للسلطات المسئولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل .

وبغرض عرض ماهية ميزان المدفوعات تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ميزان المدفوعات .

المبحث الثاني : توازن واختلال ميزان المدفوعات .

المبحث الثالث : إستراتيجية ترقية الصادرات في بعض الدول وأثرها على ميزان المدفوعات .

المبحث الأول : ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها و ذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة .فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من والى العالم الخارجي .

المطلب الأول : تقديم ميزان المدفوعات .

سوف نتناول خلال هدا المطلب تعريف ميزان المدفوعات وكدا اهميتة ووظائفه ثم نتطرق الى نظام القيد المزدوج في ميزان المدفوعات .

الفرع الأول : تعريف ميزان المدفوعات :

التعريف الأول :" هو بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات أجنبية ، وهو دو جانبين لتلك المعاملات كما انه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة . "

ومن هذا التعريف تبين أن ميزان المدفوعات يعني بتسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي وتسجل كافة العمليات التي تقترض دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين ، في ما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه .[1]

التعريف الثاني :" هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة معاملات التبادل الاقتصادي والمالي التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها في البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة ".[2]

التعريف الثالث :" يقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في فترة معينة من الزمن (عادة سنة) بين المقيمين و تلك الدولة والعالم

---

[1]) سمير فخري نعمة ، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ، عمان ؛الأردن ، 2011 ، ص ص 70–71 .

[2]) دريد كامل ال شبيب ، **المالية الدولية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ؛ الأردن ، 2011 ، ص 76 .

الخارجي أي غير المقيمين والتي ينشا عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي .

ولميزان المدفوعات جانبين ، جانب دائن وجانب مدين ويسجل فيهما العمليات التي تقوم بها الدولة في فترة معينة حيث تسجل المتحصلات في جانب والمدفوعات في الجانب الأخر ". [1]

التعريف الشامل :" يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل حسابي منظم وشامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تحدد هذه المدة بسنة ."[2]

الفرع الثاني : أهمية ميزان المدفوعات و وظائفه .

أولا : أهمية ميزان المدفوعات .

هذا الميزان يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة .

يفيد ميزان المدفوعات الدولة أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك مما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل العملات الاقتصادية الدولية و تعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسائل لمنع أو تحقيق التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية .

ومع ذلك فان هذا الميزان لا يبين أسباب حدوث التغيرات في بعض عناصره كما انه يخفي مبادلات لمقايضة و الهبات و التعويضات العينية حيث أن هده التغيرات أو المبادلات تظهر في بنود ميزان المدفوعات الدولية كمقبوضات أو مدفوعات نقدية .

وبالإضافة إلى ذالك فان ميزان المدفوعات يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والاستيرادات و بين تدفقات رأس المال داخلة و الخارجة وكذلك فانه لا يعطي إلى خلاصة إجمالية

[1]) احمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد النقدي والدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2009، ص 361 .

[2]) شتاتحة عمر ، **تاثير سياسة تجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية** ، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ,ص 20 .

للمبادلات الاقتصادية دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد .[1]

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاته الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية وعليه يمكن القول أن بيان ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية للدولة الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدا تطور البنيان الاقتصادي لهده الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة [2]

ثانيا : وظائف ميزان المدفوعات .

1- تقديم معلومات مهمة عن الدرجة التي تربط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم ، وبتوفير البيانات اللازمة يمكن الوصول لمزيد من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة

2- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدولة نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة .

3- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية .[3]

الفرع الثالث : نظام القيد المزدوج في ميزان المدفوعات .

من المتفق عليه انه عند إعداد بيان ميزان المدفوعات أن كل معاملة مسجلة يجب أن تقيد في قيدين اثنين متساويين احدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية و القيد الأخر مدين ويعطي إشارة سالبة

وهكذا من حيث المبدأ يكون مجموع القيود الموجبة مطابقا لمجموعة القود السالبة و بذلك يكون صافي رصيد المعاملات يساوي صفرا .أن اغلب القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية (سلع وخدمات و دخل) وبنوك مالية .

---

[1]) هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص ص 236-237 .

[2]) سامية مقعاش ، **العملة الأوروبية الموحدة اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلام الاقتصادية ، تخصص , اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 206-207 ، ص ص 96 -97 .

[3]) شقيري نوري موسى و آخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان- الأردن ، 2012 ، ص ص 188- 189 .

ويطلق على طريقة القيد هذه الطريقة القيد المزدوج لوجود قيدين في أي معاملة ، فعندما نبيع سلعة نستلم مقابلها نقود ، وعندما نشتري سلعة ندفع مقابلها نقود .

لذلك فان القيود الدائنة والمدينة التي تعكس ذلك ، وفق نظام القيد المتبع ، غالب متكون نتيجة لقيود ذات قيم متساوية تم تبادلها .

وحينما تكون بنودا أخرى ليس لها مقابل ، ا وان يكون القيد في جانب واحد لأسباب أخرى فان أنواعا خاصة من القيود يطلق عليها تحويلات بدون مقابل والقيود المقابلة على التوالي يجري قيدها بغرض الموازنة .

و وفقا لمعايير هذا النظام ، فانه عند إعداد البيان يتم تسجيل القيود التالية كقيود دائنة .

- الموارد الحقيقية التي ترمز إلى الصادرات .
- البنود المالية التي تعكس إما تخفيضا في الموجودات الأجنبية للاقتصاد أو زيادة في مطلوباته الأجنبية

وبعبارة أخرى ، فانه بالنسبة للموجودات سواء كانت حقيقية أو مالية فان الرقم الموجود دائن يمثل انخفاضا في الحيازات بينما يمثل الرقم السالب المدين زيادة فيها .

وعلى عكس ذلك فانه بالنسبة للمطلوبات (أو التي يمكن النظر إليها كعكس للموجودات المالية) فان الرقم الموجب يظهر زيادة والرقم السالب يظهر نقصا .

آما التحويلات دون مقابل والقيود المقابلة فإنها تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل لها مدينة ، ومدينة عندما تكون هذه القيود دائنة .

وعمليا فان اغلب بيانات ميزان المدفوعات تختصر إلى حد ما أما لأسباب إحصائية أو تحليلية أما القيود الدائنة والمدينة لنوع واحد من السلع والخدمة ، الدخل ، أو أي بند مالي فإنها إما أن تظهر بشكل منفصل أو مجمع .

مثالا على ذلك فانه بدلا من إظهار صادرات البضائع دائن و الواردات مدين فانه يمكن إظهار الفائض أو العجز التجاري كصافي دائن أو مدين على التوالي . وبنفس الطريقة فان القيدين اللذان يسجلان جانبي الدائن و المدين لنفس المعاملة يمكن تجميعها في قيد واحد يكون رصيده صفرا وفي تلك الحالة تكون المعاملة في الواقع قد استبعدت او حذفت من البيان .[1]

[1]) محمد صفوت قابل ، **نظريات وسياسات التجارة الدولية** ، كتب منشورة ،اليمن, سنة 2010 ، ص ص 224 – 225 .

المطلب الثاني : مكونات ميزان المدفوعات .

إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها وتدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات ولذلك إن المعمول به فعلا هو إعداد كشف موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعه في فقرات أساسية تعطي انطباع للقارئ عن طبيعة هذه العلاقات وأهمية هذا البلد والمشاكل التي تعاني منها وفي ضوء تلك تم الاتفاق على يتكون ميزان المدفوعات مما يلي :

أولا : الحساب الجاري :

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات و هو الذي يتابع اثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني و الخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية و التي تقع بين الجهات المقيمة وجهات غير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات وعوامل الإنتاج ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شانها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل[1] .

الحساب الجاري يقيس التجارة الخارجية للدولة من السلع والخدمات المنتجة خلال السنة مع الدول الأخرى .ويشمل الحساب :صافي الصادرات من السلع والخدمات، صافي الدخل من الخارج، و صافي التحويلات من جانب واحد .

المعادلة التالية توضح مكونات الحساب الجاري :

$$Ca = (x - I M) + I N F + N T$$

حيث أن :

الحساب الجاري . C A :

صافي التصدير (التصدير مطروح من الاستيراد) X –I M :

صافي الدخل من الخارج .I N F :

صافي التحويلات من جانب واحد.[2] N T :

ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين :

[1]) دريد كامل آل شبيب ، مرجع سابق ، ص 77 .

[2]) تماضر جابر البشير الحسن ، **قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة الجوف ، ص65 .

أ – الميزان التجاري : (أو صافي الصادرات)

هو الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة والميزان التجاري الموجب يعرف بالفائض التجاري وفيه الصادرات تكون أكثر من الواردات والميزان التجاري السالب يعرف بالعجز التجاري وفيه الواردات تكون أكثر من الصادرات ويعرض في الميزان التجاري تعاملات السلع فميزان السلع عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع المادية فقط والتي تتم خلال فترة إعداد الميزان وتمر بحدود الدولة الجمركية ويطلق عليه أيضا اسم ميزان التجارة المنظورة ، ويقال أن الموقف في صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات للسلع اكبر من قيمة الصادرات السلعية اقل من قيمة الواردات السلعية (عجز).

ب – ميزان الخدمات :

يشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل و التامين والسياحة والصيارفة والدخول الاستثمارية من خلال الفوائد وإيرادات الأسهم ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة أيضا ويعد الحساب الجاري من اكبر حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس حقيقة المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي وكذلك لارتباطه الوثيق بحسابات الدخل القومي ويؤثر عليه من حيث الحجم والهيكل .

ثانيا : حساب التحويلات من طرف واحد :

يشمل هذا الحساب الهبات والهدايا و المنح والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة مثلا تحويلات المغتربين إلى دويهم وتعويضات الحروب .

ثالثا : حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية) :

يشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدولة أو حقوقها تجاه الغير وتدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغير في مركز المديونية و الدائنية لدولة معينة ويشمل نوعين من رؤوس الأموال هما : [1]

أ – رؤوس الأموال طويلة الأجل :

وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة (شراء وبيع الأوراق المالية / أسهم وسندات) . وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل جميع التغيرات التي تطرأ

[1]) دريد كامل أل شبيب ، مرجع سابق , ص 78 .

خلال فترة إعداد الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيم الخصوم التي يلزم بها المقيمون لحساب الأجانب .

ب – رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

ويطلق عليها اسم الحساب النقدي وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول و الخصوم النقدية وان مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية ، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية ، القروض قصيرة الأجل ، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتسم سيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول .

رابعا : ميزان الذهب و النقد الأجنبي :

هو الميزان الذي يعكس الجانب الأخر للعمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات الثلاث السابقة ، ونقصد بأنه يعكس حركة الذهب وهنا نعتبر الذهب بوصفة نقدا او ليس سلع وكذلك النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي .

خامسا : فقرة السهو و الخطأ :

تستخدم لغرض الموازنة الحسابية للميزان و ذلك لان التسجيل في ميزان المدفوعات تظهر فيها اختلافات و فروقات ناجمة عن تباين في قيمة العملة عند تقييم السلع والخدمات نتيجة اختلاف أسعار الصرف أو التغطية لبعض الفقرات الخاصة التي تتعلق بالأمن الوطني . [1]

ومن خلال ما سبق يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كمايلي حيث قسمناها على اساس المعلومات السابقة :

[1]) المرجع نفسه ، ص 79 .

شكل رقم 1 : مكونات ميزان المدفوعات أفقيا .

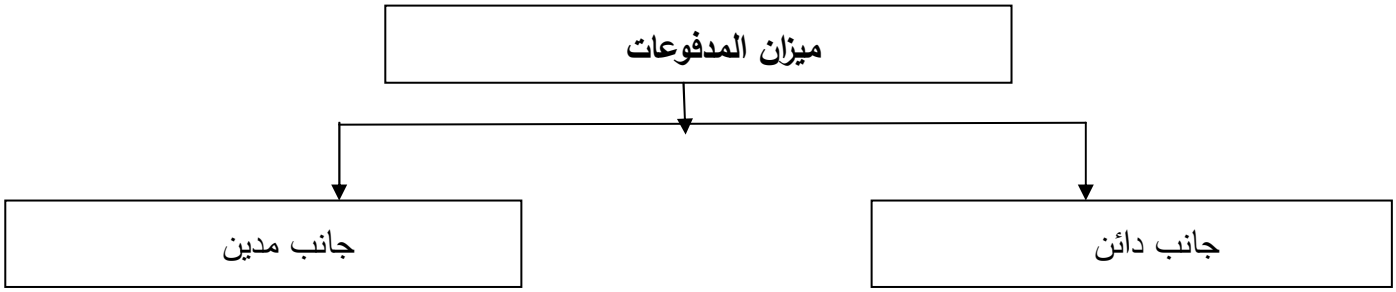

المصدر : من اعداد الطالبتين .

شكل رقم 2 : مكونات ميزان المدفوعات عموديا .

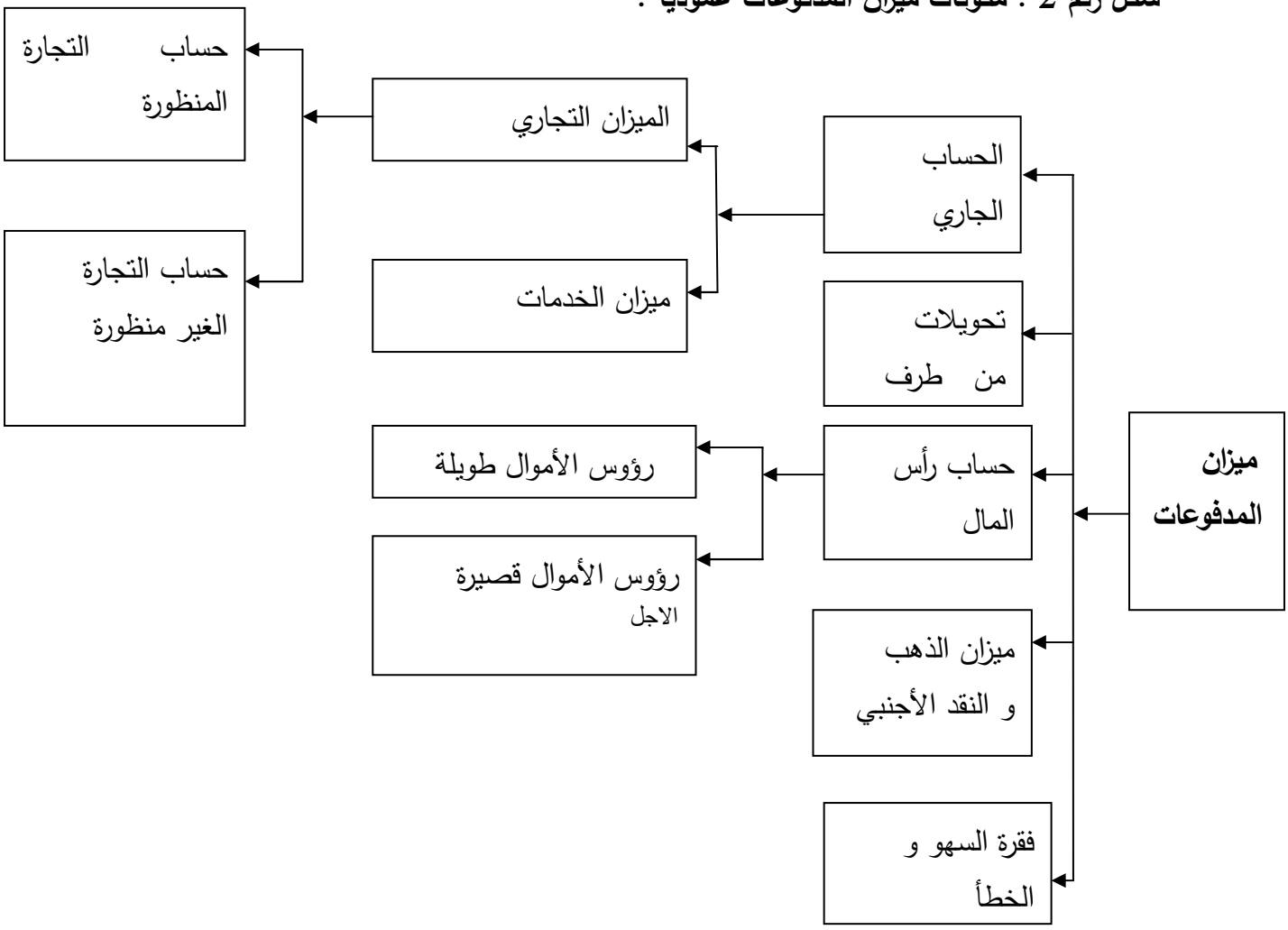

المصدر : من إعداد الطالبتين .

جدول رقم 5 : نموذج لميزان المدفوعات

العناصر	المقبوضات	المدفوعات
أولا : الحساب الجاري .		
1/ التجارة السلعية .		*
أ – الاستيرادات السلعية .	*	
ب – الصادرات السلعية .		
2 / مبادلات الخدمات .		
أ – النقل		*
1) النقل بواسطة السفن والطائرات و السيارات ... الأجنبية	*	
2) النقل بواسطة السفن والطائرات و السيارات ...المحلية		*
ب – السياحة		
1) في البلاد الأجنبية	*	
2) في القطر من قبل الأجانب		*
ج – الفوائد والأرباح		
1) المدفوعة إلى الأجانب	*	
2) المستلمة من الأجانب		
د – خدمات الصيرفة و التامين	*	*
1) من قبل المؤسسات الأجنبية إلى المقيمين		
2) من قبل المؤسسات المحلية إلى الأجانب		*
هـ – نفقات الحكومة		
1) من قبل الحكومة الوطنية في الخارج	*	
2) من قبل الحكومات الأجنبية في القطر		*
ثانيا : حساب رأس المال الطويلة الأجل	*	
1 – شراء سندات من الأجانب والتزامات مالية طويلة تجاه الخارج		
2 – بيع سندات إلى الأجانب و التزامات مالية أجنبية طويلة الأجل		
'	*	*

ثالثا :حساب رأس المال القصيرة الأجل 1) الرأسمال الوطني القصيرة الأجل في الخارج 2) الرأسمال الأجنبي القصير الأجل في القطر	*	*
رابعا : تحويلات ذات طرف واحد 1 – هبات و تعويضات إلى الأقطار الأخرى 2 _ هبات وتعويضات من الأقطار الأخرى		
خامسا : حساب الذهب و الائتمان القصير الأجل 1 – حساب الذهب أ – استردادات الذهب وزيادة الذهب المحفوظ في الخارج لحساب القطر ب – صادرات الذهب و زيادة الذهب المحفوظ في الداخل لحساب الأجانب ... 2 – حساب الائتمان القصير الأجل أ – الائتمان القصير الأجل الوطني في الخارج ... ب – الائتمان القصير الأجل الأجنبي في القطر	* * *	* *
سادسا : فقرة السهو و الخطأ		

المصدر : هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 240 ص 242 .

المطلب الثالث : تحليل ميزان المدفوعات .

من اجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات ، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان وكذا المبادئ الواجب إتباعها في تقييد المعاملات من اجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفائها من الميزان .

الفرع الأول : الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات .

من اجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع مجموعة من البنود في مجموعة كبيرة ومتجانسة ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز ، الفائض ، التوازن ، ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة و المتغيرات الاقتصادية السائدة و الأرصدة الأكثر أهمية هي :

أ – رصيد الميزان التجاري :الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها وقد يكون تطورا ايجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج و إراداته أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته اقل من وارداته و يمكن تقسيم الميزان التجاري حسب :

المنتج : منتج غذائي ، طاقوي ، صناعي ، سلع ، أو منتجات أخرى .

المنطقة الجغرافية : المجموعة الاروبية ، شمال إفريقيا ....الخ

ويحسب في الميزان التجاري بصفته العامة أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية :

نسبة التغطية = الصادرات / الواردات × 360 يوم .

مثلا : إذا وجدت النسبة = 1 هذا يعني ان الصادرات تغطي سنة من الواردات للبلد ، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان التطور ايجابيا للميزان التجاري .[1]

ب – رصيد التجارة الغير منظورة : يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية بالإضافة إلى خدمات أخرى ، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي يقدمها و مدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات أو فائض إذا تحقق العكس .

[1]) العربي سواكر ، **واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2014 ، ص ص 15 – 16 .

ج – رصيد المعاملات الجارية : هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات و أكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد خاصة من طرف صندوق النقد الدولي لان المعاملات تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى و لأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه أي ما انفق أو استهلك أو أنتج وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج و بالتالي التشغيل كما انه يبين سعة و اتجاه الإقراض الدولي و يتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (تجارة منظورة وتجارة غير منظورة) بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة تكون صغيرة القيمة .

د – رصيد المعاملات الرأس مالية : وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة ، استثمارات في المحافظ المالية ، استثمارات أخرى ، وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة و تجدر الإشارة إلى إن تعليمات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 الغين تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل و قصيرة الأجل وقد برز ذلك باختلاف الغير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل و استثمارات قصيرة الأجل فمثلا لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة إن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف و يكون الرصيد عجز إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة أما الفائض فيكون في حالة العكس .

هـ – رصيد تغير في الاحتياطات الدولية : و هو يمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صافي ناتج عن حركات الذهب و العملة الصعبة و احتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي بما فيها إعانات و حقوق السحب الخاصة .

و – الرصيد الإجمالي : هو مجموعة الأرصدة السابقة ما عدا رصيد التغير في الاحتياطات الدولية و هو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد ، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز يستدعي تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن و هي حالة تعتبر نادرة الحدوث .[1]

<u>الفرع الثاني : مبادئ وضع ميزان المدفوعات</u>

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن و المدين في أخر سنة الميزان و بالتالي يعرف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين :شكل اقتصادي و شكل نقدي .

[1]) المرجع نفسه ، ص ص 16 – 17 .

مثلا : عملية على السلع (أ) الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات أو واردات) و شكل نقدي تتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج .

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له و بالعكس اذا كانت عملية مدينة فهي تعني زيادة في الالتزامات و انخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ .[1]

مثال 1 : قام مصدر جزائري بتصدير ما قيمته ××× وحدة نقدية الى بلد أجنبي يتم تسجيل العملية :

	دائن	مدين
صادرات (سلعة)	×××	
أصول أجنبية في الخارج		×××

المصدر : بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 13

حالة استراد منتوج بقيمة ××× و ن أجنبية .

	دائن	مدين
واردات (سلعة)		×××
رأس مال قصير الأجل	×××	

المصدر : بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 13

حيث الاستيراد يسجل في بند السلع و قيمتها تسجل في إحصاءات البنوك لتوضح التغيرات في الالتامات و الأرصدة و في حالة تصدير أو استيراد خدمة فان التسجيل يكون بنفس الطريقة .

1) بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 136 .

مثال 2 : شراء قيم لأسهم شركة أجنبية بقيمة ××× و ن .

	دائن	مدين
رأسمال طويل الأجل (استيراد أوراق مالية)		×××
رأسمال قصير الأجل	×××	

المصدر : بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 13

تكون القيمة خارجة إذا كان التسديد من حساب في الداخل و يتمثل هذه القيمة في الزيادة الالتزامات قبل الخارج أما إذا كان التسديد من رصيد في البنوك التجارية الأجنبية فان العملية ينتج عنها نقص في أصول أجنبية سائلة للبلد لكن توجد بعض البنود في ميزان المدفوعات لا تكون فيها عملية و مقابلة لها أي إذا سجلت العملية في الجانب الدائن لا يكون لها مقابل مدعم في الجانب المدين لأنها تحويلات أحادية الجانب بالتالي لا يكون لها شكلين و للمحافظة على مبدأ القيد المزدوج لا بد و أن توازن تسجيل مقابل القيمة التي حصلت عليها الدولة ا والتي دفعتها ، هذا مقابل هو حساب التحويلات .

مثال 3 : حصلت الجزائر في فيضانات 2002 على هبات تمثلت في مواد غذائية بقيمة ××× و . ن .

	دائن	مدين
سلع		×××
تحويلات	×××	

المصدر : بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 14

مثال 4 : أما إذا قدمت إعانة مالية للدولة ما بقيمة ××× و . ن .

	مدين	دائن
هبات (تحويلات)		×××
رأس مال قصير الأجل	×××	

المصدر : بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 14

_ تاريخ تسجيل العمليات و وحدة التقييم :

في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي ليس وقت عقد الصفقة اي الوقت الذي يتم فيه تحويل الملكية بين المقيم و الغير المقيم و بما أن كل معاملة تسجيل في الدائن و المدين ، فان هادين التسجيلين يتمان في نفس الوقت وفي الجهتين المتعاملتين معها ، مثلا : إذا قام مقيم بعملية تصدير للخارج و لم يتم التسجيل في نفس الوقت وجب تقييد الصادرات طبيعيا في الجانب الدائن و في المدين بدل وضع طريقة التسديد يتم وضع قرض تجاري ممنوح من طرف المصدر إلى المستورد من اجل الالتزام بمبدأ الوقت .

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات فلا بد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد لان إحصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع إحصائيات وطنية أخرى . وفي بعض الأحيان يتم وضعه بعملات أجنبية تشرط أن تتمتع باستقرار و يكون اختبار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية .

– فوائد استخدام القيد المزدوج :

إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن و المدين و بنفس السلع و في نفس الوقت يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بتسفيرها الحقيقي و المالي و بالتالي إمكانية المقارنة بين الدول سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى . بالإضافة إلى انه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية و إهمال الجزء الآخر كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة و يكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن و المدين في آخر الفقرة . [1]

[1]) المرجع نفسه ، ص 139 .

المبحث الثاني : توازن و اختلال ميزان المدفوعات .

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرات العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة و الذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية فان من الضروري توازن جانبيه في أخر كل فترة و لكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات .

المطلب الأول : التوازن في ميزان المدفوعات .

سنوضح في ما يلي كيف يكون التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول : التوازن الاقتصادي و المحاسبي لميزان المدفوعات :

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال و التوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي .

أ – التوازن المحاسبي : و يطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأنه يظهر في الدفاتر المحاسبية و ميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لان طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج ، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان احدهما دائن و الآخر مدين ، أي نشأة حقوق لطرف (أي دائنية) و مستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية) .

ب – التوازن الاقتصادي : إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى و يتعادل حسابيا خلال السنة . و لكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود و ليس كل بنود ميزان المدفوعات . [1]

الفرع الثاني : التوازن في مختلف المدارس .

أولا : المدرسة الكلاسيكية و توازن ميزان المدفوعات .

ترتكز آلية إعادة التوازن المقدمة من طرف النظرية الكلاسيكية على التغيرات في الأسعار، لان هذه الأخيرة ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتنخفض نتيجة عجز خارجي .ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من هيوم وريكاردو، حيث ترى أ ن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار، والتي من شأنها إعادة التوازن .لكن النظرية تفترض توّفر ظروف أو شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج .

[1]) السيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسة** ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، 2011 ، ص 132 .

- وجوب كون السوق في موقع تنافسي .
- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.ففي ظل قاعدة الذهب النقدي، وفي الدولة التي تعاني من عجز خارجي، يكون هناك خروج لوحدات معدنية أي الذهب، وذلك لمقابلة التزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية هذه العلاقة أكدتها النظرية الكمية –مما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبيا، وزيادة الطلب الأجنبي على صادراتها.

أما في حالة الدولة التي تعاني فائضا، فان الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إليها زيادة في الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع في الأسعار الداخلية، تصبح معه الصادرات مرتفعة الثمن نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي لانخفاض حجمها .وبالتالي ، تضييق الفارق الموجود بين الصادرات والواردات , والكثير يرى أ ن هذه النظرية صالحة فقط في قاعدة الذهب، لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام .ففي حالة تغير أسعار الصرف للعملة الوطنية، وانخفاضها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية، وزيادة الطلب عليها، وبالتالي إعادة التوازن .أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض، يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وانخفاض الطلب عليها. وتجدر الإشارة في الأخير أّنه حتى أسعار الفائدة لها دور أو تأثير في إعادة التوازن الخارجي، فإذا حدث عجز خارجي سيؤدي إلى تدهور سيولة القطاع البنكي الذي يقوم برفع أسعار الفائدة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتدعيم الجانب الدائن، وبالعكس في حالة دولة الفائض التي يتميز قطاعها البنكي في سيولة كبيرة تدفعه إلى خفض أسعار الفائدة، مما يؤدي لهروب رؤوس الأموال للخارج بحثًا عن أسعار أعلى مما يؤدي لزيادة قيمة المدين في ميزان المدفوعات لكن رغم هذا التقديم للآلية، إلا ان النظرية تعرضت لانتقادات كبيرة تنقص من فعاليتها، منها: [1]

مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفرضها النظرية، فقد تكون مرونات ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعروضة

– يوجد تناقض كبير في السياسة الاقتصادية بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، لأن هذه النظرية تفرض من أجل تحققها أن تقبل الحكومة ترك آلية التوازن التلقائي دون تدخل باستعمال السياسة النقدية من أجل دعم التقلبات الحاصلة في الأسعار حتى يكون الأثر كامل .كما أن الواقع أثبت العكس، حيث أن هذه الآلية مرتبطة بقيود اجتماعية وسياسية فهناك ضمان لحد أدنى للأسعار، لابد ألا

[1]) حنان لعروق ، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004 – 2005 ، ص ص 33 – 34 .

تنخفض عنه، أو عدم قبول آثار انكماشية تسمح للعملية بمعالجة العجز لهذا، يمكن القول أن التعديل باستعمال الأسعار لا يمكن أن ينجح إلا في الاتجاه التضخمي.

بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالنظرية نفسها، هناك ظروف أخرى خارجية، حيث أن النظرية أتت في زمن بعيد كانت فيه المبادلات الدولية ضعيفة في التسديدات، وبالتالي هي غير صالحة في الوقت الحاضر نتيجة المعاملات المالية المتطورة، وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة. ويمكن القول أن النظرية الكلاسيكية تكون مقبولة بتوفر ظروف تساعد على إحداث تغيرات في الأسعار ناتجة عن رصيد ميزان المدفوعات لإعادة التوازن .لكن ومع الوقت، لاحظ الاقتصاديون توازن خارجي بدرجة سريعة وكبيرة، في حين أن تغيرات الأسعار كانت صغيرة وليست بالقدر الذي من شأنه التسريع في عملية إعادة التوازن .وهذا ما نبههم لوجود عوامل أخرى أكثر فعالية من الأثمان، قادت كينز إلى الاعتماد على متغير الدخل النقدي كعامل لإعادة التوازن[1].

ثانيا : المدرسة الكينزية و توازن ميزان المدفوعات

انطلق كينز في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي، والناتجة عن رصيد المعاملات الخارجية .ولكن قبل التطرق لهذه الآلية، تجدر الإشارة لبعض المفاهيم ومن بينها الإنفاق النقدي لأنّه مرتبط بالدخل ويعتبران وجهان لعملة واحدة، أحدهما يمض ويتأثران بالاختلال الخارجي، كما أن الإنفاق لمجموعة يوّلد الدخل لمجموعة أخرى، ولهذا وجب تبيان عناصر الإنفاق المختلفة

أ-**الإنفاق على الاستهلاك الخاص** :يمثل القسم الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة خلال الفترة، وهو يمثل ما يستهلك لتلبية الحاجات اليومية للأفراد.

ب-**الإنفاق الوطني على الاستثمار الخاص** :وهو كل ما تنفقه المشروعات الخاصة من أجل زيادة رأسمالها الخاص (مصانع، آلات ، مخزون ،....)

ج-**الإنفاق الحكومي** :وهو الاستهلاك الجاري للهيئات العامة والمصالح الحكومية، أو يكون إنفاق بغرض زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة) مستشفيات، مدارس،...إلخ .(أو كل المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام.

د-**الإنفاق الأجنبي** :بما أن الاقتصاديات الدولية هي اقتصاديات منفتحة على الخارج، فبالإضافة إلى العناصر السابقة، يضاف لها كل ما ينفقه الأجانب مقابل حصولهم على صادرات الدولة من السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فترة جارية، وبالتالي يعتبر عنصر خارجي للإنفاق، لكن يقابله إنفاق محلي عن السلع الأجنبية في مقابل الواردات .وبالتالي، يكون الأثر الحقيقي للإنفاق الأجنبي في الداخل

[1]) المرجع نفسه ، ص 35 .

على مستوى الدخل الوطني بالفرق بينه وبين الإنفاق الوطني في الخارج، و يطلق عليه اصطلاحا" صافي الحسابات الخارجية "أو" صافي ميزان المدفوعات"، وهو العنصر الرابع، وقد يكون سالبا أو موجبا.
ويجب أن نعرف أيضا أن النظرية تقوم على أن حجم الصادرات والواردات يتوقف على تغيرات في الدخول، حيث :

– التغيرات في الدخل القومي تؤدي إلى تغيرات في حجم وقيمة الواردات ، فيزيد حجمها بزيادة الدخل ، وينخفض بانخفاضه , أما الصادرات، فكلما زاد دخل المواطن الأجنبي، كلما زاد طلبه على صادرات البلد المحلي ، أي زاد إنفاقه .وهذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى تغيرات في حجم الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الصادرات كما أن كينز انطلق في تفسير العملية من خلال آلية المضاعف مع افتراض :

- استقرار الأسعار.
- التمويل الآلي للمعاملات الجارية.
- أن التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة لتغيرات في صافي الحسابات الخارجية فقط، أي بقاء عناصر الإنفاق الأخرى مستقرة حتى لا تلغي أثر الاختلال في ميزان المدفوعات على الإنفاق النقدي، وبالتالي الدخل. [1]

المطلب الثاني : الاختلال في ميزان المدفوعات .

ذكرنا أن ميزان المدفوعات دائما ما يكون متوازنا من الناحية المحاسبية حب ثان طريقة القيد المزدوج تضمن تحقق هذا المركز دائما و بالرغم من ذلك فان اغلب موازين المدفوعات للدول المختلفة تعاني اختلالا .

الفرع الأول : مفهوم الاختلال .

يحدث الاختلال نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات و مجموع الإيرادات لدولة ما ، لذلك تبحث هذه الدولة عن عناصر التي تساعد على تحقيق التوازن بين المدفوعات من قبل البلد إلى الخارج و الإيرادات المستلمة من الخارج .

و ما يوضحه **تعريف آخر** للاختلال في ميزان المدفوعات : " يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في الميزان و عندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللا توازن بين مدفوعات و مقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان ولديه صورتان :

[1]) المرجع نفسه ، ص 36.

الصورة الأولى :عجز المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية آو انه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية ، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية . [1]

الفرع الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات .

يمكن إيجاز أهم أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات فيما يلي :

أ – عوامل لا يمكن التنبؤ بها :

ويقصد من ذلك انه ترجع أسباب اختلال ميزان المدفوعات إلى العوامل المفاجئة مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين ، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر في حجم التبادل بين الدول، وهذا بالإضافة إلى التدهور المفاجئ لنسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات، إلى جانب تلك الأسباب هناك أيضا الظروف والعوامل السياسية التي لا تقل شأنا عن الأسباب الأخرى، ومنها الحروب وما ينجم عنها من زيادة في الطلب عن المواد الأولية والأسلحة المختلفة، كل هذه الأسباب يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على ميزان المدفوعات لأي دولة ما.

ب– عوامل يمكن التنبؤ بها :

ونعني من خلالها حالات التضخم والانكماش التي قد تصيب دولة ما ، حيث يؤدي التضخم إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور النقدية مما يؤدي إلى توليد الطلب متزايد على الواردات ، وامتصاص جزء مهما من منتجات التصدير بالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ومن ، ثمة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة مدفوعات تلك الدولة مقابل محاصيلها حيث يمكن معالجتها عن طريق التدخل الحكومي وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية .

ج– إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إذ تتطلب برامج التنمية استيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض الطويلة الأجل وبعقود مسبقة، مما يزيد من مدفوعاتها ،

[1]) بن طرية حورية ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970– 2014** , مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016 – 2017 ، ص 15 .

ومساهمتها في حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان روس المال وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها تلك الدولة.

د- سعر الصرف الأجنبي :

والذي يرتبط بين مستويات الأسعار الوطنية في الدول المختلفة ، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات . [1]

المطلب الثالث : طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات .

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي بمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدآ سلسلة من الطرق المعالجة المختلفة .

و وجود اختلال في الميزان يعد مؤشرا اقتصاديا خطيرا على الاقتصاد القومي للبلد محل البحث كونه يعكس مركز البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية ، و عادة تقوم السلطات العامة بدراسة و تحليل هذا الاختلال و معالجته بطرق متعددة من خلال إتباع سياسات نقدية و مالية متنوعة تتلاءم مع تحليل أسباب الاختلال و فيما يلي طرق المعالجة المتبعة في هذا الشأن :

أولا : التصحيح عن طريق آلية السوق :

وتأخذ هده الطريقة ثلاث أشكال هي:

أ- التصحيح عن طريق آلية الأسعار :

و يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب ، و يتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي :

- ثبات أسعار الصرف .
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر.
- مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتها).

[1]) مرجع سابق ، ص 16 .

ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف :

و هي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين) ، و اتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية .[1]

ج - التصحيح عن طريق الدخول :

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات واهم شروط النظرية هي :

- ثبات أسعار الصرف .
- جمود الأسعار .
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت التأثير مضاعف الإنفاق

د- طريقة المرونات (أو التجارة):

تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة و التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزداد الصادرات و بالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه و من تم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات فتخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا تؤدي إلى الهدف المرجو منها و ذلك للأسباب التالية :

1- أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على الصادرات للبلد و استيرادا ته.

2- آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له ، أي على درجة التوظف السائد في الاقتصاد (إن كان في حالة توظف كامل أو قريب منها أو دونها) حيث أن لكل من هده الأوضاع آثارها المختلفة على حالة التكييف لميزان المدفوعات.

1) أحميمة خالد ، **أزمة الديون السيادية الاروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012 – 2013 ، ص 202

ثانيا : التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة :

هناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني .فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في :

• بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان .

• بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

• استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

• استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان. [1]

1) مجدي محمد شهاب و آخرون ، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، سوريا ، 2006 ، ص ص125 – 126 .

المبحث الثالث : تجارب تنموية ناجحة .

يكمن الهدف من طرح التجارب الدولية في مجال الصادرات لإمكانية الاستفادة منها في إستراتيجية لترقية صادراتها الوطنية ، بحيث تأخذ في حسبانها ايجابيات تجارب تلك الدول مع تجنب سلبياتها ، كما تزايد اهتمام الاقتصادين بسياسة تشجيع الصادرات ، و في هذا الصدد فإننا سنستعرض من خلال هذا المبحث أهم التجارب الدولية وكيفية انتهاجها لإستراتيجية ترقية الصادرات وأثرها على ميزان المدفوعات .

المطلب الأول : تجربة الأردن .

تلعب التجارة الخارجية دورا بارزا في الاقتصاد الأردني إلا أن التجارة الأردن الخارجية اتبعت نمط غير عادي ففي الواقع بين عام 1950 و عام 1966 بلغت صادرات الأردن 80 مليون دينار بينما زادت وارداته عن 600 مليون دينار .

و يستدل من هذا أن قيمة الصادرات الأردنية تغطي بالمتوسط 13 % فقط من وارداته إلا آن هذه النسبة اخدت بالارتفاع منذ النصف الثاني من الستينيات .

كما يستدل من هذا أيضا أن الأردن مازال يعتمد على الاستيراد في تلبية حاجاته الاستهلاكية و انه كغيره من الدول النامية الأخرى ما زال يواجه عجزا مستمرا في ميزان تجارته و سبب هذا العجز بطبيعة الحال إلى ندرة الموارد الطبيعية المحدودة التي تمتلكها الأردن و ضآلة الإنتاج الصناعي بالذات والتحديات التي واجهها منذ تأسيس المملكة ، و بالرغم من الجهود التي بدلت لزيادة الصادرات استمرت الواردات في التزايد نتيجة لزيادة القوة الشرائية الناتجة عن النمو الاقتصادي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و توفر العملات الأجنبية .

يمكن القول انه رغم استمرار اتساع الفجوة بين الصادرات و الواردات بالأرقام المطلقة إلا أن الفجوة كانت تطبق بالأرقام النسبية و هكذا فقط أدت الزيادة في الواردات على الصادرات إلى خلق عجز مستمر في الميزان التجاري للأردن و هذا العجز يمثل مشكل خطير بالنسبة للاقتصاد الأردني ذلك لأنه يمثل عبئ كبيرا على الموارد الاقتصادية للمجتمع و على متطلبات التنمية الاقتصادية نفسها ،

و ابرز الصادرات الأردنية كانت تشمل الفوسفات و الاسمنت والخضار والفواكه .

كان الميزان التجاري يغطي جزئيا من فائض ميزان المدفوعات الذي يتمتع بفائض مستمر خلال السنوات المتعاقبة و بدرجة اكبر من المساعدات الأجنبية ، و من ابرز الخدمات هي تحويلات الأردنية للعاملين في الخارج و الدخل من السياحة .

أما المساعدات الأجنبية فهي تأتي في الغالب من الدول العربية الشقيقة والو. م. ا و بريطانيا .[1]

المطلب الثاني : التجربة الصينية

لقد اتبعت الصين نظاما جديدا للتجارة الخارجية يعتمد على مزيج من الاقتصاد المخطط و الانفتاح الاقتصادي ما يزيد في المرونة في التجارة الخارجية و يتماشى مع نصوص اتفاقية اللغات و مفتاح تنمية الصادرات الصينية كان بناء إستراتجية للتنمية من خلال التوجه التصديري.

بعد الإصلاحات الاقتصادية في الصين و إلغاء الدولة احتكار التجارة الخارجية نمت هذه الأخيرة بشكل سريع و ملحوظ لتشمل تقريبا كل بلدان العالم و شهدت الصادرات خصوصا نموا مطردا مستندة إلى سعر اليوان المنخفض و انخفاض أجور العمالة الصينية بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية، وكلها عوامل تزيد من قدرات الصين التنافسية.و الجدول التالي يوضح الصادرات ، الواردات والميزان التجاري للصين مع العالم .

جدول رقم 6 : تطور الصادرات ، الواردات والميزان التجاري للصين :

السنة	1979	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الصادرات	13,7	18,1	27,3	31,3	39,5	47,6	52,9	62,9
نسبة النمو %		32,12	50,83	14,65	26,2	20,51	11,13	18,9
الواردات	15,7	19,5	42,5	43,2	43,2	55,3	59,1	53,9
نسبة النمو %		24,2	118	1,65	0	28,01	6,87	-8,8
الميزان التجاري	-2	-1,4	-15,2	-11,9	-3,7	-7,7	-6,2	9
السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	71,9	85,5	91,6	120,8	148,8	151,1	182,9	183,7
نسبة النمو %	14,31	18,92	7,13	31,88	23,18	1,55	21,05	0,44
الواردات	63,8	81,8	103,5	115,6	132,1	138,9	142,1	140,4
نسبة النمو %	18,37	28,21	26,53	11,69	14,27	5,15	2,3	-1,2
الميزان التجاري	8,1	3,7	-11,9	5,2	16,7	12,2	12,2	43,3

[1]) فتحي احمد دياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2013 ، ص ص 221 – 222 .

المصدر: دلامي نجية ، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : مالية و اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2011 – 2012 ، ص 121

نمت الصادرات الصينية من(1979 إلى 1980) بنسبة 32,12% و الواردات ب24.2 % محققة عجز في ميزانها التجاري منذ 1979 إلى غاية 1993 حيث بلغ 11.9 مليار$, ماعدا تحقيق فائض بسيط لا يتجاوز 9 مليار $في السنوات 90 ,91 ,92 و هي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الأولى و إنشاء الهياكل و البني الإستراتيجية، و ما تحتاجه هذه الفترة من واردات سلع التجهيز و سلع ذات التقنية العالية، و مع بداية مرحلة الإصلاح الثاني حقق الميزان التجاري الصيني فائضا بسيطا يقدر ب 5.2 مليار $سنة 1994 و استمر هذا الفائض في التزايد من سنة إلى أخرى فحقق سنة 1997مبلغ 40.8مليار $إلا انه بدا في التراجع بعد الأزمة الآسيوية محققا 29.2 مليار $ سنة 1999 أي بتراجع عن1998 بمعدل 32.6 بسبب نمو الواردات 18.02 أكثر من معدل نمو الصادرات 6.1 نتيجة انخفاض طلب الشركاء التجاريين الآسيويين على الصادرات الصينية و الجدير بالذكر أن مثل هذا العجز المزمن في ميزان التجارة الأردني لم يكن من الممكن مواجهته لولا هذه المساعدات و التي حولت العجز في الميزان التجاري إلى فائض أحيانا .[1]

1) دلامي نجية ، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : مالية و اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2011 – 2012 ، ص 121

خلاصة الفصل

يعتبر ميزان المدفوعات دلك السجل الذي تدون فيه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في البلد والمقيمين في الدول الأخرى ، والدي يحمل عدة دلالات عن اقتصاد البلد المعني ويبرز الحالة الاقتصادية للبلد ، وينقسم هدا الميزان إلى أربعة بنود أساسية تتمثل في الحساب الجاري ، الحساب الرأسمالي ، الحساب المالي وحساب السهو والخطأ ، تنساب من خلالها المعاملات الاقتصادية ، وتخضع لطريقة القيد المزدوج حيث تسجل مرتين ، مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين ، ودلك من اجل أبراز حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي ، وطريقة التسجيل هده تضمن توازن الميزان لكن من الناحية المحاسبية فقط ، أما من الناحية الاقتصادية فان التوازن صعب التحقيق ، حيث يغلب على الميزان الاختلال بصورتيه الفائض أو العجز .

الفصل الثالث: تحليل تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على ميزان المدفوعات

تمهيد :

إن الهدف المرجو من دراستنا في هدا الفصل هو تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 ،هدا بعد تحليل حركة التدفقات السلعية المصدرة ومعرفة التركيبة السلعية لها وكدا معرفة أهم ما تصدره الجزائر للبلدان الأخرى ، أي تصريف فائضها وإبراز أهم المناطق المناطق التي تستورد منها وتصدر لها أهم الشركاء والزبائن الأساسيين المتعاملة معهم ومن تم تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات ومعرفة ما إذا كانت حالة فائض أم عجز وهدا لمعرفة الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2016 و بهذا نقسم هدا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :مكانة الصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة [2000–2016] .

المبحث الثاني :الإجراءات والهيئات الفاعلة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

المبحث الثالث :تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري [2000–2016] .

المبحث الأول : مكانة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

تسعى الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في زيادة الصادرات من اجل تحسين الدخل الوطني ومن هدا المنطق سنتطرق في هدا المبحث إلى تحليل تطور الصادرات خلال الفترة [2000-2016]

المطلب الأول: تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل تطور الصادرات ، و ذلك بتقديم تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية ، بالإضافة إلى التركيبة السلعية خلال الفترة الممتدة من(2000 – 2016).

الفرع الأول: تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية

ترتبط التجارة الخارجية بالسوق العالمية سواء تعلق الأمر بالواردات من المواد الغذائية والمواد المصنعة والنصف مصنعة ..الخ أو بالصادرات والمتمثلة في الصادرات النفطية وغير النفطية ، يمكن توضيح بنيتها من خلال الجدول التالي الذي يعرض هيكل الصادرات الجزائرية للفترة (2000-2016) .

جدول رقم (7) :هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة [2000-2016]

	الصادرات خارج قطاع المحروقات		صادرات قطاع المحروقات		الصادرات
السنة	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	الإجمالية
2000	46071,1	%2,78	1611144,5	%97,22	1657215,60
2001	49667,8	%3,35	1430668,0	%96,65	1480335,80
2002	56191,9	%3,74	1445000,0	%96,26	1501191,90
2003	52053,5	%2,73	1850000,0	%97,27	1902053,50
2004	60620,8	%2,59	2276827,0	%97,41	2337447,80
2005	66548,3	%1,94	3355000,0	%98,06	3421548,30
2006	83264,7	%2,09	3895736,2	%97,91	3979000,90
2007	92372,7	%2,19	4121790,4	%97,81	4214163,10
2008	124994,6	%2,45	4970025,1	%97,55	5095019,70
2009	77408,5	%2,31	3270227,5	%97,69	3347636,00
2010	113481,4	%2,61	4220106,0	%97,39	4333587,40
2011	150294,5	%2,79	5223836,8	%97,21	5374131,30
2012	159632,9	%2,80	5527736,5	%97,20	5687369,40
2013	159552,9	%3,05	5057546,9	%96,95	5217099,80
2014	207975,8	%4,22	4709622,4	%95,78	4917598,20
2015	165004.4	%5,59	2789980,3	%94,41	2954984,76
2016	27102،1	%6,16	117810,01	%93،84	28883

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، (30, 5) 2008، ص 28 .

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ،(30, 5), 2016 ، ص 33 .

شكل رقم 3 :هيكل الصادرات الجزائرية (2000-2016)

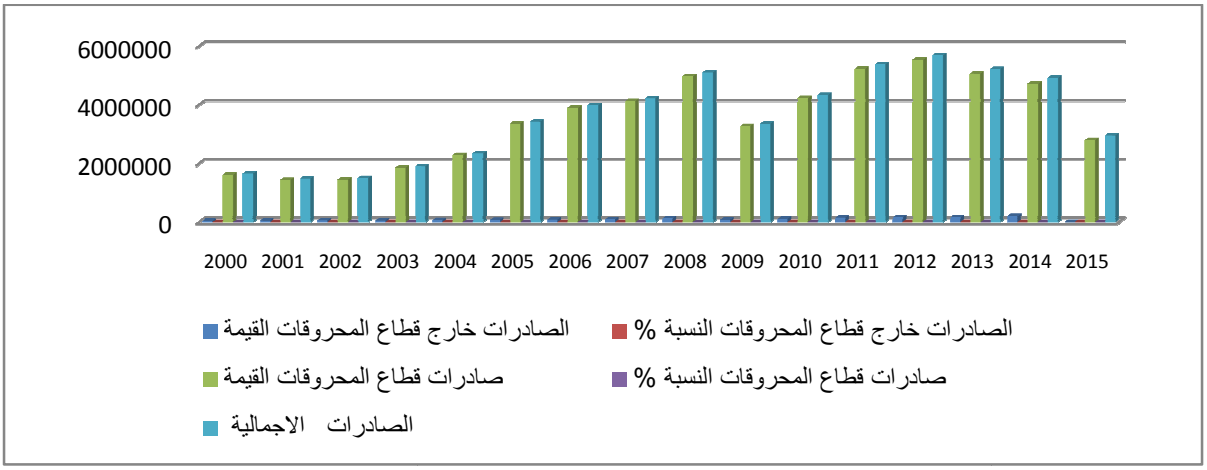

المصدر :من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (7)

نلاحظ من خلال البيان أن المنتجات خارج قطاع المحروقات نسبتها لا تتعدى 3% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2015 و 2016 حيث سجلت ارتفاع في قيمتها حيث سنة 2016 هي السنة التي سجلت فيها اكبر نسبة مساهمة ب :5,59% وسنة 2014 سجلت 4,22% ، وسنة 2016 سجلت 6,16% أما باقي السنوات فقد كانت معظم النسب في حدود 2% إلى 3% وهي نسب جد متواضعة تعكس الخلل الموجود في هيكل الصادرات السلعية ويبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي وتبقى الصادرات غير النفطية مهمشة ، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد تقليدي رهين الإيرادات الريعية التي سجلت انخفاضا كبيرا في السنة الأخيرة ، نظرا للفائض في المعروض في السوق العالمي ومن تم انخفاض الأسعار ، فنسبة الصادرات في قطاع المحروقات دائما ما تفوق 97 % من إجمالي الصادرات ، وهدا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوروبي على المنتجات الوطنية ، فهدا الاقتصاد لا ينتج ثروة يقوم على استنزاف البترول والغاز الطبيعي دون مراعاة محدودية الاحتياطات والعدالة في التوزيع .

ومن هذا السياق سنشير لواردات السنوات الخيرة حيث ارتفعت بنسبة 2.34 بالمائة ، حيث انعكس هذا الارتفاع لنسبة تغطية الصادرات للواردات و المتمثلة في المحروقات و النفط و الغاز .**الفرع الثاني : تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات .**

تعتبر الجزائر من الدول التي تبقي تعاني من عدم تنوع صادراتها وانحصارها فقط في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة ، وهو ما يمكن ملاحظته

من خلال تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية بالنسب المئوية خلال الفترة (2000-2016) المنجز من خلال النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ويبين الجدول رقم7 :نسبة تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية بالنسب المؤوية لسنة (2000 – 2016) .

جدول رقم 8: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية ب % خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والزيوت	المنتجات الخام	مواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الصادرات الإجمالية
2000	0,145	97,222	0,200	2,110	0,041	0,213	0,059	100%
2001	0,146	96,613	0,193	2,634	0,111	0,235	0,063	100%
2002	0,186	96,100	0,271	2,926	0,106	0,266	0,143	100%
2003	0,195	97,265	0,203	2,068	0,004	0,122	0,142	100%
2004	0,184	97,565	0,280	1,779	/	0,147	0,044	100%
2005	0,146	98,028	0,291	1,415	/	0,0783	0,041	100%
2006	0,134	97,832	0,357	1,516	0,002	0,0806	0,079	100%
2007	0,146	97,786	0,281	1,650	0,002	0,0765	0,058	100%
2008	0,150	97,557	0,421	1,745	0,001	0,084	0,040	100%
2009	0,250	97,641	0,376	1,531	/	0,093	0,108	100%
2010	0,552	97,325	0,165	1,850	0,002	0,0526	0,052	100%
2011	0,483	97,194	0,211	2,035	/	0,047	0,052	100%
2012	0,438	97,130	0,234	2,124	0,001	0,044	0,020	100%
2013	0,619	96,900	0,166	2,243	0,001	0,043	0,026	100%
2014	0,514	95,894	0,173	3,372	0,003	0,025	0,017	100%
2015	0,62	94,54	0,28	4,48	/	0,05	0,03	100%
2016	1،13	93،84	0،29	4،5	/	0،18	0،06	100%
متوسط نسبة الفترة	0,307	97,037	0,256967	2,217	0,0003	0,010	0,059	100%

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (35،5)،2016، ص ص27-28 .

من خلال الجدول رقم 8 : يتبين لنا أن التوزيع السلعي للصادرات يتحدد في المجموعات التالية :

- **الطاقة والزيوت** : تحتل المرتبة الأولى بنسبة 98,02 % إلى 94,54 % طيلة الفترة(2000-2016) ونلاحظ هيمنة هده المجموعة على بقية المجموعات السلعية الأخرى ، وبلغت أعلى نسبة لها من إجمالي الصادرات سنة 2005 نسبة 98,02 لكن الملاحظ انه ابتداءا من سنة 2013 نسبة مساهمة قطاع الطاقة في الصادرات الكلية تنخفض تدريجيا ودلك راجع إلى تدهور أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وكدا الكميات المصدرة منها .

- **المواد النصف مصنعة** : وتحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات وقد عرفت هده المجموعة انتعاشا مستمرا خلال هده الفترة ، بحيث انتقلت من نسبة 2,118 سنة 2000 إلى 4,5 سنة 2016

- **أما باقي القطاعات** ، السلع الأخرى (المواد الغذائية ، المنتجات الخام ، التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية و السلع الاستهلاكية) فهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من مجموع الصادرات حيث بلغت مجتمعة 0,63 % سنة 2000 إلى نسبة 0,98 % سنة 2016 .

مما سبق نستنتج أن صادرات قطاع المحروقات تاخد نسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات والمنحنى التالي يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية .

شكل رقم 4: تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية (2000-2016)

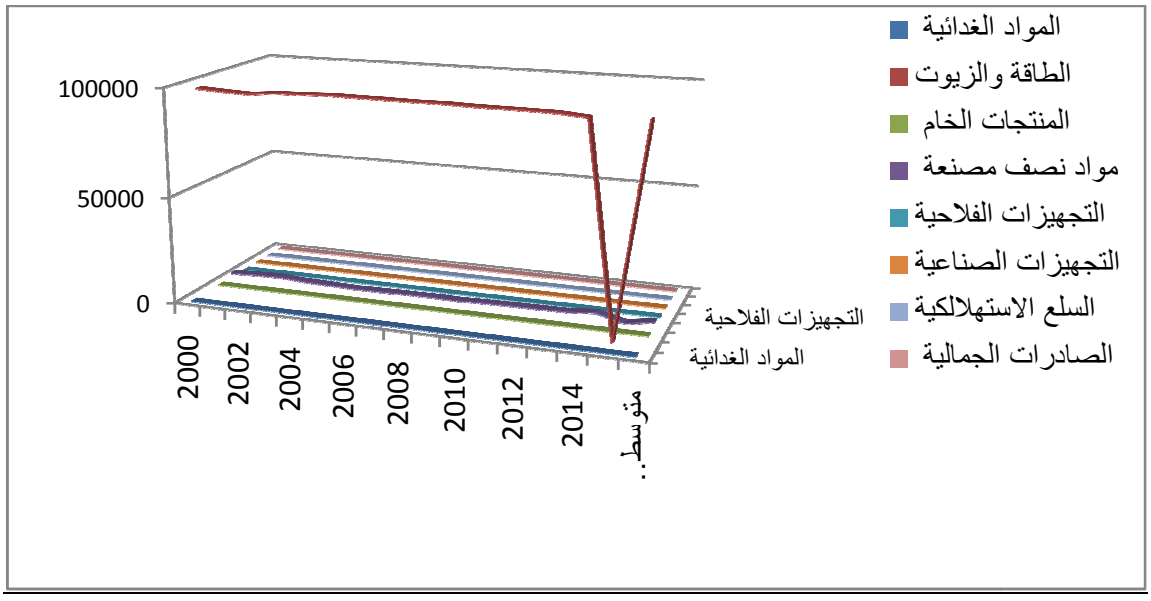

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 8

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات واهم الدول المتعاملة معها

تتوسع الصادرات الجزائرية على شركة واسعة من المتعاملين ، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية التي تتعامل معها الجزائر في مجال الصادرات .

جدول رقم 9: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)

السنة	منطقة التعاون التنمية	باقي الدول الأوروبية	أمريكا الجنوبية	أسيا بدون دول عربية	دول المحيط	الدول العربية	دول المغرب العربي	باقي الدول العربية	الاتحاد الاروبي
2000	5825	181	1672	210	0	55	254	42	13792
2001	12344	87	1037	476	23	315	275	26	12344
2002	12100	130	951	456	38	248	250	50	12100
2003	14503	123	1220	507	0	355	260	13	14503
2004	17396	91	1902	686	0	521	407	26	17396
2005	25593	15	3124	1218	55	621	418	49	25593
2006	28750	7	2398	1792	0	591	515	14	28750
2007	26833	7	2596	4004	0	479	760	42	26833
2008	41246	10	2875	3765	0	797	1626	365	41246
2009	23186	7	1841	3320	0	564	857	93	23186
2010	28009	10	2620	4082	0	694	1281	97	28009
2011	37307	102	4270	5168	41	810	1586	164	37307
2012	39797	36	4228	4683	0	958	2073	62	39797
2013	41277	52	3211	4697	0	797	2639	91	41277
2014	40378	98	3183	5060	0	648	3065	110	40378
2015	19930	30	1131	1733	60	439	1319	84	19930
***2016**	6251	80	1678	2331	0	385	1368	51	16739
نسبة الفترة	57,04%	0,22 %	5,15 %	4,80 %	0,05 %	1,19 %	2,13 %	0,16 %	57,04%

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (8 ، 26) 2016 ، ص ص 27-28

* معلومات مؤقتة

من خلال الجدول رقم 9 يتضح لنا :

– مجموعة دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في معاملتها مع الجزائر، حيث انتقلت من 13792 مليون دولار سنة 2014 ، حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي في سنة 2013 بقيمة 41277 مليون دولار والناجم عن زيادة الطلب على الطاقة من طرف الاتحاد الأوروبي وارتفاع أسعارها في السوق العالمية ، أما أدنى نسبة فسجلت سنة 2002 بقيمة 12100 مليون دولار بفعل انخفاض الطلب على الطاقة في هده السنة وانخفاض أسعارها .

– وتأتي في المرتبة الثانية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من حيث استيرادها للصادرات الجزائرية والمتمثلة في منتجات بترولية ، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هده الفترة ، فانتقلت من 5825 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمة 41246 مليون دولار سنة 2008 لكن ابتدءا من سنة 2009 بدأت في الانخفاض التدريجي إلى أن سجلت أدنى مستوى لها بقيمة قدرت ب 4134 مليون دولار أمريكي سنة 2015 فالدول المتقدمة تمتص اغلب صادرات الجزائر بنسبة تفوق 86,30 % للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015 ، الاتحاد الأوروبي 57,04 % ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 29,06 % وتتصدر هده الدول ايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، أما المواد الأساسية المصدرة لهده الدول هي النفط ومنتجاته إضافة للغاز ، ويرجع السبب الرئيسي في دلك للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تربط الجزائر مع هده الدول .

– أما أمريكا الجنوبية فتصدرت المرتبة الثالثة من حيث استيرادها للصادرات الجزائرية ، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هده الفترة , فانتقلت من 1672 مليون دولار كمستوردات من الجزائر سنة 2000 لتصل إلى ما قيمة 4270 مليون دولار سنة 2011 وتأتي الدول الأسيوية في المرتبة الرابعة ، لتأتي بعدها دول المغرب العربي لتبلغ قيمة الصادرات الجزائرية سنة 2014 ب3065 مقارنة بسنة 2000 ، وعرفت الصادرات الجزائرية إلى الدول العربية الأخرى ما عدا دول المغرب في هده الفترة شهدت تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 55 مليون سنة 2000 إلى 648 مليون دولار سنة 2014 حيث سجلت سنة 2012 أعلى قيمة ب 958 مليون دولار أمريكي ويبقى هدا التطور ضئيلا جدا إذا ما قارناها ببقية الدول الأخرى ، وهدا راجع إلى وجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية والتي تحد من حرية المبادلات والى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة ، وصغيرة الحجم ، سوء منها المصنعة أو الغذائية مما يصعب تسويقها بالإضافة إلى قلة تنافسية منتجات الدول العربية في الأسواق الخارجية مقارنة ببقية المنتجات العالمية الأخرى .

أما باقي مجموعات دول مناطق التوزيع الجغرافي مثل الدول الأوروبية الأخرى والدول الإفريقية فان الصادرات الجزائرية إليها لا تشكل سوى نسبة محدودة .

ويظهر لنا الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير اد يمكن من خلال هدا الجدول معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر , والهدف من دلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر .

جدول رقم 10 :نسبة أهم زبائن الجزائر لسنة 2016

الرتبة	البلد	النسبة
1	اسبانيا	%17،37
2	ايطاليا	%22،15
3	فرنسا	%13,02
4	بريطانيا	%7،63
5	هولندا	%6،04
6	الو م ا	%5،23
7	البرازيل	%3،69
8	تركيا	%5،48
9	الصين	%5،77
10	كندا	%1،98

المصدر : براق محمد ، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، ص 130 .

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن اكبر متعامل تجاري في مجال الصادرات هي اسبانيا إذ صدرت الجزائر لهده الدولة بنسبة 17،37 % من إجمالي صادراتها ثم تليها ايطاليا بنسبة 15،22 % من إجمالي الصادرات الجزائرية لسنة 2014 ثم فرنسا بنسبة 13،02 % وهدا ما يوضح أكثر أهمية مجموعة الاتحاد الأوروبي ، أما في المرتبة الرابعة نجد بريطانيا وهولندا بنسبة 7،63 % و6،04 % على التوالي ثم تليهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5،23 % أما باقي الصادرات فإنها تتوزع بنسب متفاوتة على باقي الدول مثل البرازيل ، تركيا ، الصين وكندا ....الخ .

ومن خلال ما تم توضيحه في ما سبق تحليل تطور الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2016 نستنتج أن صادرات الجزائر تعاني من مشكلتين أساسيتين هما : أحادية المنتوج وأحادية الزبون (البلد المستورد)

المبحث الثاني : الإجراءات و الهيئات الفاعلة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

يحتل النظام الجبائي و الجمركي أهمية بالغة في التأثير على عملية التصدير لذلك قامت السلطات الجزائرية بمجموعة من الإجراءات الجبائية و الجمركية لرفع فاتورة التصدير غير النفطي في إطار التسهيلات الممنوحة لترقية الصادرات غير النفطية .

المطلب الأول : الإجراءات المحفزة لترقية الصادرات غير النفطية .

من بين أهم الإجراءات المحفزة لترقية الصادرات هي كالأتي :

الفرع الأول : الإجراءات الجبائية و الجمركية .

أولا :الإجراءات الجبائية

قامت السلطات بإصلاح النظام الجبائي وترشيد معدل الضريبة لتخفيف العبء الضريبي خارج قطاع النفط ولتضييق الوعاء الضريبي على التجارة الخارجية خلال إعفاء كلي أو جزئي على الصادرات من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على النشاط المهني .

1 - الضريبة على أرباح الشركات IBS

أنشئت الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم 38 من قانون المالية لسنة 1991 حيث نصت المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، على أنها" : ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل تفرض على الشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية المشار إليهم في المادة 136 . "[1]

لقد استفادت المؤسسات الجزائرية بتخفيض المعدل العادي لهذه الضريبة من 50% إلى 30% والمعدل المخفض يقدر ب 15 % بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها من خلال قانون المالية 1999 كما عرف المعدل تخفيضا أخر خلال قانون المالية لسنة 2006 ، حيث أصبح المعدل العادي 25 % و المعدل المخفض 12,5 % ويهدف هذا التخفيض إلى تعزيز المركز المالي لهذه المؤسسات و توسيع قدرتها الإنتاجية و تستفيد المؤسسات من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمسة

[1]) مراد ناصر ، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 2 ،الجزائر، 2003، ص 24 .

سنوات اعتبارا من سنة 2001 على عمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير ما عدى النقل البري أو 138 البحري أو الجوي و إعادة التامين والبنوك ، وهذا ما نصت عليه المادة 2- 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة [1]

أما ما نصت عليه المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة في سنة 2016: يتعين على المكلفين بالضريبة الدين يستفيدون من اعفائات او تخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات ، إعادة استثمار 30 % من حصة الامتيازات الموافقة لهده الاعفائات أو التخفيضات في اجل 4 سنوات .[2]

2 - الضريبة على القيمة المضافة TVA .

أسست الضريبة على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 وهي ضريبة غير مباشرة تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ، وتضمنت أربع معدلات عند تأسيسها و هي 40 %، 21 % ، 13 % ، 7 % و كل معدل يطبق على قائمة معينة من المنتجات ، ليتم تعديلها عدة مرات لتصبح تشمل معدلين فقط حسب قانون المالية لسنة 2001 المعدل العادي 17% و المعدل المخفض 7 % و استفادت ، واستفادت مؤسسات التصدير من الإعفاء من هذه الضريبة بموجب المادة 13 من قانون الرسم على رقم الإعمال وفي ظل الاستفادة من نظام المشتريات بالتخليص طبقا للمادة 42 – 2 من قانون الرسم على رقم الأعمال فان المشتريات المستوردة و المحققة من قبل المصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير تستفيد من الإعفاء من هذه الضريبة ، ويمكن استرجاع هذه الضريبة على عمليات التصدير التي لم تستفد من الإعفاء طبقا للمادة رقم 50 من قانون الرسم على رقم الإعمال . ويأتي اللجوء إلى الضريبة على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي من جهة ، و من جهة أخرى تسمح هذه الضريبة من تحسين تنافسية المؤسسات الجزائرية على مستوى الأسواق الخارجية عن طريق رفع العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج

3 - الرسم على النشاط المهني .

[1]) المرجع نفسه ، ص 25 .

[2]) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الاول عام 1437 ، العدد 72، الموافق ل 31 ديسمبر سنة 2015 ، ص 4 .

تم تعويض الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري برسم وحيد وهو الرسم على النشاط المهني بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، ويخضع له كل شخص يمارس نشاط معينا في الجزائر سواء كان هذا النشاط تجاريا أو حرفيا ، كما تخضع له كل الأشخاص المعنوية الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات بمعدل 2 ,55 % من رقم الأعمال مبلغ الإيرادات المحقق سنويا . على جميع عمليات البيع أو الخدمات بغض النظر عن نتيجة السنة المالية سواء ربح أو خسارة .

في ظل استقطاب الاستثمار خاصة في القطاعات غير النفطية عمدت السلطات الجزائرية الى منح امتيازات جبائية كبيرة وردت في قانون 93 – 22 المتعلق بتطوير الاستثمار، وبعده الأمر 03 – 01 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث يستفيد المستثمر من المزايا الممنوحة في نظام الامتياز العام و الخاص حسب مدة نشاط الااستثمار .

نظام الامتياز العام يسمح بأن تستفيد الاستثمارات الموجهة لأغراض التصدير خلال مرحلة الانجاز لمدة 3 سنوات من الإعفاء من الضريبة حق نقل الملكية العقارية و الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات ، سواء كان محصل عليها في السوق المحلية أو مستوردة ويطبق رسم ثابت في مجال التسجيل بمعدل مخفض يقدر ب 0.5 % على العقود التأسيسية أما مرحلة الاستغلال يستفيد المصدر من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات .

أما فيما يتعلق بنظام الامتياز الخاص تستفيد في ظله المناطق الحرة من الإعفاء الكلي للضرائب، في حين المناطق الخاصة –المناطق التي تستدعي التنمية –خلال مرحلة الانجاز لمدة ثلاثة سنوات تستفيد من نفس الإمتيازات الجبائية للنظام العام في المرحلة الأولى من تغيير رسم التسجيل ليصبح 2%.[1]

وخلال مرحلة الاستغلال ترتفع مدة الإعفاء إلى 10 سنوات بالنسبة للرسم على النشاط المهني و الضريبة على القيمة المضافة و لتحفيز المؤسسات على التوسع في نشاط التصدير منح قانون المالية لسنة 2006 هذه المؤسسات امتيازات أخرى تتمثل في :

–بموجب المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006 يتم الإعفاء بصفة دائمة من الضريبة على أرباح الشركات على عمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير باستثناء النقل البري و البحري و الجوي و إعادة التامين .

[1]) مراد ناصر ، مرجع سابق ، ص26 .

– طبقا للمادة 220 – 3 0 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة يستثنى من الرسم على النشاط المهني مبلغ البيع و التسليم و السمسرة المتعلقة بالمواد و السلع الموجهة للتصدير من رقم الأعمال المعتمدة كقاعدة الرسم .

–بموجب المادة 13 من قانون المالية لسنة 2006 تم إعفاء بصفة نهائية الدفع الجزافي للمؤسسات التي تقوم بعمليات البيع و الخدمات الموجهة للتصدير .[1]

ثانيا : الإجراءات الجمركية .

اتبعت الجزائر سياسة لدعم الصادرات على المستوى الداخلي ترمي إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية ، من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي يستفيد منها المصدرون التي تتمثل في ما يلي :

مستودع التصدير سواء العمومي أو الخاص على مستوى الجمارك الذي يمكن المؤسسة من تخزين المنتجات المعدة للتصدير قبل شحنها إلى البلد المصدر إليه تحت المراقبة الجمركية . أي تكون البضاعة محفوظة على حالتها الأصلية ، دون أن يتم استعمالها أو إدخالها أي تغيرات و تحويلات عليها و ذلك مع وقف الحقوق و الرسوم وتدابير الخطر ذات الطابع الاقتصادي طبقا للمادة 144 و المادة 155 من قانون الجمارك .

و تجدر الإشارة بان المستودع العمومي يستفيد منه جميع السلع للموجهة للتصدير باستثناء البضاعة المذكورة في المادتين 116 – 130 من قانون الجمارك و منتجات المحروقات و ما يشبهها و المنتجات الخطيرة إلى بترخيص من الوالي المختص إقليميا ، طبقا للمادة 02 من المقرر المؤرخ في 22 سبتمبر 2009 الذي يحدد كليفيات تطبيق المادة 141 من قانون الجمارك المتعلقة بالمستودع العمومي .

أما الحوافز المباشرة التي تمس المتعاملين الاقتصاديين في القطاع الصناعي ، نجد نظام المستودع الصناعي الذي يتم استعمال البضائع الموضوعة تحت هذا النظام و تهيئتها قصد التصدير تحت المراقبة الجمركية ، و ذلك من خلال إجراء تعديلات أو معالجة إضافية أو تضيع كل هذه البضائع ، بالإضافة إلى منح ترخيص بعمليات الصنع لمجموعة من المؤسسات تستفيد كل من هذا النظام الجمركي مع تعليق الحقوق و الرسوم الجمركية ، طبقا للمادة 160من قانون الجمارك .

– نظام تحسين الصنع الايجابي الذي يسمح للمؤسسات التصدير المستقرة بالإقليم الجمركي باستيراد مستلزمات الإنتاج للحصول على المنتجات التعويضية الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تجري عليها

[1]) قاسمي لخضر ، مرجع سابق ، ص 64 .

عملية تضيع أو تحسين طبقا للمادة 174 من قانون الجمارك كما أن مرونة هذا النظام تسمح باستعمال المنتجات المستوردة إلى جانب المنتجات المحلية من اجل الحصول على منتج جديد يتم ترويجه في الأسواق الدولية .

–لقد استفاد المصدرون من عدة تسهيلات جمركية أخرى تهدف إلى تسهيل عمليات الجمركة و تقليص مدتها و تتمثل في المزايا التحفيزية التالية : إلغاء رخص التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمكن تصديرها قانونيا ، قبول تصريح غير كامل في ظل الإجراءات المعجلة للعملية الجمركية ، أي بتقديم تصريح أولي مؤقت و مبسط بدلا من التصريح المفصل ، و يطبق على المنتجات الحساسة للتلف مثل المواد الغذائية القابلة للتلف . –إجراءات الجمركية المباشرة التي تسمح بإتمام جميع الإجراءات الجمركية داخل مؤسسة التصدير (فحص البضائع في المحل) طبقا للمادة 94 من قانون الجمارك .

– نظام القبول المؤقت الذي يسمح بتصدير مؤقت للعينات او عرض البضائع في المعارض و التظاهرات الاقتصادية رغبة في التصدير و توسيع المنافذ طبقا للمادة 193 – و المادة 196 من قانون الجمارك .

–يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف خصوصا المنتجات الفلاحية قبل توطين العملية التجارية بخمسة أيام وفقا للمادة 60 و 63 من الأمر رقم 07 – 01 المؤرخ في 03 فيفري 2007 . [1]

الفرع الثاني : الإجراءات التنظيمية .

لقد قامت السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تنظيمية قصد تسهيل عملية التصدير نوضحها في العرض التالي :

1 – التدابير المالية :

و نظرا للأهمية الجانب المالي باعتباره أداة قوية و ضرورية لترقية الصادرات ، تطلب اتخاذ تدابير مالية جديدة يحضا فيها نشاط التصدير بالأولوية بتقديم تسهيلات للمصدرين و فق التنظيم الجديد المنغلق بقواعد الصفقات الجارية المبرمة في الخارج التي تستعمل العملات الصعبة .

أ – **الصادرات المعفاة من التوطين البنكي :** الصادرات التي تشكل عينات ولا تفوق قيمتها 100000 دج ، أما الصادرات التي لا تكتسي طابعا تجاريا و تساوي او تقل قيمتها عن 100000 دج يمكن تصديرها بتصريح جمركي يحمل عبارة "صادرات دون دفع " طبقا للمادة 33 و 53 من الأمر 07 – 01 .

[1]) حفاف وليد ، **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص ص 176 – 177 .

ب – الالتزام بإدخال عائدات الصادرات : تم إلغاء الالتزام ببيع أو إعادة السلع في اجل لقصاه سنة من تاريخ الشحن ، و ثم إعطاء مهلة أربعة أشهر انطلاقا من تاريخ بيع السلع في الخارج لإدخال العملة الصعبة المحققة من عملية التصدير و تبقى هذه المدة خاضعة للمراقبة من اللجنة المصرفية لتفادي تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج .[1]

ج – تنظيم إيرادات الصادرات : لقد حدد بنك الجزائر و نظام توزيع النسب المئوية لإيرادات الصادرات كما يلي : 50 % من الإيرادات توضع في حساب الدينار الجزائري و 50 % في حساب بالعملة الصعبة . حيث 30 % من العملة الصعبة في حساب الأشخاص المعنوية ، و ذلك حساب اللائحة 22 / 92 / المؤرخة في 12 / 04 / 1994 و 20 % في حساب المصدر طبقا للائحة 07 / 02 المؤرخة في 26 / 12 / 2002 ، كما يتمتع المصدرون الذين يفتحون تمثيليات لهم في الخارج بحرية للاحتفاظ ب 10 % من الأموال المحققة من هذا النشاط دون تبريرها ، كما يمكنهم أن يحتفظوا ب 40 % من العملة الصعبة شرط أن يتم تبرير الغاية منها ، بالإضافة إلى ذلك يبقى المصدر الجزائري ملزما بتحويل 50 % من العملة الصعبة إلى العملة الوطنية .

2– تدابير متعلقة بالترميز .

في ظل تسهيل إجراءات التصدير أصبحت المنتجات المصدرة تخضع للترميز و يمكن توضيحه كما يلي :

أ – رموز النشاط : ابتدءا من سنة 2006 تم تبسيط ترميز البضائع المصدرة المقيدة في السجل التجاري إلى ثلاثة رموز حسب النشاط و هي :

- 411.101 صادرات السلع الغذائية .
- 411.102 صادرات الصناعية .
- 411.103 صادرات غير نفطية .

ب – تطبيق النظام الموحد للتجارة الدولية

وهو نظام دولي معتمد لتحديد و تدوين جميع السلع الاستهلاكية حيث أصبحت المنتجات الاستهلاكية المعدة للتصدير التي لا تحمل هذا الترميز غير قابلة للتوزيع في أسواق الدول المستوردة .

3 – التدابير المتعلقة بالنقل

[1]) قاسمي لخضر ، مرجع سابق ، ص ص 65 - 66.

في هذا الصدد بالنسبة للشحن تم تخفيض التسعيرة بنسبة 50 % للمنتجات المعبأة في الحاويات و المنتجات الغذائية و تخفيض بنسبة 20 % من التسعيرة للمواد المعدنية و النفايات و بالنسبة للنقل البحري تم تخفيض 50 % من التسعيرة لكل السلع ذات المنشأ الوطني الموجه للتصدير ، أما فيما يتعلق بتكاليف النقل الجوي فقد تم تخفيضها هي أيضا بنسبة 50 % .

4 – الإعانات المباشرة للتصدير :

تتمثل في المبالغ المالية التي تقدمها السلطات الجزائرية عن طريق الصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات .

الفرع الثالث : إجراءات ترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي .

تتمثل أهمية هذه الإجراءات في تسهيل اختراق و دخول المنتجات الجزائرية للأسواق الخارجية عن طريق الاستفادة من المزايا التفضيلية كالاتفاقيات التجارية سواء التي أبرمتها الجزائر او الاتفاقيات الجاري التفاوض عليها تتمثل هذه الاتفاقيات فيما يلي :

1 – اتفاقية التعاون التجاري مع الأردن : أبرمت هذه الاتفاقية بين الأردن و الجزائر سنة 1998 و نصت على إعفاء المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية و المنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية ، و يستثنى من هذه الإعفاءات المتوجات الواردة في القائمة السلبية .

2 – الاستفادة من النظام العام التفضيلي مع الولايات المتحدة : انطلاقا من سنة 2004اصبح ثلاثة ألاف منتج جزائري من المنتجات الزراعية و الصناعية و الحرف اليدوية ذات المنشأ الوطني تتمتع بمعاملة تفضيلية من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية للدخول إلى الأسواق الأمريكية . [1]

3 – برنامج دعم الصادرات غير النفطية optimexpor :

هذا البرنامج ممول بالتعاون بين وزارة التجارة الجزائرية و الوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ يقدر ب 2 مليون يورو موجهة للمؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير أو تلك التي تكتسب مهارة عالية في هذا المجال بصفة عامة و لتعزيز قدرات التصدير لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة ، و تتمثل مهمته في الجانب التقني و ذلك يجعل هذه المؤسسات أكثر حرفية من خلال ضمان التكوين في الجهة المرتبطة بالتصدير و الإعلام التجاري و استكشاف الأسواق الخارجية . [2]

[1]) المرجع نفسه ، ص 67 .

[2] nouara toubal . responsable algex . http ; //www . optimexport . dz . com / (14- 03 - 2018).

4- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :

لقد استفادة السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري من رخص دخول للأسواق الأوروبية ومنحت السلع الزراعية تخفيضات جمركية تتراوح من 20 % إلى 100 % حسب كل سلعة و ذلك بموجب اتفاق التعاون الموقع مع السوق الأوروبية المشتركة في 1 جويلية 1976 الذي كان يهدف إلى تحسين شروط دخول السلع الجزائرية للسوق الأوروبية و لقد أدى هذا الاتفاق المبدئي إلى بدء المفاوضات في جوان 1996من اجل إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2005 ، مما سمح للمنتجات الصناعية و الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة من الاستفادة من مزايا تفضيلية للدخول لأسواق المجموعة الأوروبية و يمكن توضيح ذلك فيما يلي :

أ – **بالنسبة للمنتجات الزراعية** : تستفيد المنتجات الزراعية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي من الإعفاء من الرسوم الجمركية في حدود الحصص المرجعية وفقا للمادة 141 .

ب – **بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة** : تستفيد المنتجات الزراعية المحولة من الرسوم الجمركية في حدود حصص معينة و الإعفاء من الرسوم الجمركية دون تحديد حصص معينة و الإعفاء من الرسوم الجمركية دون تحديد الحصص ، و منتجات أخرى تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية مع فرض رسوم على المكون الزراعي وفقا للمادة 145 .

ج – **بالنسبة للمنتجات الصيد البحري** : تستفيد منتجات الصيد البحري من الإعفاء الكلي للرسوم الجمركية وفقا للمادة 143 .

د – **بالنسبة للمنتجات الصناعية** : تستفيد المنتجات الصناعية الجزائرية من الإعفاء من الحقوق الجمركية و الرسوم ذلك الأثر المماثل ، وكذا من كل قيد كمي وفقا للمادة 8 من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و يطبق هذا الإعفاء على المنتجات الصناعية التي تدخل في نطاق الفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء قائمة السلع .

5 – الاتفاقيات الجاري التفاوض عليها :

أ – **المفاوضات مع دخول الاتحاد الاقتصادي و النقدي** : تسعى الجزائر لإبرام اتفاقية تجارية مع دول الاتحاد الاقتصادي و النقدي لتوفير فرص تصديرية جديدة للمنتجات الصناعية الجزائرية في أسواق غرب إفريقيا و هذه الدول هي : النيجر ، مالي ، بوركينا فاسو ، ساحل العاج ، غينيا ، السنغال ، بنين .

ب – **استكمال خطوات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** : بغية إدماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي تقدمت الجزائر بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في جوان 1996 ، حيث

يشهد مسار المفاوضات التجارية مرحلته النهائية خاصة بعد الاجتماع التاسع لفوج العمل المكلف لمسار الانضمام .

الآثار الايجابية :

يترتب على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة أثار ايجابية على الصادرات الجزائرية حيث المتوقع أن تنمو الصادرات الصناعية نتيجة انخفاض تكاليف مستلزمات الإنتاج و قطع الغيار و من تم تحسين جودتها و ارتفاع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية ، أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية فإنها تستفيد من تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 37 % . [1]

المطلب الثاني : الهيئات المساهمة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

سخرت الحكومة الجزائرية من اجل تنمية صادراتها العديد من الأجهزة و الهيئات تتمثل فيما يلي :

أ – الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI :

تمثل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة على الصعيد الوطني و غرف التجارة و الصناعة في اطار دوائرها الإقليمية و المصالح العامة لقطاعات التجارة و الصناعة و الخدمات لدى السلطات العمومية و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجالا=ري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة .

ب–الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX:

وضعة السلطات العمومية منذ أكثر من عشرية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في صلب اهتماماتها ، حيث أرسلت إجراءات تأثيرية تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني على مستوى الأسواق الخارجية .

و يندرج تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 4 – 174 المؤرخ في 12 جوان 2004 في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية و الاندماج الدولي ، كما يعد بمثابة دعم للصادرات خارج قطاع المحروقات ، و قد وضعت الوكالة تحت وصاية وزارة التجارة .

و من بين المهام هذه الوكالة ما يلي : [2]

[1]) قاسمي لخضر ، مرجع سابق ، ص 79 .

[2]) عقون شراف ، إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل و عوامل الحذر ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد الخامس ، جوان 2017 ، ص ص 446 –447 .

- تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية .
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها .
- وضع منظومة يقضه لمواكبة الأسواق الدولية في تأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية .
- تصميم و إعداد و إصدار منشورات مختصة و مذكرة ظرفية في مجال التجارة الدولية .
- تحديد المقاييس الخاصة بتقديم الجوائز و الأوسمة التي تمنح لأحسن المصدرين .

ج-الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE :

تم إنشاء الصندوق أساسا من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بموجب قانون المالية في سنة 1996 ، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في النشاطات ترقية و تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية ، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة اي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقد خدمات ، و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير ، يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة .

د-الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير SAFEX :

هي عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم ، منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي و تسمية الديوان الوطني للمعارض "اونفاكس" و التي انشات في سنة 1971 تتمثل مهامها الرئيسية فيمايلي

- تنظيم المعارض العامة الخاصة على المستوى الدولي ، الوطني ، الجهوي ، و المحلي .
- تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد .
- إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية .
- قوانين و ترتيبات التصدير .
- تحرير مجلات إعلامية اقتصادية و تجارية .
- تسيير و استغلال منشات قصر المعارض .

هـ – الشركة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات CAGEX :

في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل الجزائر لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، و بغرض التكثيف من صادراتها خارج قطاع المحروقات شرعت الحكومة الجزائرية لإحداث تغييرات في المنظومة القانونية و هذا من اجل التسهيل على المصدرين الوطنيين في معاملاتهم التجارية على الصعيد الدولي

تم تأسيس الشركة بتاريخ 3 سبتمبر 1995 و من بين أهدافها ما يلي :

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير .
- ضمان الدفع في حالة التمويل .
- التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج .
- مساعدة و تشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات .

و – الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL :

هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم اكثر من 100 مصدر، واهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير ، تحقيق التواصل بين المصدرين .....الخ .[1]

[1]) سلطاني سلمى ، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، تخصص تخطيط و التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجاري و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003 ، ص ص 74 – 75 .

المبحث الثالث : تحليل وضعية ميزان المدفوعات الجزائري بالنسبة للصادرات

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري و تأثير الصادرات عليه وقد قسمنا هذا المبحث إلى فترتين ، الفترة الأولى من سنة 2000 إلى 2008 حيث كان رصيد ميزان المدفوعات في تحسن واضح ، أما الفترة الثانية الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2015 فكان ميزان المدفوعات في تراجع مقارنة بالسنوات السابقة .

المطلب الأول : تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2000 - 2008)

لقد شهد ميزان المدفوعات الجزائري عدة تطورات خلال فترة الدراسة وسنتطرق لبعضها في ما يلي:

الجدول رقم (11) : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 – 2008) .

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الرصيد الجاري الخارجي	8,93	7,02	4,37	8,84	11,12	21,72	28,95	30,59	34,45
الميزان التجاري	12,3	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,23	40,52
الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59
المحروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19
صادرات أخرى	0,59	0,56	0,61	0,47	0,66	0,74	1,13	0,89	1,4
الواردات	-9,35	-9,48	12,01	13,32	-17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-38,07
خدمات خارج دخل العوامل (صافي)	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,27	-2,2	-4,04	-7,58
دخل العوامل (صافي)	-2,71	-1,69	-2,23	-2,7	-3,6	-5,08	-4,52	-1,83	-1,26
تحويلات صافية	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,77
رصيد حساب رأس المال	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,78	-11,22	-1,08	2,54
الاستثمار المباشر (الصافي)	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,02	1,76	1,35	2,28
رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)	-1,96	-1,96	-1,32	1,38	-2,23	-2,97	-11,89	-0,77	-0,43
قروض قصيرة الأجل	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,83	-1,08	-1,66	0,96
الإجمالي	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94	17,73	29,53	36,49

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2008 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ص ص 77 -88 .

شهد الاقتصاد الجزائري تطورات كبيرة خاصة في نهاية التسعينيات و انعكست بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات .

ويوضح الجدول رقم (11) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من(2000-2008) ، حيث نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سنة 2000 في تحسن ملحوظ ، حيث ارتفعت حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار إلى 23.99 مليار دولار سنة 2003 كما يظهر نفس التحسن على الصادرات خارج قطاع المحروقات الذي ارتفع من 21.65 مليار دولار سنة 2000 إلى 24.47 مليار دولار سنة 2003 و هذا راجع للإصلاحات التي بدلتها الجزائر لإصلاح الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على برامج مدعومة من طرف منظمات دولية ، هذه التقلبات التي مست معظم قطاعات الاقتصاد الوطني كان لها اثر بالغ على الوضع العام لميزان المدفوعات ، إلا أن بعد سنة 2003 أي خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي المقدم من طرف فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عرف ميزان المدفوعات تحسنا إلى غاية سنة 2008 .

حيث سجل في سنة 2004 فائض بقيمة 9.25 مليار دولار (بلغت قيمة صادرات البترول 31.55 مليار دولار) ليرتفع إلى 45.59 مليار دولار سنة 2005 وهذا ما ينعكس كذلك على الصادرات خارج قطاع المحروقات التي بلغت 32.2 مليار دولار سنة 2004 بالمقارنة مع سنة 2005 التي بلغت 46.33 مليار دولار

كما يتبين كذلك من الجدول أن ميزان المدفوعات في تحسن واضح حيث ارتفعت نسبة المحروقات سنة 2005 من 45.59 مليار دولار إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008 بالمقارنة مع السنوات السابقة ، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات ارتفعت سنة 2005 من 46.33 مليار دولار إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 .

و يرجع السبب في ذلك ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى ، حيث وصل سعر البرميل 99.97 دولار و التي تمثل سنة 98.21 % من إجمالي الصادرات الجزائرية ، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية و تدعيمها بقوانين و تشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد و التصدير و كدا تطوير نظام الجمارك و تحديده في التحكم أكثر في عملية التجارة الخارجية .

شكل رقم(5): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (2000 – 2008)

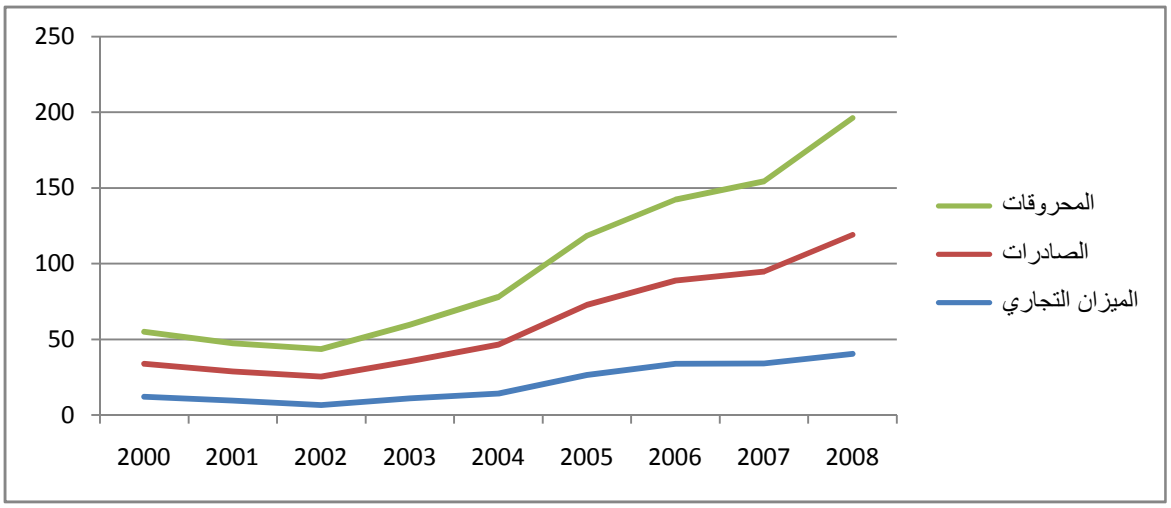

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 11

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2009 – 2016) .

سنتطرق فيما يلي إلى تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (2009 إلى 2016)

الجدول رقم (12) : تطور ميزان المدفوعات الجزائري (2009 – 2016) .

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرصيد الجاري الخارجي	0,41	12,16	17,77	12,3	1	-9,44	-13,17	26,217 -
الميزان التجاري	7,78	18,2	25,96	20,17	9,73	0,32	-8,18	20,127 -
الصادرات	45,18	57,09	72,89	71,74	64,71	59,99	18,91	29,311
المحروقات	44,41	56,12	71,66	70,58	63,66	58,36	18,1	27,918
صادرات أخرى	0,77	0,96	1,23	1,15	1,05	1,63	0,81	1,393
الواردات	-37,4	-38,8	-46,9	-51,5	-54,9	-59,7	-27,09	49,437
خدمات خارج دخل العوامل	-8,69	-8,33	-8,81	-7,13	-7	-8,16	-3,34	-7,342
دخل العوامل	-1,31	-0,37	-2,04	-3,91	-4,52	-4,88	-2,93	-1,570
تحويلات صافية	2,63	2,65	2,65	3,17	2,79	3,28	1,28	2,822
رصيد حساب رأس المال	3,45	3,42	2,38	-0,24	-0,87	3,55	-1,22	0,186
الاستثمار المباشر (الصافي)	2,54	3,47	2,04	1,52	1,96	1,47	-1,33	1,589
رؤوس الأموال الرسمية (الصافي)	1,3	0,44	1,08	-0,62	-0,39	0,52	-0,29	0,641
قروض قصيرة الأجل	-0,39	-0,49	1,41	1,41	-2,27	1,24	0,4	1.114
الإجمالي	3,86	15,58	20,14	20,14	0,13	-5,88	-14,39	26,031

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ص ص 59 – 60 .

من خلال الجدول رقم (12) : و الذي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري سنة 2009 – 2016 حيث نلاحظ في سنة 2009 انه تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار سنة 2008 و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار البترول و تقلص الإيرادات البترولية و كذلك إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية و يلاحظ على صادرات المحروقات أنها تراجعت بقيمة 44.41 مليار دولار سنة 2009 مقارنة ب 77.19 مليار دولار سنة 2008 أما الصادرات خارج قطاع المحروقات كذلك في تراجع ظاهر حيث بلغت(سنة 2009) 45.18 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 التي بلغت 78.59 مليار دولار غير انه ابتدءا من

سنة 2010 إلى غاية 2013 عرف تحسنا لكن ذلك لم يستمر حيث سجلت سنتي 2014 – 2015 عجز قدره 5.88 . 14.39 مليار دولار على التوالي بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول مما انعكس بالسلب على رصيد الحساب الجاري الخارجي .

و هذه الدراسات كذلك تشمل الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث بلغت 59.09 مليار دولار سنة 2014 و استمر الارتفاع إلى سنة 2012 حيث بلغ 71.74 مليار دولار أما سنة 2013 فقد انخفضت إلى 64.71 إلى أن يصل إلى أدنى مستوياته 18.91 مليار دولار سنة 2015 خلال هذه الفترة .

من خلال ما سبق نلاحظ أن ميزان المدفوعات يرتبط بتقلبات الصادرات البترولية ، فخلال السنوات الأخيرة شهدت أسعار البترول ارتفاع محسوس انعكس بالإيجاب على وضعية ميزان المدفوعات غير انه في سنة 2014 و بداية سنة 2015 ومع انخفاض أسعار البترول و تراجع الصادرات البترولية سجل ميزان المدفوعات عجزا وصل إلى 14.39 مليار دولار خلال سنة 2015 فك العجز سنة 2016 وعليه لا يزال ميزان المدفوعات يخضع إلى التغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي .

المطلب الثالث : مشاكل و اقتراحات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

تتعرض عملية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى مجموعة من المشاكل سنذكر بعضها في ما يأتي مصحوبة ببعض الاقتراحات .

الفرع الأول : مشاكل ترقية الصادرات

الاقتصاد الجزائري يسجل حالات ضعف في مجال التصدير خارج المحروقات و من أهم المشاكل التي تواجه عملية التصدير يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية :

أ-المشاكل التنظيمية

تلاقى الصادرات خارج المحروقات مشاكل غير محدودة تمس بالجانب التنظيمي لعملية التصدير ، من ذلك يمكن ذكر مسائل منها ما يتعلق بالإجراءات الإدارية و بطئها ،[1] بسبب غياب سياسة محددة الأهداف و واضحة و معلنة و معروفة من طرف كل الدوائر و المستويات و المصالح و الأفراد كذلك تطبيق عشوائي و غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها و نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر تمس على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف .

1) بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 – 2005** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 – 2011 ، ص 69 .

ب–المشاكل الهيكلية :

و تتمثل في جانبين هما نوعية المنتوج المصدر و أسعار المنتجات المصدرة كما يلي :

ا : النوعية .

تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة و النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية و الأمثلة على ذلك كثيرة . يمكن القول إن نقص النوعية يرجع إلى أسباب تمس بطبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و بالتالي عملية الاحتكار و نجد أن عملية الاحتكار أو شبه الاحتكار تنجر عنها مساوئ عديدة و كبيرة تؤثر في نهاية الأمر على جودة المنتجات و الخدمات بالسلب ، هذا من جهة و من جهة أخرى فان الأسباب الكامنة و راء رداءة النوعية في القطاع العام و الخاص كل على حد سواء هو قيام بعض المؤسسات الإنتاجية بعرض سلعها بدون دراسة مسبقة لذوق المستهلك بدون دراسة الطلب كذلك بدون أي دراسات أو تدقيق للإمكانيات توزيع و تسويق هذه السلع .

ب : الأسعار : إن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو ارتفاع الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية كذلك انعدام قنوات التوزيع .[1]

<u>الفرع الثاني : اقتراحات ترقية الصادرات .</u>

وهي أفكار مستنبطة من نتائج و توصيات الاقتصاديين حول ترقية الصادرات خارج المحروقات و نوجزها فيما يلي :

أ – تخفيض أسعار الفائدة بالنسبة للتمويل الموجه للتصدير :

إن تنافسية المنتجات يمكن رفعها بتخفيض الأعباء المالية المرتبطة بها ، و يمكن التكفل بهذا الإجراء من خلال إدراجه في إطار الصندوق الخاص لدعم الصادرات على شرط أن يزود بأموال معتبرة .

ب – وضع خطط قروض التصدير : (تسهيلات تحويل الأموال إلى الداخل)

نظرا لغياب تسهيلات الدفع و صعوبات الخزينة لابد من إنشاء نظام مالي لتمويل الصادرات وذلك من خلال توفير خدمات متخصصة في البنوك موجهة أساسا للمصدرين و كذا إنشاء شبابيك خاصة بالمصدرين .

[1])ا لمرجع نفسه ، ص 70 .

ج – مراجعة و تعديل التنظيم المتعلق بالإشهاد:

إن النقائص و عدم تكييف الأحكام القانونية الحالية في مجال الإشهاد و النوعية يستدعي مراجعة تستجيب لمتطلبات السوق الخارجية ومن اجل ذلك لابد من تحديد قواعد الإشهاد و تحرير المعاملات .

د – تمويل التكاليف المرتبطة بتكيف المنتجات مع الأسواق الأجنبية :

نظرا لان المنتجات الجزائرية لا تستجيب للمقاييس العالمية و هذا ما يجعلها تتعرض لبعض المشاكل عند دخولها إلى الأسواق العالمية و لترقية التجارة لا بد من تكييفها مع هذه المقاييس و هذا لا يتأتى إلا بالاستثمار وهو ما استدعى موارد كبيرة لذلك لا بد من تمويل هذه المؤسسات .

هـ – الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة المصدرين :

يتم الإعفاء من القيمة المضافة عند التصدير ، حيث تكون القيمة المضافة رسم داخلي يطبق على السلع المستهلكة في القطر الوطني . طبقا للمادة 42 – 2 من قانون الرسم على رقم الأعمال فان المشتريات المستوردة و المحققة من قبل المصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير تستفيد من الإعفاء من هذه الضريبة وهدا ما اشرنا إليه سابقا .

و – توسيع نظام الإعفاء من IRG على إيرادات نشاطات التصدير لفائدة الأشخاص الطبيعيين .

ر– تطبيق نظام استراد الحقوق و الرسوم الجمركية . [1]

[1]) قاسمي لخضر ، مرجع سابق ، ص ص 13 – 14 .

خلاصة الفصل

رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية إلا أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة للغاية و لم تتعدى في أحسن الحالات 3 بالمائة ، لهذا وجب التركيز أكثر على القطاعات الأكثر تنافسية و تلبية تحقيق تغطية للصادرات أولا نحو السوق الداخلي لتقليص العجز في ميزان المدفوعات ثم التوجه ثانيا إلى الأسواق الخارجية التي تشكل منفذا صعبا خاصة مع الإجراءات الصارمة المتعلقة بالمقاييس العالمية المتعددة و التي تتطلب اعتمادا خاصا .

وبالتالي رغم الاجرءات الكبيرة المتخذة في مجال تحرير التجارة الخارجية من طرف الدولة الجزائرية إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تسجل نسب كبيرة بالمقارنة مع إجمالي الصادرات حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا وصل إلى 14.39 مليار دولار خلال سنة 2015 ، وبالتالي تعتبر النتائج الايجابية لميزان المدفوعات راجع إلى الصادرات النفطية وليس الصادرات خارج المحروقات .

الخاتمة

خاتمة عامة

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى، فإما أن تكون الدولة مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات .فمن هنا تكون للدولة صادرات وواردات ، تترتب عليها تحركات والتزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة . حيث يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية الذي تعتمد عليه الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية . فكل دولة تسعى إلى المحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للدولة .ومن هنا تعمل الدولة على وضع استراتيجيات وإتباعها لتحقيق التنمية لاقتصادها .فكانت إستراتيجية إحلال الواردات التي اتبعت من أجل تصنيعها لبعض المواد التي باستطاعتها تصنيعها .كما جاءت إستراتيجية ترقية الصادرات التي تهدف لتنويع المواد و السلع المصدرة .وتختلف كل دولة في كيفية إتباع هذه الإستراتيجية حسب ما تمتلكه.

وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية اتبعت كذلك كلا الإستراتيجيتين حيث اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات و رجعت بعد إخفاقها في تحقيق التنمية .ورجعت لتقوم بتطبيق إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خارج قطاع .كما استغلت كل الظروف من أجل نجاحها من وضع امتيازات و تحفيزات وغيرها .

- **نتائج اختبار الفرضيات:**
- على الرغم من تقديم مختلف التحفيزات المناسبة و في شتى المجالات التجارية والمالية والجمركية بالنسبة للمنتج المصدر الذي يزاول عملية التصدير إلا أن نتائج إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية لم تحقق النتائج المرجوة .فمن خلال هذه النتيجة فانه يمكننا رفض الفرضية الاولى و الذي تنص على **(تعتبر تنمية الصادرات ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر انتهاجها لهذه الإستراتيجية)**
- تؤثر قيمة الصادرات البترولية بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات، و بالتالي أي تغير يحدث على مستوى سوق البترول، سيكون له أثر على وضعية ميزان المدفوعات ، و بالتالي نؤكد صحة الفرضية الثانية و تتمثل في : **(هناك علاقة تبادلية بين نمو الصادرات و ميزان المدفوعات)**
- بالنسبة للفرضية الثالثة : بالنسبة للجزائر فإن سياسة تنويع و ترقية الصادرات تأتي كنتيجة حتمية للاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري ، و من أهم هذه الاختلالات اعتمد الاقتصاد الجزائري على مادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات للحصول على الموارد اللازمة، مما يعني أن نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، هذا ما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج و التوزيع و التشغيل، كما أن حجم الأضرار التي تخلفها هذه التقلبات الواسعة في حصيلة الصادرات من النفط ستكون كبيرة على الوضع الاقتصادي الداخلي بالجزائر ، وذلك لما يحتله قطاع

التصدير من مكانة في الاقتصاد الوطني ومن واقع هذه النتيجة نؤكد صحة الفرضية الثالثة و التي تنص على : (**يتميز هيكل الصادرات في الجزائر بعدم التنوع ، و لتنويعه يجب التحول من الأنشطة المحمية القائمة على الإحلال للإنتاج الوطني محل الواردات إلى الأنشطة التنافسية المنتهجة إلى التصدير**)

- نتائج عامة :

و عليه يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- إن وضعية ميزان المدفوعات الجزائري مرتبطة بالوضع الاقتصادي الدولي السائد.

- تؤثر قيمة الصادرات البترولية و الواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات ، و بالتالي أي تغير يحدث على مستوى سوق البترول، سعر الصرف، العملة، الدخل، أذواق المستهلكين سيكون له أثر على وضعية ميزان المدفوعات .

- مهما الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية ، نجد صادرات المحروقات في الصدارة بنسبة 97 % من إجمالي الصادرات .

- تتسم الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوربي نتيجة التبعية الاقتصادية ، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية ، جغرافية و اقتصادية.

- يواجه قطاع التصدير خارج قطاع المحروقات العديد من المشاكل التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية الى عدم ادراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه إلى الاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري .

- تعتمد الجزائر على صادرات المحروقات مما جعلها عرضا للازمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي ، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات .

- التوصيات :

- لا بد من تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حتى نقلل من انعكاسات انخفاض أسعار البترول و نحافظ على استقرار وضعية ميزان المدفوعات .

- الاستفادة من الموقع الجغرافي بما لديه من أهمية إلى طرق الملاحة الدولية، بما يخلق ويوفر ويعطي الميزة التنافسية .

- ضرورة تقديم الدعم الفني للمصدرين على نحو تتوفر فيه جميع الخدمات المساندة للقطاع التصديري بما فيها الدراسات والبحوث والبيانات والمعلومات على الأسواق الخارجية والتعريف بأحدث الأساليب التسويقية والقوى البشرية المؤهلة والمدربة والمختصة في التصدير، الأمر الذي يساهم في تقوية المركز التنافسي للصادرات الجزائرية .

- وجوب تنويع الاقتصاد والسعي نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل هيمنة القطاع النفطي وتشجيع صادرات السلع .

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع الصادرات .

– ضرورة الاهتمام بالمعلومة التصديرية الدقيقة والدورية ودلك بإعداد نظام معلومات تصديرية لبناء قاعدة معلومات تصديرية ومحاكاة أسواق التصدير .

آفاق البحث :

في حقيقة الأمر أي عمل منجز إلا وتعتريه جملة من النقائص والعيوب , ونحن في دراستنا هده إذ تطرقنا إلى جوانب عدة منها فإننا لم نتطرق إلى جوانب أخرى ، هده الجوانب التي قد تكون موضوع دراسات مستقبلية ، هنا نقترح جملة من المواضيع للبحث :

– إستراتيجية ترقية الصادرات الصناعية وأثرها على النمو الاقتصادي .

– دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على تحديد وضعية ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر– .

قائمة المراجع

الكتب:

1) إبراهيم العيسوي ، **قياس التبعية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان, نوفمبر 1989 .

2) احمد فريد مصطفى ، **الاقتصاد النقدي و الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 .

3) دريد كامل أل شبيب ، **المالية الدولية** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011 .

4) سمير فخري نعمة ، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الطبعة العربية ، عمان ، الأردن ، 2011 .

5) السيد متولي عبد القادر ، **الاقتصاد الدولي النظرية و السياسة** ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، 2011 .

6) شقيري نوري موسى و آخرون ، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان– الأردن ، 2012 .

7) عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والدكتاتورية** ، معهد دراسات عراقية ، الطبعة الأولى ، بغداد , 2013 .

8) فتحي احمد دياب عواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار الرضوان للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2013 .

9) فريد النجار ، **إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة** ، قراءة إستراتيجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 .

10) مجدي محمد شهاب و آخرون ، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى ، 2006 .

11) محمد صفوت قابل ، **نظريات وسياسات التجارة الدولية** ، كتب منشورة ، سنة 2010 .

12) محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي** ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1999 ، الإسكندرية .

13) ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 .

14) نعيمي فوزي ، **التجارة الدولية** ، دروس في قانون الأعمال الدولي ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999, الجزائر .

15) هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006

المذكرات :

16) أحميمة خالد ، **أزمة الديون السيادية الاروبية و انعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012 – 2013 .

17) بالقالة إبراهيم ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2009_2008.

18) بن طرية حورية ، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1970- 2014** , مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و تجارة دولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016 – 2017 .

19) بن موسى كمال ، **المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد** ، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر .

20) بن يوسف حسينة ، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر3 ، 2011-2012.

21) بهلول مقران ، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970 – 2005** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 - 2011 .

22) حاج قويدر عبد الهادي ، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986-2009** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران، 2011-2012 .

23) حفاف وليد ، **إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة .

24) حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية ، في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2012-2013.

25) حنان لعروق ، **سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية في تخصص بنوك وتأمينات ، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004 – 2005 .

26) دلامي نجية ، **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : مالية و اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2011 – 2012 .

27) سامية سرحان ، **اثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية دراسة لأثار متوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010–2011 .

28) سامية مقعاش ، **العملة الأوروبية الموحدة اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلام الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 206–207 .

29) سلطاني سلمى ، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : التخطيط و التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2002 – 2003 .

30) سميحة بن محياوي , **دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية** , مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه , الطور الثالث في العلوم التجارية , تخصص تجارة دولية , جامعة محمد خيضر بسكرة ,2014 –2015.

31) شتاتحة عمر , **تاثير سياسة تجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية** , مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص مالية دولية , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة

32) العربي سواكر ، **واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، 2014 .

33) عيسى مقليد ، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011–2012 .

34) قاسمي الأخضر، اثر **الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2001** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع إدارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 .

35) مصطفى بن ساحة ، **اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية ، 2010-2011 .

36) موري سمية ، **اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه ، جامعة أبي بكر بالقايد 2009-2010 .

37) يوسفي عبد الباقي ، **دورسعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001 .

المجلات :

38) براق محمد ، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 4 ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر .

39) تماضر جابر البشير الحسن ، **قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات** ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة الجوف.

40) جورج قرم ، **إخراج الدول العربية من الاقتصاد الريعي** ، مجلة القيس , العدد 6 ، لبنان , افريل 2010 .

41) خالد عبد الله ، **الاقتصادي السياسي للدولة الريعية** ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2012/10/86 , الإسكندرية .

42) عقون شراف ، **إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل و عوامل الحذر** ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد الخامس جوان 2017 .

43) مايح شبيب الشمري ، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي** ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة .

44) مبارك بوعشة ، **مجلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد 31، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012 .

45) مراد ناصر ، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر** ، مجلة الباحث ، العدد 2 ، 2003 .

46) ناجي بن حسين ، **التنمية المستدامة في الجزائر** ، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 5 ، 2008 .

47) نعمان محمد املصي ، **دراسة تحليلية للصادرات اليمنية غير النفطية والآفاق المستقبلية** ، ندوة حول تنمية الصادرات من اجل تنمية القدرات التصديرية للمنتجات غير النفطية ، مجلة سبتمبر ، العدد 1099 ، الصادر في 30 أكتوبر 2003 .

48) وصاف السعيد ، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر** ، الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة وقلة ، 2002 .

الملتقيات و المؤتمرات :

49) عبد العزيز بن حمد العقيل ، **توصيات تبني سياسات واجرائات لتسهيل وانسياب الصادرات الخليجية لتعزيز التجارة البينية** ، مؤتمر الصناعيين ، مارس 2014 , الاردن.

50) غسان إبراهيم ، **الأبعاد الاجتماعية الاقتصاد الريعي في سورية** ، محاضرة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

51) لمياء عماني ، **إدارة الموارد بين الدولة والسوق والتنمية المستدامة في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر** ، مقال التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون , العدد 38, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة ، ، جوان 2014 .

52) محمد بن دليم القحطاني ، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية** ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنعقد في تونس ،2007 .

الجرائد الرسمية:

53) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 ,الموافق ل 31 ديسمبر سنة 2015 , العدد 72 .

المواقع الالكترونية :

54) بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، (30, 5) ، 2008 ، 2016.

55) بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية ، رقم (5,35) ، 2016 .

56) بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2008 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر.

57) بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر .

58) بنك الجزائر ,التقرير السنوي 2016, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر .

59) الديوان الوطني للمعلومات الاحصائية والجمركية (CNIS)

60) nouara toubal , responsable algex , sur le site:

http , //www . optimexport . dz . com / (14- 03 - 2018) ,à 20:00 .

تم بعون اللّٰہ تعالی